

أبحاث

العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الرابع: مرحلة حافظ الأسد (1970 – 2000)

القسم الأول

حليم الصالح



العلويون والدولة السورية: دراسة تحليلية

الجزء الرابع: مرحلة حافظ الأسد (1970 – 2000)

القسم الأول

حليم الصالح

آذار/مارس 2024


مركز حرمون
للدراسات المعاصرة
Harmoon Center
For Contemporary Studies

المحتويات

تمهيد

شكّل انقلاب حافظ الأسد في 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 1970 محطّة مميزة في تاريخ سورية المعاصر، من جوانب عدة؛ حيث استبدل يساريّة الحكم السابق وشرعيته الثورية، التي سادت منذ انقلاب 1963، بنموذج براغماتي للحكم، على قاعدة بعثية كان قد مكّنها صلاح جديد ورفاقه منذ انقلاب 1966، بعد إقصاء كثير من المنافسين. في هذه الأثناء، كان وزير الدفاع حافظ الأسد قد وضع معظم القوات المسلحة تحت سيطرته، بمساعدة صديقه الأوفى ورئيس أركانه مصطفى طلاس.

وكان على الرئيس الجديد أن يعيد هيكلة السلطة على المستويات كافة، بحيث يضمن تكيفها الأقصى مع الظروف الداخلية والخارجية، من خلال بناء مؤسسات حكم جديدة في الداخل، وعلاقات متوازنة مع الخارج، من دون أن يكون للشعب قرار يتجاوز ما يريده الأسد. وعلى الرغم من حديث الأسد في خطاباته عن الشعب وتمجيده له في مناسبات كثيرة، فإن ذلك الشعب لم يكن يعني له أكثر من مجموع كائنات اقتصادية تسعى لتحسين عيشها، ولم تُخلق للسياسة[1].

ومع ذلك، كان انقلاب الأسد هذه المرة شاملًا، وليس مجرد انتصار فريق على آخر، ما سيحقق استقرارًا ملموسًا استطاع تجاوز كثير من العقبات التي واجهت الحكم في عقدَي السبعينيات والثمانينيات، لتدخل سورية في مرحلة ترهّل سياسي في عقد التسعينيات، بالتوازي مع تراجع صحة الأسد والاستعداد لتوريث السلطة، والإصرار على ذلك مرة ثانية بعد مقتل نجله باسل واستدعاء بشار ليحلّ مكانه في هذا المشروع، وليتحقق ذلك بسلاسة ملحوظة بعد وفاة الأسد عام 2000. وتحولت «سورية الأسد» إلى نظام محيِّر (جملوكيًا)، بما يخالف النظام الجمهوري المعمول به منذ عام 1932.

خلال ثلاثين سنة، مرّ نظام الأسد بمحطات وتحديات عديدة خرج منها أكثر قوة، واهتز النظام أكثر من مرة، ولكنه لم يتحطّم. فقد انتهت حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، والإسرائيليون على بعد أقل من 40 كيلومترًا من العاصمة دمشق. لكن مؤسسة الجيش لم تلبث أن استعادت قوتها من جديد، وساهم الصراع مع الإخوان المسلمين وطليعتهم المقاتلة، بعد أن وصل إلى مرحلة حرجة، في تعزيز المؤسسات الأمنية وزيادة سطوتها بصورة غير مسبوقة، حتى على حساب الجيش ذاته. وفي حرب 1982، كانت الطريق مفتوحة إلى دمشق أيضًا، لكن عن طريق البقاع اللبناني هذه المرة. وبعد سنتين فقط، ربح الأسد معركة الصراع على السلطة بأعجوبة مع أخيه رفعت.

قامت علاقات النظام الخارجية على عدم وضع البَيض كلّه في سلّة الحليف، وهو الاتحاد السوفياتي ومنظومته الاشتراكية، وبناء قنوات مع دول الغرب تقوم أساسًا على تقديم الخدمات الأمنية، وكان ذلك من تحت الطاولة في معظم الحالات. ولم تتوقف محاولات الهيمنة على دول الجوار، بعد فقدان الحليف

(1) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 386. نقلًا عن حديثه مع حمود الشوفي، 27 حزيران/ يونيو، 1991.

المصري بعد حرب 1973. واستندت سياسة الأسد الخارجية[2] إلى استقرار داخلي نسبيّ مفروض بوساطة قوى أمنية، زادتها معارك النظام قوة وخبرة، ووصلت إلى ذروة سطوتها في منتصف الثمانينيات.

(2) سيُستخدم تعبير سياسة الأسد كمرادف للسياسة السورية، فلم يكن للأسد بالفعل شريكًا في صناعة السياسة السورية كمُنتج نهائي.

شخصية الأسد

كانت نشأة الأسد (تولد 1930) في بيت فلاحي، في حارة العيلة من قرية القرداحة التي ينتمي معظم سكانها إلى عشيرة الكلبية، ويقطنها أيضًا آل الخيّر من مشايخ الخياطين(3). عُرف عن والد الأسد، علي سليمان (الوحش)، إلمامه ببعض المعارف الحقوقية (المشرّع) وقساوة شخصيته(4). بعد نهاية الحرب العالمية الأولى، وفي جولة لشكر القرى العلوية التي استضافت المسيحيين الهاربين من اللاذقية خوفًا من انتقام العثمانيين في أثناء هذه الحرب، ومنها القرداحة، أطلق المطران أرسانيوس حداد (راعي أبرشية اللاذقية، توفي عام 1932) لقب «الأسد» على والد الرئيس الأسد، عليّ، بعد أن تمعّن في ملامحه. وكان جدّ الأسد، سليمان، قد وصل إلى اللاذقية – القرداحة، من لواء الإسكندرون، واختارها سكنًا له ومعه ولدان، عزيز وعلي، وكانوا يتكلمون لغة لا يعرفها أهل القرية(5).

درس الأسد في مدرسة القرداحة، ثم في مدرسة جول جمال في اللاذقية، وانتسب إلى صفوف البعث عام 1947، متأثرًا بالطبيب وهيب الغانم، ممثل النسخة الفلاحية من حزب البعث، والقادم من لواء الإسكندرون أيضًا، وربما ساعد وهيب الغانم الأسدَ شخصيًا وماديًا(6). وكان الأسد قد أظهر بعض صفات الشخصية القيادية من خلال عمله كممثل للطلبة، منذ دراسته في المرحلة الثانوية.

في عام 1951، دخل الأسد الكلية العسكرية بحمص، ثم تخرج منها واتبع دورات على الطيران في الاتحاد السوفياتي، ثم عُيّن عام 1955 في القوى الجوية برتبة ملازم أول. في هذه الفترة، كان عصر الانقلابات العسكرية قد افتُتح في عام 1949، بانقلاب حسني الزعيم، وصار العسكريون يطمحون إلى الوصول إلى السلطة، وتحوّلَ الجيش إلى منصة للقفز إلى عالم السياسة. والأسد هو أكثر من سيستفيد من ذلك من خلال انقلاب 1963، كعضو في اللجنة العسكرية التي كانت قد تشكلت في فترة الوحدة السورية - المصرية عام 1960 في مصر، من مجموعة من الضباط السوريين(7).

(3) يوجد عدد قليل من المشايخ نسبيًا في عشيرة الكلبية، لذا نجد في معظم قرى وبلدات الكلبية مشايخ من عشائر أخرى لسد هذا النقص والقيام بالشعائر والطقوس الدينية مقابل الزكاة، ومنهم آل الخير من عشيرة الخياطين في القرداحة.

(4) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 367 – 368. تميز القساوة معظم سكان الجبال، ويبدو أن حياة الشقاء والفقر وصعوبة تحصيل سبل العيش من أهم أسبابها.

(5) هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 17 – 18. إن كانت رواية عثمان صحيحة، فإن ثمة ثلاثة احتمالات للغة التي قيل بأن جدّ الأسد وولديه كانوا يتكلمونها: الكردية أو الفارسية أو التركية. وإذا أخذنا بالروايات التي تقول بأن أصل العائلة يعود إلى شمال إيران، أصبح لدينا احتمالان: الفارسية والكردية. والاحتمال الغالب أنها اللغة الكردية، وقد أشار المؤرخ الكردي عز الدين مصطفى رسول إلى الأصل الكردي لعائلة الأسد. www.rb.gy/0lcky

(6) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 370.

(7) تشكلت اللجنة العسكرية في هذه المرحلة من محمد عمران رئيسًا وعضوية كلٍّ من صلاح جديد وأحمد المير وعبد الكريم الجندي وحافظ الأسد، وذلك احتجاجًا على قرار حل حزب البعث من قبل قيادته، وبسبب الممارسات التمييزية لحكومة الوحدة ضد الضباط السوريين عمومًا والبعثيين خصوصًا.

سُرِّح حافظ الأسد من الجيش برتبة نقيب سنة 1960، ونُقل إلى وزارة الاقتصاد، مديرية النقل البحري في اللاذقية. وحين قام انقلاب 8 آذار 1963، كان الأسد ما يزال مسرّحًا، وأُعيد إلى الجيش بقرار من مجلس قيادة الثورة هو وصلاح جديد وضباط آخرون معظمهم من البعثيين، وهو ما رجّح كفة هؤلاء على حساب الضباط الناصريين.

ثم تسارَع ترقي الأسد في الرتب العسكرية، فوصل إلى رتبة لواء عام 1964. وعندما اندلعت حرب 1967، كان قد أصبح وزيرًا للدفاع، ولم يكن يملك المؤهلات الكافية ليكون الرأس المدبّر للقوات المسلحة، فضلًا عن الظرف الموضوعي المتمثل بتصفيات عشرات الضباط المؤهلين في الانقلابات السابقة، وتفوق إسرائيل تكنولوجيًا، ولا سيّما في مجال الطيران[8].

ثمة شبه إجماع على توصيف شخصية الأسد في منتصف عمره السياسي (منتصف الثمانينيات) بأنّه حذر وصبور ولا يتصرف إلا بعد معرفة جميع جوانب المسألة، ويعرف كيف يتكيف مع تغير الظروف. ونُقل عن بعض الذين عرفوه شخصيًا أنّه لا ينسى أي إساءة، أو ما يعتبره إساءة، وسينتقم أو يحاول الانتقام، إنه «يُمهل ولا يُهمل!»[9].

في زيارته إلى سورية، بعد اتفاقية فض الاشتباك في الجولان وإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين (1974)، قال الرئيس الأميركي ريتشارد نيكسون إن الأسد مفاوض صعب المراس وكثير الغموض، ولديه قدرة هائلة على الاحتمال وكثير من السحر، وتنبأ له بأنه سيكون زعيمًا مهمًا، إن لم يتم اغتياله أو الإطاحة به[10]، وتُوِّج اللقاء بين الرئيسين بالتقاط صورة تذكارية عائلية. وأشار نيكسون أيضًا في مذكراته إلى قناعته بأن الأسد سيستمر في مواقفه المتصلبة، ولكنه، في السرّ، يفضل النظر ولو بعين واحدة من أن لا يرى على الإطلاق. فلطالما أُوكلت إلى الإعلام الرسمي في عهد الأسد مهمّة كيل الشتائم والأوصاف الشنيعة لأعداء النظام، حقيقيين أو مفترضين، في حين تكون اللقاءات الرسمية والدبلوماسية على غير ذلك، وربما تكون مختلفة كليًا، حين تجري من تحت الطاولة.

ووصف هنري كيسنجر، وزير الخارجية الأميركي، وريتشارد مورفي، السفير الأميركي بدمشق، الأسدَ بأوصاف مشابهة، بناء على تجربتهما التفاوضية معه. وأشار الرئيس الأميركي جيمي كارتر، الذي خلف نيكسون، إلى ذكاء الأسد ودهائه. كما أشار وزير الخارجية الأميركي جيمس بيكر (1990) إلى «دبلوماسية المثانة»، أي قدرة الأسد على التحدث ساعات واحتماله عدم الذهاب إلى التواليت، في حين يتلّوى المستمعون إليه عذابًا، ولا يستطيعون فعل ذلك، بسبب ما تقتضيه الأعراف الدبلوماسية التي تمنع مقاطعة الرئيس.

إنّ الغموض في طريقة تفكير الأسد سمةٌ أشار إليها كثير ممن عرفوه، إذ إنّ التقرّب منه ممكن، لكن من الصعب الإحاطة بطريقة تفكيره (مصطفى طلاس)، وأنه باطني، وما يدور في خلده غير ما ينطق به لسانه (أبو أياد، القائد في منظمة التحرير الفلسطينية)، وأنه لغزٌ لا يمكن معرفة ما يريده (الرئيس

---

(8) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 373 – 374.

(9) نقلًا عن المحامي سميح عطية وزير المواصلات في حكومة يوسف زعين (1966)، في حديث شخصي لأحد أصدقائه، حين كان حافظ الأسد وزيرًا للدفاع في نفس الوزارة.

(10) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 471.

اللبناني الياس سركيس)[11]. وأشار المعارض السوري (العلوي) أحمد سليمان الأحمد إلى أنه التقى الأسد عدة مرات، ولم يكن مرتاحًا لأسلوبه وطريقة فهمه للأمور ومعالجتها، ويضيف بأن ثمة أشياء شاذة وغريبة كانت لديه (!)، وأنه يكابر ولا يقبل من أحد قولًا، وأنه فهم القوة كقوة سلاح ومخابرات، لا قوة الحرية والديمقراطية والقانون، ففقد الثقة التي منحه الشعب إياها في بداية حكمه[12]. وقيل عن الأسد أيضًا بأنه لا يحب استعمال القوة إلا كخيار نهائي.

ربما ثمة ما هو مشترك بين شخصية حافظ الأسد الغامضة، والشخصية العلوية التقليدية التي كانت التقيّة سلاحها خلال قرون من التعرض لقيود وضغوط تتعلق بنمط الحياة وطريقة التدين، ولكن شخصية الأسد هي، في الواقع، أقرب إلى شخصية قائد ومستبدّ سياسي بلا لون، وربما تقترب كثيرًا من شخصية معاوية، التي طالما عبر عن إعجابه بها وبالدولة الأموية العربية، مع أن شخصية معاوية لم تكن مستساغة عند العلويين، كونها النقيض التاريخي لشخصية عليّ بن أبي طالب.

لنقارن بين قولين للأسد ومعاوية. يقول الأسد: «أنا لا أفرِّط بأصدقائي، وحتى عندما يخطئون، فأنا عندما أمد يدي لشخص لا أسحبها أبدًا، فإذا هو سحبها أتردد أنا في سحبها، لعلّه يعود ويمدها، وإذا لم يمدها هو فيكون لديه موقف أو قناعة أخرى»[13]. ويقول معاوية: «إني لا أضع سيفي حيث ينفع سوطي، ولا أضع سوطي حيث يكفيني لساني، ولو أن بيني وبين الناس شعرة ما انقطعت، كانوا أذا مدّوها أرخيتها، وإذا أرخوها مددتها». ومن المعروف أيضًا أن الأسد كان معجبًا بشخصية صلاح الدين الأيوبي، ويضع صورة لقبره في مكتبه.

بعد إمساكه بالسلطة، أظهر الأسد جانبًا جديدًا في شخصيته هو نوع من «القسوة الباردة»، بحسب تعبير حنا بطاطو، وتمثلت بعدم الرحمة مع أولئك الذين يشكلون خطرًا حقيقيًا على سلطته، كما فعل مع صلاح جديد، إذ «ألقى به ليتعفّن في السجن، بعد رفضه عرضًا بالحرية مقابل أن يكف عن العمل السياسي»[14]. وكان نظام الأسد قد اتُهم بقتل رئيس اللجنة العسكرية محمد عمران، المنافس العلوي الآخر، في طرابلس 1972، مع أن معظم ضباط عمران ناصروا الأسد في انقلابه عام 1970، ومع أن الأسد أخذ بوجهة نظر عمران الأكثر واقعية، والتي ميزته عن صلاح جديد الأيديولوجي. وعلى العموم، سيتميز الأسد بالتمسك الشديد بالسلطة، ومن ضمن ذلك التحضير الحثيث لتوريثها كملكية خاصة عام 2000

ومع سيطرة الأسد على مفاصل السلطة، بدأت معالم التبجيل تحيط بشخصه[15]، ووصلت إلى حد إسباغ نوع من القداسة، فقدّس بعض العلويين سرّه، أسوة برموزهم الدينية، ووضعت صوره مع أولاده إلى جانب صور أهم المشايخ في بعض بيوت العلويين ومقاماتهم الدينية[16]. كما انتشرت صوره وتماثيله

(11) المرجع نفسه، ص 363

(12) تمام البرازي، ملفات المعارضة السورية، ص 304 – 309.

(13) هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 22. نقلًا عن: محسن دلول، حوارات ساخنة، ص 210.

(14) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 367، 475.

(15) ساهم وزير الإعلام أحمد إسكندر أحمد (1974 – 1983) في انتشار مظاهر التبجيل والتقديس هذه. انظر: ليزا وادين، السيطرة الغامضة، ص 113.

(16) إن انتشار صور الأسد الأب، ومن بعده الأسد الابن، في المقامات الدينية العلوية وبنفس النمطية ليس وليد الصدفة

في كل مكان عام وخاص، مترافقة بعبارات من مثل: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد»، فالأبدية هنا لا يمكن فهمها إلا في إطار التأليه، فهي خارج إطار الحياة البشرية الفانية، حتى إن أحد المطربين غنى في اللاذقية، بمناسبة تجديد انتخاب الأسد لولاية جديدة: «حلّك يا الله حلّك.. تنزل من السما حلّك.. يطلع حافظ محلّك»، ولا شك بأن الأسد كان يعلم بهذه الظاهرة، ولكنه لم يفعل شيئًا لمنعها[17]. لقد عرف التراث العلوي الديني بعض حالات التقديس البشري، لكن لا يوجد شيء من حالات استبدال البشري بالإلهي هذه!

تمكين سلطة الأسد

جاء الأسد إلى السلطة لتنفيذ السياسات التي كان قد تبناها أو عبّر عنها في السنوات الثلاث لصراعه مع صلاح الجديد وقيادته القطرية بعد حرب حزيران/ يونيو 1967، وهي تتلخص بتوسيع قاعدة الحكم والانفتاح على الطبقات الاجتماعية التي أُقصيت بعد انقلاب 1963، لكن من دون التفريط بالسياسات السابقة الخاصة بمصالح أبناء الأرياف والطبقات الشعبية، بمعنى محاولة إرضاء الجميع في آنٍ معًا، ولو بشكل جزئي، فكان يأخذ من هؤلاء ويعطي أولئك، لتشكيل ما يسمى بالوحدة الوطنية، كمقدمة ضرورية لأي عمل عربي موحَّد. وما ساعد الأسد في تنفيذ سياساته هذه ضعف شعبية النظام السابق، فقد اعتاد الناس على تأييد كل انقلاب جديد أملًا في التخلص من مظالم الانقلاب السابق، لكن اللعبة في الانقلاب الجديد ستختلف عما سبقها، من خلال بناء ركائز متعددة للنظام تسحب البساط من تحت أقدام المغامرين.

تشكلت هرمية سلطة الأسد من أربعة مستويات: الأول التوجه السياسي العام والركائز الأساسية لنظامه، كالأمن والجيش والشؤون الخارجية، وسلطته هنا مطلقة ولا ينازعه فيها أحد؛ والثاني رؤساء أقسام المخابرات وفروعها، وهم يتمتعون بحرية واسعة وغير معروفين غالبًا، ويعملون على نحو مستقل وبسرية في حراسة النظام، يضاف إلى هؤلاء قادة الوحدات العسكرية المسؤولة عن حماية النظام كسرايا الدفاع والوحدات الخاصة والحرس الجمهوري، وقد عمل الأسد على تنظيم نوع من التوازن بين هذه القوى بحيث لا تطغى إحداها على الأخرى، فهو من يعطي الأدوار لها في كل مرحلة؛ والثالث حزب البعث الذي يعمل كهيئة استشارية للأسد ويراقب تنفيذ سياساته ويعمل على التعبئة والحشد؛ والرابع المؤسسات التشريعية والتنفيذية، مثل مجلس الشعب والإدارة المحلية ومجلس الوزراء، والتي يديرها الحزب ويضبط عملها، وفي هذا المستوى ثمة مرونة يمكن للأسد الاستفادة منها ليمارس سلطته بطريقة أذكى وأنعم[18].

ولإعطاء صورة مغايرة عن النظام السابق، كون حكام سورية مجموعة من الباطنيين المجهولين

بالطبع، وتخضع للتوجهات الأمنية وليس لرغبة القائمين على هذه المقامات، إن وُجدت، فقد تم التعامل مع المقامات وكأنها مكاتب حكومية رسمية. هنا تظهر العلاقة التكافلية بين السلطة والدين بأوضح ما يمكن.

(17) هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 13.

(18) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 386 – 388.

والقساة[19]، زار الرئيس الجديد مختلف المحافظات، وتعامل بانفتاح مع الناس واستمع إلى معاناتهم[20]، وقام بتكريم سلطان الأطرش عند زيارته للسويداء، ولم يكن الجرح الدرزي قد اندمل بعد التوترات التي رافقت تمرد سليم حاطوم. أما التجار، وتجار دمشق خاصة، فكان مجيء الأسد أروع صدفة بالنسبة لهم، فرفعوا لافتاتهم على مدخل سوق الحميدية: «طلبنا من الله المدد، فأرسل لنا حافظ الأسد». وسيلعب بعضهم، كعائلة الشلاح، دورًا مهمًا في الحفاظ على النظام الجديد، وصولًا إلى عقد الشراكات مع أركانه

في بداية عهد الأسد، تم الحد من سلطة الأجهزة الأمنية، وتحولت كثير من الملفات من القوى الأمنية إلى الشرطة، أما على الصعيد الثقافي، فتمت إعادة الاعتبار للكتّاب الذين أُبعدوا قبل عام 1963، ولكن من خلال سياسة «العصا والجزرة»، وعبر سياسة تقريب المخلصين والأزلام. وسُمح بعرض مسرحية «حفلة سمر من أجل 5 حزيران»، للكاتب المسرحي سعد الله ونوس، التي انتقدت سياسة الخطابات المتعالية على الواقع بطريقة مبتكرة قوامها إشراك الجمهور في العرض.

وبدا كأن الهوية الطائفية لحافظ الأسد ليست ذات شأن في وصوله إلى منصب الرئاسة، ومع أنه اكتفى في البداية برئاسة الوزراء ووضع أحمد الخطيب رئيسًا لبضعة أشهر فقط، فقد كانت كل الدلائل تشير إلى أنها مجرد مرحلة مؤقتة تهدف إلى شرعنة الحكم ودسترته عبر استفتاء شعبي[21]. لم يكن صلاح جديد على هذه الدرجة من الثقة ليتجرأ على منصب الرئاسة، وفضّل وضع شخص سني، هو نور الدين الأتاسي، في هذا المنصب. وكانت وجهة النظر هذه منتشرة في الأوساط العلوية، ذلك أن وصول طائفة مضطهدة تاريخيًا إلى سدة الحكم أشبه بمغامرة وقفزة في الفراغ غير محسوبة النتائج.

وحسب نظرية ابن خلدون، تكون العصبية العلوية قد اكتملت بظهور زعيم سياسي واحد يمكن أن تلتف حوله الطائفة، وهي المرة الأولى في تاريخها، واقتضى ذلك طمس تاريخ الطائفة، على فقره بالأحداث الجسام التي يمكن أن تشكل ذاكرة تاريخية قوية، بهدف الإيحاء بفضل القائد الجديد، الذي سيتجاوز -عند بعض العلويين- كونه قائدًا سياسيًا، ليُمنَح بعض صفات القداسة.

ولكن تمكين العلويين لم يكن هدفَ الأسد، فقد جاء ذلك في سياق ما يحضر له لحكم سورية كزعيم أوحد، حيث يجب على الطائفة العلوية أن تتأمم، وأن تنتمي إليه لا أن ينتمي إليها، ثم ينسحب هذا الانتماء على سورية كلها، فتصبح سورية هي سورية الأسد، لا الجمهورية العربية السورية، اسمها

(19) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 274.

(20) في أثناء زيارة الأسد لحماة (1971) التي شهدت أحداث 1964 الدموية، ذكر شهود عيان أن المحتشدين الكثر من حركة الاشتراكيين العرب طالبوا بالحوراني، ومعظمهم من ريف المدينة، وهتفوا "يا حافظ بدنا الحوراني"، ما اضطره إلى التوقف عن إلقاء خطابه أكثر من مرة، ولم يبايعوه. في المقابل، رحّبت بزيارته بعض الشخصيات وذبحوا له الخراف، وكانت الزيارة تبث على التلفزيون السوري مباشرة. وسرت شائعات تقول بأن الأسد سيحل حزب البعث ويعيد الديمقراطية.

(21) تنص المادة 84 من دستور 1973 على أن الترشيح لمنصب رئاسة الجمهورية يصدر عن مجلس الشعب بناء على اقتراح من القيادة القطرية، ثم يعرض على المواطنين للاستفتاء عليه. انظر: هاشم عثمان، تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 9.

إذن: مرشح واحد تقترحه القيادة القطرية للحزب القائد، ويرشّحه مجلس الشعب الذي تنتمي أغلبية أعضائه لهذا الحزب وجهته، ثم استفتاء شعبي في انتخابات شكلية بلا منافسين، فكيف يمكن النفاذ من هذه الحلقة؟ هذا الترتيب «القانوني» المحكم ربط سورية بحافظ الأسد أو ربط الأسد نفسه بها، بحيث أنها ستموت بموته أو تورث لأبنائه، لإطالة أمد احتضارها فحسب.

الرسمي، ما سيسهل تحويلها لاحقًا إلى مملكة وراثية.

فالذي سيسود في سورية الأسد هو مزيج العصبيات الدينية الطائفية، والقومية البعثية، والريفية المدينية، والعسكرية المدنية، لينصهر بعضها في عصبية سلطوية، ويبقى بعضها الآخر بصورة كامنة بانتظار ظروف مناسبة لتجليها. وباعتبار أن العصبيات لا يمكن أن تتوافق مع سلطة القانون، فسيحدث نوع من التعايش الاجتماعي الذي لا يمكن أن يصل إلى درجة المواطنة.

ومع ذلك، كانت البدايات واعدة في عملية بناء المؤسسات (الجبهة الوطنية التقدمية ومجلس الشعب والإدارة المحلية وإعادة هيكلة المؤسسة الحزبية)، لدرجة أنه لم يتم التنبُّه إلى الطريقة التي ستُعتمد للتحكم في هذه المؤسسات وتكبيلها، حزبيًا وأمنيًا وسياسيًا، ما جعلها عاجزة عن العمل بحرية وغير قادرة على التطور والنمو، فالتوجيهات العليا أهم من القوانين والمبادرات الفردية والإبداعية، لذا بقيت المؤسسات مثبتة في «مرحلة الطفولة».

لقد أمل الأسد بأن تحلّ المؤسسات مشكلة التناقضات الداخلية، وتتجاوز خطر الإخوان المسلمين الذين يتمتعون بشعبية في مراكز المدن، وبأن تُحلّ مشكلة الانقسام والتناحر السياسي كصفة مميزة للسوريين وما تحدثه هذه الظاهرة من فوضى، فضلًا عن الوقوف في وجه تدخل الجيران العرب وتنازعهم للسيطرة على سورية[22].

لكن بناء هرمية السلطة السياسية جرى بحيث تجتمع جميع الخيوط من القاعدة لتنتهي في القمة التي هي رئيس الجمهورية والأمين العام للحزب، حافظ الأسد. وبما أنه، وفي كل هيئة سياسية، ثمة أغلبية تمثل تحالف الحزب مع أحزاب الجبهة الوطنية التقدمية، ما ينعكس في نتائج الانتخابات، فإنه من الممكن الاستغناء عن الانتخابات تمامًا، ولا سيما أن المرشحين أنفسهم سيمرون عبر «مصفاة» الأجهزة الأمنية. في المحصلة، صبت كل هذه النتائج سياسيًا في «تفكير» الأسد، الذي سيعيد ضخ الدم في مؤسساته من خلال توجيهاته الملزمة. إنها «السياسة السورية التي تدهش العالم أجمع، لأنها محصورة كلها في دماغ شخص واحد، فولاذي الأعصاب، هو حافظ الأسد»[23].

واعتمدت طريقة الأسد في الحكم أيضًا على استشارة المقرّبين والمؤسسات للوصول إلى قرارات يتخذها هو بنفسه، فتبدو وكأنها صادرة عن المؤسسات. وهكذا، يمكن للمؤسسة الحزبية، على سبيل المثال، أن تمارس ما يسمى بالاستئناس، بهدف اختيار المرشحين أو تعيين الموثوقين، ضمانًا لعدم وصول أي شخص لا ترضى عنه شبكات الاستئناس هذه. وإن حصل ذلك، صدفة، فثمة شبكة أو مصفاة أنعم، هي أجهزة المخابرات وقراراتها السرية التي تمارس صلاحياتها اللامحدودة، وتضع الفيتو على قرارات الحزب ومنظماته. ومع كل هذه الإجراءات من المؤسسات التي فصلها الأسد على مقاسه، تبقى الكلمة الأخيرة له، ولم ينس أن يوزع المكافآت والخيرات على الأشخاص الذين يبادلوه الولاء والدعم[24]. وهكذا،

---

(22) Adeed Dawisha, Syria under Asad, 1970 – 1978: the centre of power, Government and Opposition, Vol. 13, Number 3, 1978, pp. 341 – 354.

(23) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 83.

(24) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 406.

فُصِّلت مؤسسات دولة الأسد ورُكّبت تركيبًا على مقاسه ولم تنبع من داخل المجتمع[25]، وداخل هذه المؤسسات كان الطامحون يتدافعون لكسب النفوذ، ويتآمرون على بعضهم البعض، لكن الرئيس كان هو الحكم بينهم، فهم مختلفون في كثير من الأمور، لكنهم متفقون على الخضوع له، وما ينطبق على الأشخاص ينطبق على مؤسسات بأكملها، كالحزب والجيش والمخابرات. أما أولئك الذين يعملون خارج هذه المؤسسات، فعليهم أن يتخلوا عن العمل في السياسة ويلزموا الصمت، أو أن يعبّروا عن مواقفهم بطريقة عنفية فيتحملون النتائج، وهذا ما فعله الإخوان المسلمون.

ساعد الأسد في بداية عهده فريقٌ من الموظفين البيروقراطيين المخلصين، وظلوا سنوات طويلة في خدمته، فلم يكن الأسد يحب تغيير العاملين من حوله. كان على رأس هؤلاء رئيس مكتبه الخاص محمد دعبول من دير عطية (أبو سليم). وكان أسعد كامل إلياس، كاتب خطابات الأسد ومستشاره في السياسة الخارجية، فلسطينيًا، وكانت انتصار الأدهمي، الدمشقية، مساعدة هذا الأخير. هؤلاء الموظفون الثلاثة كانوا في مجلس الوزراء حين ترأسه الأسد بعد الانقلاب مباشرة، ثم جلبهم معه إلى القصر الرئاسي، حين أصبح رئيسًا للجمهورية.

ومن أهمّ الشخصيات العسكرية التي بقيت إلى جانب الأسد، منذ تعيينه رئيسًا للأركان عام 1968 ومن ثم وزيرًا للدفاع عام 1972، كان العماد مصطفى طلاس من مدينة الرستن[26]، وقد عملا معًا على الجيش واستكمال تحويله إلى جيش عقائدي «مثقف سياسيًا» على الطريقة البعثية، مع منحه العديد من الميزات، وقد توسّع الجيش إلى درجة صعُب فيها على وحدة مستقلة منه القيام بانقلاب. وباعتبار أن الأسد قائدًا عامًا للجيش، فقد أحدث توازنًا بين القيادات المتنافسة، كما فعل مع قادة قوى الأمن والمخابرات، وكان محمد الخولي، مدير المخابرات الجوية، أقربهم إليه[27].

ومن الشخصيات المدنية التي اختارها الأسد لوزارة الخارجية عبد الحليم خدام، الذي كان، لسوء حظه ربما، محافظًا لحماة في أثناء أحداث 1964، وللقنيطرة في أثناء حرب 1967. كان خدّام متغطرسًا وفظًا، حسب باتريك سيل، ولكنه كان أداةً فعالة في تنفيذ سياسات الأسد. وكان عبد الله الأحمر من أهم الشخصيات البيروقراطية الحزبية كأمين عام مساعد للحزب. كما كان لشخصيات دمشقية (رؤساء وزارات) دور مهم في تثبيت السياسة الاقتصادية، خلال الخطة الخمسية الثالثة (1971 – 1975) حتى أواخر الثمانينيات، وهم على التوالي: عبد الرحمن خليفاوي ومحمود الأيوبي ومحمد علي الحلبي وعبد الرؤوف الكسم[28].

استكمالًا للتخلّص من المنافسين، وبعد أن أُلقي صلاح جديد ورفاقه في السجن، بقي محمد عمران، الذي كان يعيش في مدينة طرابلس بلبنان منذ إطلاق سراحه في أثناء حرب 1967، منافسًا محتملًا وقويًا

(25) Michel Seurat, Syrie, L’Etat de barbarie, (Paris, 1980), p. 124.

(26) يقول باتريك سيل بأن وصول الأسد إلى رتبة فريق عند وصوله إلى رئاسة الجمهورية، جعل ترفيع طلاس إلى هذه الرتبة غير ممكنًا، لذا تم إيجاد رتبة جديدة في الجيش هي رتبة عِماد، ووصل إليها أيضًا حكمت الشهابي وعلي أصلان. باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 289 - 290.

(27) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 291.

(28) المرجع نفسه، ص 292 – 293.

للأسد، ويبدو أنه كان يسعى إلى تشكيل تنظيم سياسي معارض للحكم في سورية[29]. وربما حاول عمران العودة إلى سورية عام 1972، في تحدٍّ واضح، مستندًا إلى مجموعة من الضباط المؤيدين له، والذين ساعدوا الأسد في الإطاحة بجديد، فضلًا عن بعض الحزبيين ورجال الأعمال[30]، ولكنّه اغتيل في بيته في طرابلس، قبل أسبوع من عودته المقررة 4 آذار/ مارس 1972، بأيدي ثلاثة أشخاص فلسطينيين بينهم امرأة[31].

وهكذا أُسدل الستار عن رئيس اللجنة العسكرية السابق والشخصية العلوية الثالثة التي سطع نجمها في الستينيات، إلى جانب صلاح جديد وحافظ الأسد، وصار الأسد ليس رئيسًا للجمهورية العربية السورية فقط، بل الزعيم العلويّ الأوحد الذي يمكن أن تتمحور حوله عصبية علوية لم تكن قد أخذت كامل أبعادها بعدُ، وسيعيش العلويون في فترة حكمه عصرهم الذهبي الأول في التاريخ، حقيقة أو وهمًا، وربما يكون الأخير.

(29) نبيل الشويري، سورية وحطام المراكب المبعثرة، ص 437.

(30) مثل جبران مجدلاني عضو القيادة القومية التابعة لعفلق والبعثي القديم نبيل شويري ورجا صيداوي الرأسمالي السوري المهاجر.

(31) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 294 – 295. تضاربت الأنباء حول مقتل محمد عمران، إذ تقول مصادر بأن القتلة أرسلهم نزيه زرير من مخابرات حمص، والذي صار بعدها مديرًا للمخابرات العامة، بإمرة مباشرة من ناجي جميل ورفعت الأسد من دون علم الأسد. وتقول مصادر أخرى بأن الهدف كان اختطافه وليس قتله، وقد تم إطلاق النار عليه في أثناء الشجار. في كل الأحوال، ربما أساء عمران تقدير قوة ضباطه الذين عرف الأسد كيف يستوعبهم فخفف حماسهم لانقلاب جديد. يُشار أيضًا إلى أن عائلة عمران لم تتهم الأسد بالاغتيال وقد زاره ناجح، ابن محمد عمران، بعد 6 أشهر من عملية الاغتيال وبكى بين يديه! لا يمكن أخذ رواية سيل هذه على محمل الجد، وقد كتب من موقع أقرب إلى السلطة، فيبدو وكأنه ينقل وجهة نظر مفادها التنصل من المسؤولية.

الطائفة والبعث في عهد الأسد

على العموم، استقبل العلويون انقلاب الأسد في البداية بحذر وترقب، وكانت ثمة وجهة نظر متداولة مفادها أن مصلحة العلويين هي في أن لا يسعوا إلى منصب الرئاسة، ويكفيهم العمل في مستويات الحكم الأخرى، وهي وجهة نظر صلاح جديد وأنصاره في الطائفة العلوية وقتئذٍ. لقد كان العلويون سعداء بما حققوه ولا يريدون خسارته، ليس بصفتهم العلوية وحسب، بل بصفتهم أعضاء في أحزاب ذات توجهات تقدمية شكلت لهم حوامل تاريخية خففت من الحاجة إلى العصبية الطائفية، ودفعتهم ليعبروا عن أنفسهم كبعثيين وناصريين وقوميين سوريين وشيوعيين، فسهلت عبورهم، مع باقي نخب الأقليات الدينية والمذهبية وأبناء الريف السنة، إلى المجتمعات المدينية التي كانت تنظر إليهم نظرة دونية إلى حد ما. وكانت هذه التحولات جزءًا من صراع أيديولوجي على مستوى العالم المنقسم إلى بلدان رأسمالية واشتراكية وما بين بين (دول عدم الانحياز)، قبل عام 1970 على وجه الخصوص.

وإذا كان بعض العلويون قد حققوا ذواتهم من خلال الخدمة في صفوف الجيش في عهد الانتداب حتى حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973، فإن هذا الدور قد طفا بعد هذه الحرب على سطح المجتمع بقوة، على خلفية عدم حدوث هزيمة تشبه ما حدث في حرب حزيران/ يونيو 1967. ومنذئذٍ، سيصبح دور النخب العسكرية والأمنية هو الطاغي على حساب النخب الثقافية والعلمية في سورية على العموم، وفي الطائفة العلوية على الخصوص، باعتبارها الحديقة الخلفية للنظام.

ليس ذلك وحسب، بل سيتحدد دور النخب العلوية من المتعلمين والمتميزين بمقدار ما يقدموه إلى هذا القطاع العسكري – الأمني، الذي يمنح القيمة والفرص من خلال دوره ونفوذه في مؤسسات الدولة، وإلا فمصيرهم النبذ الاجتماعي والانزواء في الزوايا المعتمة أو الهجرة في أحسن الأحوال، فيما ليس لأصحاب الرأي الآخر أو المعارضين أي مكان أو أحد للجوء إليه. أما العلويون العاديون، فعليهم الاكتفاء بشعور الانتصار لمظلوميتهم التاريخية والخروج من قوقعتهم الجبلية وإمكانية العيش في المدينة بلا خوف، الأمر الذي حُرموا منه لأكثر من عشرة قرون، وأن يقتنعوا بأن معارضة للأسد تعني في ما تعنيه العودة إلى الجبال، وانتقام القوى «السنية» التي اضطهدتهم، وفقدان المكاسب التاريخية التي حصلوا عليها في عهد الأسد.. ووقعت الطائفة في المصيدة الذهبية.

ولضمان هيمنة الأسد، يجب توافر القوة، وهي موجودة عند الجيش، وعند الأجهزة الأمنية التي تراقب الجميع، وهي حاضرة في صفوف الجيش وتشكل سلطة موازية له، لاستباق أي محاولة انقلاب أو حتى حالة تذمر ومعالجتها على الفور. كما تتطلب الهيمنة وضع جميع القوى تحت مستوى محدد وتحجيم الطامحين إلى أدوار قد تؤدي إلى صراع بين المتنافسين، من خلال العودة إلى مرجعية وحيدة متسامية على الجميع هي مرجعية الأسد.

ولا تتحقق مثل هذه المرجعية من دون السيطرة الروحية، وغالبًا ما يلجأ المستبدون «الناجحون» إلى استخدام نفوذ رجال الكهنوت في السيطرة على العامة. من أجل هذا الهدف، احتاج الأسد إلى استرضاء أغلبية المشايخ[32]، واستحداث «كوادر» جديدة منهم احتياطًا، فثمة أعداء محتملون كثر يجب التصدي لهم، ولهؤلاء دورهم أيضًا.

وبالنسبة إلى القضايا الاجتماعية الأخرى، كالعشائرية والطائفية وغيرها، فإن الحديث عنها لا يجري علنًا، ويتم طمسه بالشعارات المتعالية عن الواقع، مثل بناء المجتمع الاشتراكي الموحد والوحدة الوطنية والأمة العربية الواحدة، فتراجعت هذه القضايا من دون أن يتم تجاوزها إلى انتماء وطني يحتاج الوصول إليه إلى سياسات أكثر واقعية. ومع ذلك، غالبًا ما أعطى بعض الباحثين العرب والأجانب (حنا بطاطو ونيقولاس فان دام على سبيل المثال) أهمية للمسألة العشائرية عند العلويين، الأمر الذي لا يؤيده الواقع إلا بصورة محدودة.

فمن بين العشائر العلويّة الرئيسة الأربع (الخياطين والحدادين والمتاورة والكلبية)، يشعر الخياطون ببعض المظلومية تاريخيًا، بسبب المنافسة القوية للعشائر السنجارية الثلاث الأخرى، ولذلك هم أكثر ميلًا إلى تكوين نوع من العصبية، لا يحتاجها الكلبيون الذين هم أقرب للسلطة، وأكثر تأييدًا لها وأكثر حصولًا على المناصب كمكافأة[33]، بحكم انتماء الأسد إلى هذه العشيرة.

وبالفعل، فإن الدور العشائري يتناقض مع إمكانية تشكيل عصبية علوية أو يمنع تجسيدها عمليًا، وهو ما كان سائدًا على نحو خاص في النصف الأول من القرن العشرين، لذا فهو منبوذ بشدة. أما بعد عام 1963، فإن العشائر العلوية الأربع تعيش من دون رؤوس (رؤساء عشائر)، وهي بالأساس لا ترتبط بروابط الدم إلا جزئيًا، إنما كانت تُفصّل على مقاس رئيس العشيرة وقدرته على بسط النفوذ. لذا لا يمكن مقارنة العشائر العلوية بالعشائر في الجزيرة السورية أو العراق، على سبيل المثال، التي هي جسد اجتماعي مؤطر بدرجة كبيرة، وحيث الانتماء إلى العشيرة أمر أساسي في حياة الفرد وهو ما يمنحه القيمة، لذا من المنطقي أن يُحسب حساب مثل هذه العشائر سياسيًا، وهذا غير موجود عند العلويين حاليًا.

وعلى الرغم من هذه القضايا الداخلية، فقد كان العلويون مغتبطين بدورهم الوطني وانتمائهم بملء إرادتهم إلى دولة لأول مرة في التاريخ، دولة لا ينفصل الانتماء إليها عما تحقق لهم من مكاسب. ومعظمهم يتكلمون بنوع من النكتة أو السخرية عن العشائر، ويستهجن البعض حتى مجرد الحديث عنها. هذا لا يعني أن لا أهمية للعشائر البتة، ولكنها أصبحت أقل أهمية بكثير، بسبب انصهار العصبيات العشائرية في عصبية علوية واحدة، وقد تبلورت، إلى هذه الدرجة أو تلك، بقيادة الأسد. ومع ذلك، تتم مراعاة الموضوع العشائري عند توزيع المناصب، من بين اعتبارات كثيرة أخرى، كالولاء والكفاءة المرتبطة بالولاء

(32) يُنقل سامي الجندي عن صلاح جديد أن الأخير سأله عن كيفية معالجة المسألة الطائفية، فأجابه الجندي بأن ذلك يتم بالحلول الثورية مثل نشر الكتب السرية للعلويين، فرد جديد: «لو فعلنا ذلك لسحقنا المشايخ». ويضيف الجندي بأنه علم في ما بعد أن جديد كان يدفع الزكاة للمشايخ ويتقرب منهم. انظر: سامي الجندي، البعث، ص 144 – 145.

(33) على سبيل المثال، وفي محافظة طرطوس في الثمانينات، كان اثنان من قواد الفرق من قرية واحدة، اسمها دوير رسلان (الرسالنة فخذ من عشيرة الكلبية)، وهما عزت زيدان ونديم عباس. وحتى مؤخرًا كان مسؤولان أمنيان كبيران هما كفاح ملحم وغسان إسماعيل من قرية أخرى مجاورة هي جنينة رسلان. وهذا لا يعني احتكار هذه العشيرة لمناصب معينة، إنما يتم تدويرها بين العشائر.

والمعرفة والثقة وعلاقات القربى وغيرها.

وفي ما يخص الهيمنة على ممثلي الوسط الديني العلوي (المشايخ)، فقد كان الأمر سهلًا على الأسد، لأسباب عدة: لعدم وجود هيكلية مرجعية دينية من جهة؛ ولقبول معظم هؤلاء بحكم رئيس علوي كفرصة واستثناء تاريخيين؛ ولطبيعة الدين العلوي اللادعوي أو اللاسياسي بطبيعته. فاقتصرت المعارضة العلوية الدينية على حالات فردية، كان من السهل السيطرة عليها وتخويفها أو قمعها إن تطلّب الأمر ذلك، كما حدث لبعض الشخصيات من عائلة الشيخ سليمان الأحمد وغيرهم.

وبالفعل، تضاءل دور رجال الدين العلويين التقليديين في التأثير في مجريات الأحداث، منذ بداية الثمانينيات على نحو خاص، وقد حلّت محلهم نسخة جديدة من المشايخ المسبّحين بحمد الأسد وأبنائه، ومن خلفية عسكرية وأمنيّة بعد عام 1982، حين فرض النظام نفسه حاميًا للعلويين، مستغلًا خوفهم من الإسلام السياسي. ولذلك، لم يكن هناك دور يُذكر لمشايخ العلويين بعد اندلاع الاحتجاجات على نطاق واسع عام 2011 وتبعاتها المأسوية[34].

هكذا، وتحت الحكم البعثي، منذ ثمانينيات القرن الماضي خاصة، تم حجب القيادة الدينية العلوية تحت بنى سياسية جديدة تقوم على نُخبة أمنية علمانية وولاء لعائلة الأسد الحاكمة، فشيوخ الدين إما أنهم التصقوا بشكل أوثق بـ «العامل الديني» الذي يركز تركيزًا كاملًا على الأمور الدينية، وإما أنهم أصبحوا أدوات للنظام في كثير من الحالات[35]. ويدلّ ذلك على مدى التهميش والتشوه الذي أصاب شريحة المشايخ العلويين التقليديين، من خلال محاولات التشييع في بدايات حكم الأسد لأغراض سياسية، من أجل حسم مسألة إسلام العلويين من خلال تشييعهم[36]، مع أن هذا الاتجاه الجديد لم يحصل لا على الاحترام ولا على الاستقلالية.

وكان الأهم بالنسبة للأسد، منذ البداية، هو تقديم التنازلات لبعض المرجعيات السنية والتحالف معها، وهي المهمة التي نجحت إلى حد مقبول. ففي مجتمعات لم ترقَ انتماءاتها إلى درجة الانتماء إلى الدولة، كان استغلال هذه الانتماءات وبث الفرقة في صفوفها هو مسألة حياة أو موت، بالنسبة إلى أي نظام تسلطي يريد أن يحكم بالسياسة والغلبة، وليس بوسعه التغاضي عن تأثير الدين في الجمهور وقدرته على استثارته عاطفيًا.

(34) في عام 1912، وبعد مجزرة الحولة، تداعى بعض المشايخ إلى اجتماع في بلدة الشيخ بدر، من أجل إصدار بيان حول تبرئة الطائفة مما يفعله أنصار النظام، وكان من بينهم الشيخ (ع. ع) الذي اعترضته دورية أمنية في مدخل الشيخ بدر وطلبت منه العودة من حيث أتى، و"نسيان الأمر»، ويبدو أن ذلك قد حدث مع المدعوين الآخرين. حديث خاص للباحث مع الشيخ (ع. ع) الذي لم يشأ الكشف عن هويته.

(35) ليون ت. غولد سميث، رجال الدين العلويين، ترجمة ناصر ضميرية (مركز الدراسات الإقليمية والدولية، جامعة جورجتاون، قطر، 2018)، ص 1، 10.

(36) لم يقبل علويو مدينة طرابلس اللبنانية بقرارات بعض مشايخ العلويين في سورية، بخصوص انتماء العلويين إلى المذهب الأثني عشري الشيعي، كونهم أكثر حرية في التعبير عن رأيهم، مقابل صمت وحسرة مشايخ العلويين التقليديين داخل سورية. انظر:

Yaron Friedman, The Nusayri –Alawis, An introduction to the religion, history and identity of the leading minority in Syria, (BRILL, Leiden, Boston, 2010), p. 236.

مختصر القول أنّ الطائفة العلوية صارت أسيرة لدى النظام، ولا مكان فيها للمعارضين، دينيًا واجتماعيًا وسياسيًا، وسيتخلّص النظام منهم بطرق شتى، مهما علا شأنهم، فالمطلوب موالون وحسب، ولو لم يكن ثمة بدائل، وقد أفضى استمرار هذه السياسة لأكثر من نصف قرن إلى إفقار سورية، من خلال إقصاء كثير من المؤهلين والمبدعين أو دفعهم للهجرة.

البعث

يعدّ حزب البعث درجة متوسطة في سلّم السلطة، ووسيطًا بينها وبين الشعب، وتغطي فروعه وشعبه وفرقه وحلقاته كامل الجغرافيا السورية، وتشرف على كثير من القضايا والتفاصيل، وتنقل خلجات الناس وتراقبهم، وتقترح، كمرحلة أولى، أسماء من يجب تعيينهم في المناصب الإدارية والأعمال الوظيفية، على أن يكون القرار النهائي لـ «دراسات» الأجهزة الأمنية، ما يسمح للسلطة الحقيقية المتمثلة بمستشاري الرئيس والأجهزة الأمنية بالتفرغ للقضايا الأهم، حسب توجيهات الأسد. وعلى الرغم من الصلاحيات التنفيذية العديدة الممنوحة للحزب، فقد بات يعمل من دون استقلالية، ولكنه أعطى الحكم إحدى ركائز شرعيته.

وبسبب طغيان شخصية الأسد (قائد المسيرة)، صار على البعث أن يتكيّف مع شخصيته المرتابة والحذرة والتي لا تقبل المشاركة في نهاية الأمر. حتى إن البعث لن يعود حزبًا بعد 1970، بمعنى أن يعكس التفكير الجمعي لأعضائه، إنما يتمثل دوره الأساس بتنفيذ ما يطلبه الأسد، الذي صارت شخصيته مبجلة وتاريخية واستثنائية، كأنه طوطم وتابو. ووصل الحزب إلى الإذعان لهذا الواقع الجديد في المؤتمر القطري الثامن عام 1985، حيث تبنى فكرة: «قائدنا إلى الأبد الأمين حافظ الأسد»، وأصبح الولاء للأسد ولاءً للحزب والشعب وقضيته.

ما ميز الحزب في عهد الأسد واعتُمد كسياسة هو الزيادة المطّردة لأعداد المنتسبين إليه، حتى وصل في التسعينيات إلى 14% من السكان فوق 14 سنة من العمر، ففاقت نسبة البعثيين إلى عدد السكان نسبة الشيوعيين في الاتحاد السوفياتي (9%)[37]. كان ذلك بتوجيهات من قيادة الحزب، وما دام الحزب ينفذ توجيهات الأسد، فإن توسيعه وزيادة أعداد أعضائه سيزيد شعبية الأسد، لذا كان على الحزب أن يجتذب من يريد الانضمام إلى صفوفه من دون أي معايير تُتّبع.

وبالفعل، على أي أساس سيبني الحزب برامجه وتوجهاته، وكيف سيتمّ التوفيق بين المصالح المتناقضة لأعضائه الذين يعكسون صورة المجتمع ككل؟ الإجابة عن هذا السؤال ممكنة، حين يكف الحزب أن يكون حزبًا ويتحول إلى مجتمع مصغر، يصفق لقائده ويتبع توجهاته، وهذا بالضبط ما صار عليه الحزب في عهد الأسد. وبالطبع، كانت كثافة التنسيب إلى الحزب أكبر في المناطق الريفية، ولا سيما في مناطق العلويين الذين اعتبروا، إلى حد بعيد، الحزبَ حزبهم، كما أن الأسد أسدهم.

في البداية، بعد أن حلّ الأسد القيادة القطرية وقيادات الفروع، كلّف البعثي يوسف الأسعد بإعادة بناء المؤسسة الحزبية. وتشكلت قيادة قطرية مؤقتة مؤلفة من 12 شخصًا ارتضوا العمل مع الأسد،

(37) من 65.398 عضوًا عام 1971، إلى 374.332 عام 1981، إلى 1.008.243 عام 1992، بنسبة 14.5% من السكان فوق عمر 14 سنة، وهو سن الانتساب إلى الحزب. وبلغت نسبة الذكور 75.3%، والإناث 24.7%. انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 339.

فاجتمعوا وانتخبوا أنفسهم[38]. كما انتُخبت قيادة قومية جديدة ملحقة بالبعث السوري، وكانت القيادة القومية القديمة قد انتقلت مع مؤسسي الحزب إلى بغداد، ولم تعد ذات شأن في سورية إلا كذكرى، ثم تحولت في العراق إلى ديكور لحكم دكتاتور آخر أكثر خشونة. ذلك أن النظام الشمولي الذي كان يُبنى لم يُرد الإطاحة بالمؤسسات جميعها، إنما أراد الاستفادة من بعضها لما لها من رمزية عند السوريين أو بعضهم، كالقيادة القومية للحزب، فضلًا عن بناء مؤسسات ومنظمات شعبية جديدة، لدرجة أوحت بتخمة ديمقراطية، على حين إن الهدف هو إلغاء الديمقراطية ذاتها.

لقد بُني انقلاب حافظ الأسد عام 1970 على فكرة حزب الدولة، لا على دولة الحزب، وكان الجيش هو حزبه الرئيس الذي استخدمه لإنقاذ سورية من الصراعات الداخلية، فاستقرت سورية بالسياسة والقوة. أما التعامل مع المعارضين، فيمكن تلخيصه بما جاء على لسان الأسد من قول عميق الدلالة: «الناس تريد تحسين وضعها الاقتصادي، أما من يمارس السياسة فلديه خياران: أن يكون معنا أو في الجبهة الوطنية التقدمية، وإلا فسنضعه في السجن»[39].

بعد تعيين أنفسهم أعضاءً في القيادة القطرية المؤقتة، طلب الأسد ترشيح من هو أكبر سنًا لمنصب الرئاسة، وانطبق ذلك على عبد الحليم خدام (تولد 1929). وهنا انبرى أحمد الخطيب ليقول بأنه مسجل تولد 1933، ولكن عمره الحقيقي أكبر بـ 5 سنوات، أي أنه تولد 1928، فصار من حقه منصب الرئاسة[40]! ثم تشكلت وزارة جديدة من الحاضرين وغيرهم برئاسة الأسد. تلا ذلك تنظيف الجيش والفروع الحزبية من المؤيدين لصلاح جديد، ووضع 200 منهم في معسكرات القابون.

لاحقًا، عيّنت القيادة القطرية المؤقتة 173 عضوًا لمجلس الشعب المؤقت (17 شباط/ فبراير 1971) من ميول سياسية متنوعة، تمهيدًا لمجلس شعب سيتم انتخابه لاحقًا (1973). وكانت أولى مهمات مجلس الشعب المؤقت هذا هي تزكية حافظ الأسد لرئاسة الجمهورية (22 شباط/ فبراير 1971)، بعد أن شغر منصب رئيس الجمهورية بتعيين الرئيس أحمد الخطيب رئيسًا لمجلس الشعب، وبترتيب مسبق بالطبع. ثم جرى الاستفتاء في 12 آذار/ مارس 1971، وحصل بنتيجته الأسد على نسبة 99.2% من الأصوات، وكانت أعلى نسبة حصل عليها رئيس جمهورية في تاريخ سورية.

ثم أقر مجلس الشعب قانون الإدارة المحلية، من أجل إجراء انتخابات على مستوى البلديات بهدف تنموي، مع أن السياسة حضرت لاحقًا من خلال اختيار أغلبية المرشحين (51%) من قبل الحزب والجبهة

---

(38) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، الجزء الثالث، ص 457. من دون انعقاد مؤتمر قطري، اجتمع 12 شخصًا من مؤيدي حافظ الأسد، وانتخبوا قيادة قطرية مؤقتة من: حافظ الأسد (أمين قطري)، عبد الله الأحمر (أمين قطري مساعد)، مصطفى طلاس، محمد طالب هلال، محمد حيدر حيدر، عبد الحليم خدام، محمد علي الحلبي، فهمي اليوسفي، عبد الكريم عدي، محمود الأيوبي، داوود الرداوي، أحمد الخطيب. إن اجتماع هؤلاء ووضع أنفسهم أعضاء في القيادة القطرية المؤقتة يعكس محدودية عدد الحزبيين المؤيدين للأسد في البداية، وبأن قوته أتت من العسكريين وحسب.

(39) صقر أبو فخر، سورة وحطام المراكب المبعثرة، ص 265 - 266. نقلًا عن حديث لحمود الشوفي.

(40) روى طلاس أن أحمد الخطيب قال لزوجته إنه حلم بأنه سيحصل على منصب كبير، وبعد أن حزرت عدة مناصب وزارية، قال لها أكبر وأكبر، فقالت له رئيس! قال نعم، فقالت له زوجته: لقد جننت يا أحمد، ثم أدارت له ظهرها وراحت تغط في نوم عميق. لا يمكن أن يحدث مثل هذا السيناريو حتى في لعبة للأطفال، ولكنها الحقيقة المدعومة بالثقة والقوة، تضاف إليها دعابات طلاس. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، الجزء الثالث، ص 458.

الوطنية التقدمية. كما باشر أعضاء مجلس الشعب المعيَّنين بوضع مسودة الدستور الجديد - الدائم.

وفي عام 1971، أجريت انتخابات حزبية للمؤتمرين القطري الخامس (8 – 14 أيار/ مايو) والقومي الحادي عشر (23 – 31 آب/ أغسطس)، وتمت عملية انتخاب قيادتين قطرية وقومية. ترافق ذلك مع انفتاح الحزب وعودة كثير من البعثيين القدامى إلى صفوفه ودخول أعضاء جدد[41]. وجرت محاكمة غيابية لكثير من كوادر الحزب من جماعة عفلق، بتهمة الخيانة، بهدف طيّ هذه الصفحة والوقوف في وجه التدخل العراقي في الشأن السوري.

وانعكس الاستقرار النسبي في عهد الأسد على الحزب، وتراجع دوره المستقل تدريجيًا، وصارت تضاف بعض الدماء الجديدة إلى أعضاء القيادة القطرية الـ 21، في كلّ تشكيلة جديدة، وذلك تماشيًا مع حاجات الحزب أو غايات الأسد. مع ذلك، في عام 1985، كان 4 أعضاء قد احتفظوا بعضويتهم في القيادة القطرية منذ عام 1970، وهم حافظ الأسد ومصطفى طلاس وعبد الحليم خدام وعبد الله الأحمر. قبل عام 1980، كان يتم انتخاب الأعضاء من المؤتمر القطري، وبعد عام 1980 صار الانتخاب من قبل أعضاء اللجنة المركزية للحزب المُنشأة حديثًا، أما من الناحية العملية فإن التعيين من الأعلى هو القاعدة، والوفاء للأسد هو الشرط الأساس.

من جهة ثانية، زادت نسبة السنّة بين أعضاء القيادة القطرية، من 42.9 قبل عام 1970، إلى 66.7 وسطيًا بعد عام 1970، وجاءت نسبة 27.1% من الأعضاء السنة خلال فترة حكم الأسد من المدن[42]. عكست زيادة نسبة السنّة في القيادة القطرية رغبة الأسد في «الانفتاح على الشعب»، وفي امتصاص النقمة عليه بعد انتصاره على الإخوان بعد عام 1982. واستمر تمثيل حزب البعث بنسب مرتفعة في الأرياف مقارنة بالمدن، فبلغت النسبة ضعف المتوسط في بعض المحافظات كطرطوس والسويداء، وأكثر بقليل من نصف المتوسط في حلب، وأقل من نصف المتوسط في دمشق، ولم تتغير هذه النسب في الثمانينيات عما كانت عليه في السبعينيات. ولم ينعكس التمثيل العالي للحزب في المناطق الجنوبية في الرتب العالية، داخل التنظيم العسكري لحزب البعث الذي يسيطر عليه العلويون[43].

لقد تضخم الجهاز الحزبي كثيرًا في مرحلة السبعينيات، بسبب عدم الأخذ بمعايير الانتساب من جهة، ودخول كثير من أبناء الجيل الجديد الباحثين عن الوظائف الحكومية والمكاسب المادية والوصول إلى مواقع المسؤولية إلى الحزب، من جهة أخرى، وقد صارت عبارة «انتسبت إلى حزب البعث» تُكتب في كل طلب يُقدّم للحصول على وظيفة، كشهادة مرور لا غنى عنها لكل وصولي وانتهازي يريد جني الثروات على حساب «المناضلين». ولو أن قيادة الحزب كانت تتنبّه إلى خطورة هذا الأمر في بعض الحالات، إذ فُصِل

(41) بلغ عدد أعضاء الحزب بين نصير وعضو عامل، في أوائل السبعينيات، نحو 65 ألفًا، ووصل إل 374 ألفًا عام 1981، وإلى مليون عام 1992، وإلى مليون و400 ألف عام 2000. انظر: التقرير التنظيمي السنوي، حزب البعث العربي الاشتراكي، 2000. لا تعكس هذه الزيادة الانفجارية في عدد الأعضاء الإيمان بمبادئ الحزب في الغالبية العظمى من الحالات، بل إن ذلك كان السبيل المضمون للحصول على وظيفة أو منصب، ما يُفسر النسبة العالية من الطلاب في صفوفه (36%) والنساء (30%)، وهذا ليس دليلًا على شباب الحزب، إنما من مؤشرات ترهله. وقد قصد النظام من خلال تأطير الكثيرين في الحزب والمنظمات الشعبية ذات الصلة أن يتم ضبط الشباب ومراقبتهم، مقابل الحصول على بعض الامتيازات.

(42) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 449 – 452.

(43) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 176 – 177.

أكثر من مئة ألف نصير (نحو ثلث مجموع الأنصار في الحزب) وعدة آلاف من الأعضاء العاملين (نحو 5%) في النصف الأول من الثمانينيات، وذلك بدعوى التسيّب التي أشار إليها التقرير التنظيمي (1985). وكان أكثر من نصف المفصولين من الحزب في عام 1982 من حماة، بسبب اتضاح عدم الولاء الذي كشف عنه الصراع مع الإخوان المسلمين(44).

على العموم، صار حزب البعث صورة مصغرة عن المجتمع، ويحتوي على جميع تناقضاته واتجاهاته السياسية: من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، والاجتماعية: الأغنياء والفقراء والمتدينين والملحدين وأبناء جميع الطبقات. وعجّ الحزب بالمتسلقين والانتهازيين والباحثين عن مستقبل مهني مضمون، وانتسب إليه كثير من الطلبة من أجل الحصول على درجات إضافية للانتساب إلى الكليات الجامعية المفضلة، كالطب والصيدلة، وقد بدأ تأطيرهم في منظمات البعث من عمر 6 سنوات(45). حتى القضاة، الذين يُفترض أن يبتعدوا عن الانتماءات الأيديولوجية، صارت عضوية الحزب ضرورية بالنسبة إليهم، ولذا نجد أن عدد القضاة البعثيين قد بلغ 998 قاضيًا من أصل 1307 قضاة في سورية في عام 2000(46)، أي بنسبة تتجاوز 76%.

ومنذ عام 1963، أصبح حزب البعث يُفصَّل على مقاس النظام الحاكم، ولم يعد هو صانعَ سياسات فعليًا، وهذا ما عززه الأسد منذ وصوله إلى الحكم، فصارت القيادة القطرية تشرف على كل شاردة وواردة في ما يتعلق بالتعيينات في مؤسسات الدولة، ولكن تحت مراقبة العين الساهرة للأسد وأجهزته الأمنية. فالرئيس يقود الحزب، والحزب يقود الجبهة الوطنية التقدمية، وهذه الأخيرة تحظى بالأغلبية في مجلس الشعب بنسبة الثلثين(47). أما المستقلون، الثلث الثالث من أعضاء مجلس الشعب، فتتكفل الأجهزة الأمنية بالتدقيق في انتماءاتهم وسيرهم الذاتية، وغالبًا ما يكونون مقرّبين من النظام أكثر من أعضاء المجلس من الحزبيين.

(44) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 179 – 180.

(45) ينتسب التلميذ من 6 إلى 11 سنة إلى منظمة طلائع البعث، ومن 12 إلى 18 سنة إلى اتحاد شبيبة الثورة، وينضم إلى الاتحاد الوطني لطلبة سورية خلال فترة الدراسة الجامعية.

(46) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 413.

(47) Elizabeth Picard, Syria returns to democracy: the May 1973 legislative elections, in Elections without choice, edited by Guy Hermit, Richard Rose, Alain Rouquie, London, Macmillan, 1978, pp. 129 – 144.

بناء المؤسسات السياسية الملحقة

أسفرت بضعة أشهر من المناقشات عن تشكيل «**الجبهة الوطنية التقدمية**»، في 7 آذار/ مارس 1972، من أجل توسيع المشاركة في الحكم، مع وضع كثير من القيود على عملها، بحيث تصبح مجرد مشاركة شكلية. ضمت الجبهة: 1. حزب البعث العربي الاشتراكي، و2. حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، و3. حركة الاشتراكيين العرب، و4. الوحدويين الاشتراكيين، و5. الحزب الشيوعي، و6. حزب البعث العربي الاشتراكي الذي صار قائدًا للدولة والمجتمع أيضًا[48]. في عام 1981، انضم الاتحاد العام للفلاحين والاتحاد العام لنقابات العمال إلى الجبهة، وانضم إليها في عام 1989 الحزب الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي. وعاد الحزب القومي السوري الاجتماعي إلى نشاطه تدريجيًا في سورية أواخر عهد الرئيس الأسد، وأصبح عضوًا مراقبًا في الجبهة الوطنية التقدمية في عام 2001، ومن ثم عضوًا فيها منذ 2005.

اتضح هدف الأسد من تشكيل الجبهة، من خلال القيود التي وُضعت على عمل أحزابها، ومنعها من العمل في مؤسسات السلطة الفاعلة، كالجيش والأمن، وتلك التي تؤثر في صنع طريقة تفكير الأجيال الجديدة – الطلبة، لتبقى حكرًا على البعث من أجل اختيار كوادر السلطة، ضمانًا لديمومتها، وترك لأحزاب الجبهة الأخرى حرية العمل، النسبية، بين العمال والفلاحين والحرفيين وفي قطاعات الأعمال الأخرى. ولم يسمح لأحزاب الجبهة أن تفتح مكاتب لها أو تصدر مجلات وجرائد أو أن تقوم بأنشطة علنية، حتى إن كل ما تفعله هذه الأحزاب لم يكن يرتكز على أي سند قانوني، لغياب قانون الأحزاب الذي تأخر إلى عام 2012.

أدّى الصراع السياسي والخلاف حول موضوع الانضمام إلى الجبهة إلى تصدّعات داخل الأحزاب، تطورت إلى حدوث انقسامات وشروخ دائمة في بعضها، فانقسم الحزب الشيوعي إلى جناح خالد بكداش الذي انضوى في إطار الجبهة، وجناح رياض الترك (الحزب الشيوعي السوري - المكتب السياسي)، الذي رفض ذلك وتحول لاحقًا إلى حزب الشعب الديمقراطي. وانشق فريق عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وانقسمت حركة الاشتراكيين العرب إلى جناحين: جناح عبد الغني قنوت الذي انضم إلى الجبهة، وجناح رياض المالكي خارجها. والتحقت بالجبهة عناصر مهمّة من حركة الوحدويين الاشتراكيين، أمثال مصطفى الحلاج وسامي صوفان وفايز اسماعيل[49]. وحتى بعد تشكيل الجبهة، حين قرّر جمال الأتاسي وحزبه (الاتحاد الاشتراكي) الانسحاب من الجبهة بعد سنتين على تشكيلها، رفض وزيره فوزي كيالي (وزير الثقافة) الانصياع لقرار حزبه، طمعًا بالاحتفاظ بالوزارة وعضوية مجلس الشعب وما تدرّانه من مكاسب.

ومن ناحية التراتبية القيادية، تشكلت قيادة الجبهة من رئيس وسبعة عشر عضوًا، تسعة من حزب البعث وثمانية من الأحزاب الأخرى، وتفرعت عن قيادتها المركزية فروع ومكاتب في باقي المحافظات، أما رئيسها فهو رئيس الجمهورية. بالنتيجة، أضيفت هيئة سياسية شكلية لتعزيز سلطة الأسد المطلقة،

---

(48) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص 430.

(49) صقر أبو فخر، سورية وحطام المراكب المبعثرة، حوار مع نبيل شويري، ص 441 - 442.

كما باقي المؤسسات والسلطات[50]. وهكذا، أكدت الجبهة سيطرة حزب البعث، بدلًا من أن تعطي نوعًا من التعددية لنظام الحكم الجديد[51]، وعمدت على دعم سياساته، عوضًا عن أن تشارك بفعالية في الحكم، وذلك مقابل الحصول على بعض المكاسب الشكلية لبعض أعضاء قياداتها.

الإدارة المحلية

عملت الإدارة المحلية على استيعاب مزيد من أعضاء أحزاب الجبهة من غير البعث، ومن معارضي النظام من الأوساط المحافظة، من أجل إشاعة جو من الانفتاح، وسمحت انتخابات 7 آذار/ مارس 1972 بترشح المستقلين ومنحهم نسبة 49%، كحرفيين وتجار ومثقفين، مقابل 51% للعمال والفلاحين (قائمة البعث والجبهة). لكنّ من يفوز في الانتخابات، من الناحية العملية، وينطبق ذلك على عضوية مجلس الشعب، هو من ترضى عنه الأجهزة الأمنية، ويكون أكثر تأييدًا من مؤيدي النظام المعروفين أحيانًا، ولكن تحت اسم «مستقل»، لذا لم تسعَ المعارضة يومًا لاستعمال هذا الحق.

انبثق عن انتخابات الإدارة المحلية مجالس تنفيذية، مهمتها مساعدة المحافظ في مختلف المهام، فخففت من النظام شديد المركزية الذي كان سائدًا في عهد النظام السابق. لكن ذلك كله كان يتم تحت رقابة صارمة من قبل فرع الحزب في المحافظة، ومن قبل فرع الأمن السياسي أيضًا، وتلتقي الخيوط الثلاثة (فرع الحزب وفرع الأمن السياسي والمحافظ) في نهاية المطاف عند رئيس الجمهورية. من الناحية النظرية، كانت سلطة المحافظ هي الأعلى، باعتباره ممثلًا لرئيس الجمهورية ومشرفًا على عمل جميع أجهزة الدولة، لكن سلطته على الأجهزة الأمنية والعسكرية بقيت محدودة أو غائبة، وساد التنافس الحاد أحيانًا بينه وبين أمين فرع الحزب في المحافظة على الصلاحيات.

لقد كان الهدف من كل هذه المؤسسات هو حماية النظام وأمنه، ومن أجل ذلك اعتمد النظام على العلويين في المؤسسات الأمنية بصورة أساسية، في حين كان معظم المحيطين بالأسد في الإدارة والمؤسسات شبه التنفيذية والاقتصادية من مختلف الانتماءات. لا ينفصل ذلك عن الأمن الوطني في كل الحالات، لكنه لا يتطابق معه[52].

وكان ترحيب الشعب السوري بعهد الأسد نابعًا من رغبته في التخلّص من الحكم العسكري وقمع الحريات واستعادة ديمقراطية الخمسينيات على وجه الخصوص، وحجب ذلك القيود و«الألغام» التي وضعت في طريقة تنظيم عمل المؤسسات الجديدة والهيمنة عليها كليًا، فلم تتضمن تجربة الرئيس حافظ الأسد في الحكم أي تحول باتجاه الديمقراطية، وكانت السلطة جاهزة للضرب بيد من حديد عند الضرورة، بحجة إسرائيل والتهديدات الخارجية.

وسعى الأسد لتلافي التهميش الذي حصل لسكان المدن، ومعظمهم من السنّة دينيًا، ومن الطبقة الوسطى اجتماعيًا، وذلك من خلال رد الاعتبار لهم ليجعل منهم عامل استقرار آخر لنظامه، ولا سيما في

(50) من أهم القرارات التي اتخذتها الجبهة الوطنية، قرار الدخول إلى لبنان عام 1976، مع أنه لا خيار لأحزابها في ذلك كون الأغلبية والقيادة فيها لحزب البعث.

(51) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 283.

(52) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 284 – 285.

دمشق، وكان معظم سنّة الأرياف قد انحازوا إلى نظام الحكم، للفوائد التي جنوها من الإصلاح الزراعي، ما قد يفسّر عدم وقوفهم لاحقًا إلى جانب الإخوان المسلمين، خلال صراعهم الدامي مع السلطة خلال الفترة 1976 - 1982.

ومع أن الأسد لم يُواجَه بمعارضة حقيقية، كعلوي، عند استلامه الحكم، فإن **دستور 1973** لم يمرّ بسهولة، فقد أفضى نشر مسودته في 31 كانون الثاني/ يناير 1973 إلى احتجاجات تركزت في مدينة حماة، لأنه لم يُشر إلى أن رئيس الجمهورية يجب أن يكون مسلمًا، فطالب المحتجون بأن تضاف مادة حول أن دين الدولة هو الإسلام، باعتبار أن دستور 1950 كان ينصّ على ذلك. وتراجع الأسد أمام هذه الاحتجاجات، وأوعز إلى مجلس الشعب بإضافة هذه المادة، على مضض، وعقّب على ذلك بخطابٍ حول تسامح الإسلام وبُعده عن التعصّب! وطرح الدستور للاستفتاء في 12 آذار/ مارس 1973، وتمت الموافقة عليه، غير أن المسألة لم تنتهِ هنا أيضًا.

في أثناء ذلك، طُرح السؤال الإشكالي حول اعتبار العلويين مسلمين أم لا، المسألة التي لم يحسمها تاريخ امتد لأكثر من 1000 عام. في هذه المرة، التجأ الأسد إلى صديقه موسى الصدر[53] ليعلن المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى في لبنان، بالاعتماد على بعض المشايخ العلويين المقربين من سلطة الأسد والأقرب إلى اعتناق المذهب الشيعي، بأن العلويين شيعة، ومذهبهم هو المذهب الجعفري[54].

بالطبع، لم يكن الأسد يهتمّ لهذا المذهب أو ذاك، إنما كان يبحث في كيفية تثبيت حكمه، وبهذا فقد كان على استعداد للصلاة في مساجد السنّة، بخلاف ما يراه مشايخ العلويين التقليديين. أما مسألة هل الأسد متديّن أم لا، فهذه مسألة تخصّه ولا أهمية لها هنا، ولكن لم يُعرف عنه أنه مارس طقوسًا دينية، غير تلك التي ظهرت في وسائل الإعلام.

في كل الأحوال، أخذ الأسد درسًا من الاعتراض على الدستور، وربما من التاريخ الإسلامي كلّه، فبدأ بالتقرب من الإسلام السنّي، وأدى شعائر العمرة عام 1974، وزاد من رواتب رجال الدين، ولم يترك عيدًا يفوته، وكانت وسائل الإعلام تسرع إلى تصويره وهو يصلي وراء إمام سنّي، إلى جانب رجال الدين المتصالحين مع الحكام والمتنعمين بنعمهم. وازدهر بناء الجوامع في عهد الأسد، وانتشرت معاهد تحفيظ القرآن بصورة غير مسبوقة، وأغمض الأسد عينه عن نشاط القبيسيات، وسمح لكفتارو أن يعزز مؤسسة «النور». بالنتيجة، ظهر رجال الدين على شاشات التلفزة بقوة، كالشيخين محمد البوطي ومحمد كفتارو، وروّجوا لما يناسب السلطة من الإسلام السنّي، ووقفوا إلى جانبها في المعركة القادمة مع الإخوان المسلمين.

ويبدو أن الأسد لم يُدرك، في غمرة انشغاله بتثبيت أركان حكمه، أنّ ما قام به قد يكون سيفًا ذا حدين، وأنه ساهم في إيقاظ وجهة النظر الإسلامية السنية المعارضة، وأضعف مواقف الفئات الدينية

(53) ولد موسى الصدر في مدينة قم الإيرانية عام 1928، وانتقل إلى مدينة صور اللبنانية عام 1960، وتردد الرئيس فؤاد شهاب في منحه الجنسية اللبنانية، لأنه كان يعتبره خطرًا. جدد الصدر تنظيم الطائفة الشيعية، وأنشأ في عام 1969 المجلس الإسلامي الشيعي الأعلى، كنظير للمجلس الإسلامي (السني). ثم أطلق حركة المحرومين بتنظيمها العسكري السري «أمل» عام 1974. اختفى الصدر في 30 آب/ أغسطس 1978، في أثناء زيارة قام بها إلى ليبيا.

(54) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 279 - 280.

الأخرى والاتجاهات العلمانية. مقابل ذلك، لم يكن للمشايخ العلويين حضور يُذكر، لضعف أهميتهم السياسية، باستثناء ما احتاج إليه الأسد منهم، مع عودة الحديث حول إسلام العلويين الشيعي – الجعفري، حيث سارع بعضهم إلى تعزيز هذا الاتجاه[55].

(55) مثل كتاب: عقيدتنا وواقعنا نحن المسلمين الجعفريين (العلويين) للشيخ عبد الرحمن الخيِّر، وكان قد انتشر بصورة لافتة في تلك الفترة، وطبع مرات عدة، وصار يُباع حتى على أرصفة الشوارع وفي الأكشاك، ما يوحي بتعميمه بأوامر من قبل جهات رسمية.

الجيش والمخابرات

الجيش

اعتمد العلويون على الحماية العائلية والعشائرية في أزمنة الخطر والجوع، في العهد العثماني، وعلى الحماية الطائفية إلى حد أقل، انطلاقًا من المعتقد الديني والشعور المشترك بالاضطهاد، وكان هذا القاسم المشترك أهم من الإسقاطات الأيديولوجية العروبية التي انتشرت أوائل القرن العشرين خاصة، كالانتماء إلى قبائل عربية محددة، وقد أثبتت الاختبارات الجينية الحديثة عدم موثوقية كثير منها، كما بالنسبة للجماعات الأخرى.

لكن التاريخ بدا وكأنه انقلب رأسًا على عقب، حين استحوذ العلويون على النفوذ في قطاع حاسم هو القطاع العسكري، وهو المجال الأسهل والممكن أن يخوضوا فيه، ويشكل مصدر قوة لهم. وبسبب الصراع مع إسرائيل، ازداد عديد الجيش من 80 ألفًا في عام 1970، إلى أكثر من 400 ألف في التسعينيات، وحسب الإحصاءات التي نشرها بطاطو، فقد بلغ عدد العلويين 19 من بين 31 ضابطًا كبيرًا اختارهم الأسد للمناصب العسكرية والأمنية الرئيسة بين عامي 1970 و1997، أي بنسبة 61.3%. ومن بين هؤلاء، كان ثمانية من عشيرة الأسد، الكلبية، و4 من عشيرة زوجته، الحدادين. وارتبط 7 من هؤلاء الـ 12 بعلاقات القربى بالأسد. ومن الناحية الطبقية، تحدر 11 من بين الـ 19 ضابطًا علويًا (57.9%) من فلاحين من ذوي الحيازات الزراعية الصغيرة والمتوسطة (وجهاء محليين)، و3% منهم فقط (15.8%) وُلدوا لآباء مزارعين محاصصين، وكان 4 منهم من أبناء رجال الدين، كعلي حيدر وعلي دوبا.

بكلام آخر: من الناحية الطائفية، أخذ العلويون مكان السنّة في النسبة التي استحوذوا عليها، مع الفارق الكبير في تعداد الطائفتين، بالنسبة إلى مجموع السكان. وازداد اعتماد الأسد على أبناء طائفته بعد عام 1982، فكانوا يقودون 6 فرق من بين الفرق التسع المشكلة للجيش عام 1992، في حين إنهم كانوا يقودون فرقتين فقط من بين 5 فرق هي عداد الجيش، في أثناء حرب 1973[56].

الانتماء الطائفي لمعظم كبار الضباط في عهد الأسد أمرٌ لا ريب فيه، ولكن هل كان الأسد طائفيًا؟ أعتقد أنه لو عاش من جديد وقرأ ما يُكتب عن طائفيته وعشائريته، كان سيبتسم ويقول في سرّه: «لقد نجحت الخطة»! ما يهمّ الأسد كان هو الإمساك بالسلطة، ولذلك فهو يحتاج إلى موالين وموثوقين بالملموس، وهؤلاء سيجدهم بدرجة أكبر من بين المقربين منه، عائليًا وعشائريًا وطائفيًا، ليس لأنه يؤمن بهذه الانتماءات، إنما لأن معظم أمثال هؤلاء الذي يستعين بهم يؤمنون بها ويمكنه استغلالهم وشدّ عصبتهم نحوه عن طريق امتيازات السلطة وإطلاق يدهم، أو يد من هو مستعد منهم، في عمليات الفساد. وقد وجد الأسد أمثال هؤلاء الموثوقين بين أصدقائه من السنّة أيضًا، كحكمت الشهابي ومصطفى طلاس وغيرهم، والذين ظلوا مخلصين له حتى النهاية.

---

(56) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 406، 418، 419، 422.

إن قوة الضباط العلويين أتت أيضًا من قوة العصبية العلوية، عصبية الأقلية المتراصة، التي اكتملت في عهد الأسد استنادًا إلى تاريخ من المظلومية، فانعكس ذلك إيجابيًا على حكمه. ولم يكن ثمة نظير لهذه العصبية عند السنّة، كأكثرية مطمئنة، ولم يستطع الإخوان المسلمون شد إزر العصبية السنية في أحداث 1976 – 1982، إنما حصلوا على نوع من التعاطف فقط، وستظهر العصبية السنية بالتدريج بعد عام 2011، بسبب تغول أجهزة القمع وانسداد المخارج السياسية.

من الناحية العشائرية، استنادًا إلى الأرقام السابقة، وكون معظم الضباط العلويين الكبار ينتمون إلى عشيرتي الأسد وزوجته، فيمكن تفسيره بعلاقات القربى والمعرفة وبالتالي الثقة، وهذا لا يعني أن أمثال هؤلاء من الضباط كان يمكن أن يبادروا في القضايا الأساسية بصورة مستقلة بوجود الأسد، أو أنهم لم يكونوا مراقبين بصورة لصيقة. ولو كان الأسد من عشيرة الخياطين، على سبيل المثال، فسيكون أغلب ضباطه منها أيضًا. سيتسبب ذلك بالطبع بنشوء مظلوميات على هذا المستوى، كالشكوى من أن عدد الضباط الخياطين أو الحيدريين أقل في الجيش نسبيًا ولا يصلون إلى رتب عالية، وفي هذه الحالة، سيعمل الأسد على إعادة توزيع المناصب والمسؤوليات لتحقيق درجة أكبر من استتباب الوضع داخل نواة النظام، مع أن المساواة تبقى مستحيلة في نظام يقوم على درجات متباينة من الولاء والعصبية.

من جهة أخرى، ومع أن بعض المناصب الأمنية والعسكرية كانت حكرًا على السنة، كالقوى الجوية والمخابرات العامة ووزارة الدفاع، فإن أيًا من هؤلاء (مصطفى طلاس وحكمت الشهابي وناجي جميل وغيرهم) لم يكن يمتلك سلطة اتخاذ قرارات حاسمة أو القيام بمبادرات مستقلة، فقد استمدوا سلطتهم من الأسد فقط، ولم يستندوا إلى دعم عصبية مهمة ما، فضلًا عن مراقبتهم اللصيقة كما الجميع.

ومع ذلك، لم يكن الموضوع الطائفي يشكل مشكلة كبيرة إلا في الأزمات، فثمة روابط أيديولوجية وشخصية ومصالح بين مسؤولي السلطة تدفع بالمسألة الطائفية بعيدًا في الحالات العادية. الأمر الثابت هو أن القاعدة الأمنية والعسكرية للأسد ظلت علوية، بخلاف ما كان عليه الأمر في الميدان الاقتصادي، حيث لم يكن هذا التفضيل موجودًا، ولم تكن النخب العلوية بأفضل حالًا من باقي النخب السورية[57]، فقد كان الأسد حريصًا في المحافظة على التوازنات في المسائل غير الحساسة.

حين قام الأسد بانقلابه عام 1970، كان قد سيطر على الجيش، وبنى علاقات وثيقة مع كبار ضباطه من خلال منصبه كوزير دفاع وقائد للقوى الجوية، فتغلب على صلاح جديد الذي توهم أن قوته متأتية من سيطرته على الحزب الذي يمكن أن يحطم أوهام غريمه الأسد. وعلى الرغم من أن معظم هؤلاء الضباط كانوا من غير العلويين، فإن أتباع الأسد الشخصيين[58]، كان بوسعهم وضع حد لطموحات هؤلاء عند الضرورة، بحسب نيقولاس فان دام، الذي يورد مثالًا على ذلك اللواء ناجي جميل، قائد سلاح الجو بين عامي 1970 و1978، فقد كان أنصار الأسد العلويون يسيطرون على القواعد الجوية، ويمكنهم

---

(57) سيختلف الأمر في عهد بشار الأسد، حيث سيتربع رامي مخلوف على قمة هرم الاقتصاد السوري، حتى تقوم أسماء الأسد بدور مهم في تجريده من ثروته وإنهاء سطوته المالية، ابتداءً من عام 2020 لصالح أفراد من عائلتها.

(58) من أبرز ضباط جماعة الأسد من العلويين في تلك الفترة: رفعت الأسد (قائد سرايا الدفاع)، وعلي حيدر (قائد الوحدات الخاصة)، ومحمد توفيق الجهني (قائد الفرقة الأولى)، وعلي دوبا (رئيس المخابرات العسكرية)، وعلي الصالح (قائد الدفاع الجوي)، وعلي حماد (مدير شؤون الضباط)، وعبد الغني إبراهيم وعلي أصلان وحكمت إبراهيم وعلي حسن. ولكثرة ورود اسم علي بين هؤلاء صار يطلق عليهم اسم «العليين».

إفشال أي محاولة لاستخدام سلاح الطيران في أي تمرّد[59].

وبالطبع، لم يكن الأسد، كمستبد، يوزع صكوك الثقة مجانًا على أركان حكمه، ولم يكن يتسامح مع من يخرج عن طاعته، ولكن يُفترض أن الضباط العلويين أكثر ولاءً بفعل نوع من العصبية الطائفية من جهتهم على الأقل. فلا يستثني الصراع على السلطة أقرب المقربين، كما حدث بين الأخوين الأسد في عام 1983 - 1984، وليس ثمة تفاضل في العقاب، بغض النظر عن طائفة المتمرّد أو لونه، كما يشهد على ذلك، على سبيل المثال، مصير محمود الزعبي[60] (2000)، وغازي كنعان[61] (2005)، وقصة انتحارهما المزعومة.

ومع ذلك، جاء تحدي مركز الأسد من أبناء الطائفة العلوية ذاتها في وقت مبكر، فعلى سبيل المثال، أعلن النظام أنه اكتشف «مؤامرة تخريبية» في شهر حزيران/ يونيو 1971، وكان معظم أعضائها من أنصار صلاح جديد ومن فرع الحزب في اللاذقية، كما أعلن في تلك الفترة تسريح 12 ضابطًا، بينهم 10 علويين منهم عزت جديد. وأُشير إلى تورّط المخابرات السورية في اغتيال رئيس اللجنة العسكرية محمد عمران عام 1972. وفي كانون الأول/ ديسمبر 1972، تم اعتقال 15 ضابطًا، 12 منهم علويون، وجرت اعتقالات أخرى لضباط ومدنيين علويين بعد حرب تشرين وفي بداية الثمانينيات، ومعظمهم من حزب بعث صلاح جديد (حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي)[62].

وفي مقابل ولاء الضباط العلويين الكبار وغيرهم[63]، كان على الأسد أن يتنازل لهم عن كثير من المكاسب والمفاسد، ما أصاب هيبة النظام بالضرر أكثر من مرة، كما في فشل «لجنة مكافحة الكسب غير المشروع» عام 1977. وأصبحت المشكلة تدور في حلقة مفرغة: فمن ناحية نجد أن السلطة كانت ضرورية لتنفيذ التغييرات الاجتماعية الجذرية اللازمة، وما تستتبعه من قمع للولاءات الطائفية والإقليمية والعشائرية، ومن ناحية أخرى، نجد أن الاحتفاظ بالسلطة كان يستتبعه الاعتماد على تلك الولاءات، ولذلك هناك صعوبة في قمعها[64].

(59) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 110.

(60) بعد عزل رئيس الوزراء محمود الزعبي، في آذار/ مارس 2000، دعا الرئيس مبارك بشار الأسد لزيارة القاهرة من أجل الاستعلام عن استثمارات وتهريب أموال لابن الزعبي في مصر، ولم يكن ذلك غريبًا عن فساد المسؤولين وأبنائهم، ويبدو أن الزعبي هدد بنشر ملفات فساد المسؤولين الآخرين، حين اجتمع معه بشار الأسد بعد ذلك، وتقول الرواية الرسمية بأنه انتحر بعد وصول ضابط شرطة للتحقيق معه. انظر: قصة اغتيال رئيس وزراء سوريا بسبب مصر، الوفد، 18 آذار 2022، الرابط: https://www.alwafd.news/4201733

(61) صرح غازي كنعان، قبل ساعتين من انتحاره المزعوم، بأن هذه آخر مقابلة له، ونفى أي اتهامات موجهة إليه. وكان قد اتهم بتلقي أموال من الحريري، وأنه يتحالف مع عبد الحليم خدام وحكمت الشهابي، وجاء ذلك في غمرة ارتباك القيادة السورية بعد مقتل الحريري. يعتبر كنعان من القادة الناجحين، ومن أكثر مَن خدَم الأسد الأب، كونه كان يترأس الأمن العسكري في لبنان طوال عشرين عامًا.

(62) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 111 - 112. نقلًا عن صحيفتي الحياة والراية، في التواريخ الموافقة. وفي البحث عن الولاءات، وكردة فعل على المعارضة العلوية لحكمه، ربما لجأ الأسد أكثر فأكثر إلى دوائر ولاء يمكن اعتبارها أكثر ثقة، كالعشيرة والقرابة والأخوة.

(63) وفقًا لهذا التقرير، فقد حاز الضباط العلويون على 18 منصبًا من بين أكبر 25 منصبًا في قيادة الجيش. انظر: Arab Report and Record, 1-15 July 1977, p.559.

(64) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 119.

من جهة ثانية، لم تحدث سوى تغيرات طفيفة في بنية السلطة السورية خلال أكثر من 20 عامًا، وظلّ الأشخاص الذين تقلّدوا مناصب عليا أمنية وعسكرية مخلصين للأسد خلال هذه الفترة، لا بل إنهم أخذوا استمراريتهم من استمراريته ذاتها. وهذا يعني أن فكرة الولاء للأسد لم تتأثر خلال هذه الفترة الطويلة، باستثناء محاولة انقلاب أخيه رفعت عام 1983. يكشف ذلك عن نزعة المحافظة لدى الأسد وتشككه من الوجوه الجديدة، وهذا يشمل المناصب الأمنية المهمّة للحفاظ على النظام وديمومته، وليس لشاغلي المناصب المرتبطة بالسلطة التنفيذية الأهمية ذاتها، إذ يمكن استبدالهم دوريًا من ضمن سياسة التوازنات التي يعتمدها النظام في مختلف التعيينات.

وكان لهؤلاء الضباط المتقلّدين للمناصب الأمنية والعسكرية حضور فاعل في القيادات القطرية، وفي اللجنة المركزية للحزب. ففي المؤتمر القطري الثامن المنعقد في كانون الثاني/ يناير 1985، كان ثمة تمثيل بارز للضباط العلويين والشخصيات البارزة من منطقة اللاذقية، وقد اختار الرئيس الأسد نفسه أعضاء اللجنة المركزية الجدد، ومنهم العسكريون الذين احتفظوا بمناصبهم القيادية المهمة، ومن بين هؤلاء الأعضاء الستة عشر كان 10 من العلويين[65]. وهكذا، فقد انعكست بنية السلطة في مؤسستي الحزب الرئيستين: القيادة القطرية، وكان وزير الدفاع ورئيس الأركان من أعضائها الدائمين، واللجنة المركزية، وكان كبار الضباط أعضاء دائمين فيها أيضًا. كان ذلك نوعًا من العُرف الأسدي، واستمر هؤلاء في مناصبهم حتى عام 1995 من دون أي تغيير يُذكر[66].

وإذا كان الأسد هو المسيطر الأول على الجيش، فمن هو الشخص الثاني الذي اعتمد عليه؟ أو ما هو تسلسل القوى العسكرية التي كانت تُعدّ مضمونة الولاء ويمكن أن تحمي نظامه من خطر الانقلابات في كل مرحلة من المراحل الثلاث الرئيسة خلال 30 سنة من حكمه؟

المرحلة الأولى (1971 – 1984)[67]. في هذه المرحلة، كانت سرايا الدفاع -بقيادة رفعت الأسد- هي القوة الأولى بلا منازع، واحتوت على نواة مهمة من أبناء الطائفة المرشدية في اللواء الجبلي خاصة، وكانت علاقات رفعت بإمام الطائفة على أحسن ما يرام، وقد حظيت المرشدية بنوع من الاعتراف بعد وصول حافظ الأسد إلى كرسي الرئاسة. بالإضافة إلى سرايا الدفاع، تم تشكيل سرايا الصراع عام 1973 بقيادة عدنان الأسد، ثم الحرس الجمهوري بقيادة عدنان مخلوف، ابن عم زوجة الأسد، عام 1976، بدعم من الفرقة المدرعة الثالثة بقيادة شفيق فياض ابن منطقته. وفضلًا عن صلات القربى، العائلية والعشائرية والطائفية، كان لبعض هؤلاء امتداد في السلطة السياسية، فقد كان رفعت الأسد، على سبيل المثال، عضوًا في القيادة القطرية، ورئيسًا لرابطة الدراسات العليا. كذلك استظل جميل الأسد بظلّ أخيه رفعت الأسد، وترأس جمعية المرتضى الدينية ذات التوجه الشيعي، فضلًا عن كونه عضوًا لأكثر من دورة انتخابية في مجلس الشعب، وارتبط مصيره بمصير أخيه رفعت أيضًا.

(65) وهم، إضافة إلى الرئيس حافظ الأسد: مصطفى طلاس وحكمت الشهابي وإبراهيم صافي وشفيق فياض وصبحي حداد وعدنان بدر حسن وعلي أصلان وعلي الصالح وعلي دوبا وعلي حيدر وفؤاد عيسى ومصطفى طيارة وحسن تركماني وعلي ملاحفجي ومحمد الخولي ومحمد إبراهيم العلي.

(66) نيقولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية، ص 174 – 175.

(67) اعتمدت هذا التصنيف بتصرّف على كتاب الجيش والسياسة في سورية. انظر: بشير زين العابدين، الجيش والسياسة في سورية، ص 516 – 526.

المرحلة الثانية (1985 – 1994). اتضح خلال هذه المرحلة أن ثمة توجهًا من قبل الأسد لتثبيت حكم العائلة، فما إن تمت عملية إقصاء رفعت حتى ظهر اسم باسل الابن البكر للأسد، الذي انضم إلى الحرس الجمهوري وصار قائدًا للواء مدرع مسؤول عن أمن الرئاسة. واقتضى التعويم أيضًا تكليفه بمهام مكافحة الفساد بصورة انتقائية مغطاة إعلاميًا.

المرحلة الثالثة (1994 – 2000). شكلت وفاة باسل صدمة للأسد، فكانت ردة فعله الفورية هي استدعاء ولده الثاني بشار للحلول محلّ أخيه ووراثة مناصبه ورتبه ونشاطاته، واتضحت نية الأسد في توريث حكمه بما لم يعد يدعو للشك. لكن النخب المقربة من الأسد لم تتفق على بشار، أو أنها صارت تعبّر عن معارضتها للتوريث (علي حيدر وعلي دوبا، على سبيل المثال) ولو بصوت خافت، مثلما ظهرت أيضًا مجموعة من الشخصيات التي قدمت الدعم لبشار، ومنهم مصطفى طلاس وبهجت سليمان وسليمان قداح.

ولتسهيل مهمة بشار، قام الأسد بعزل علي حيدر (1994) وحكمت الشهابي (1998)، مقابل تعزيز سلطة رئيس الأركان الجديد علي أصلان، واستبدل العديد من ضباط الجيش الكبار على مراحل[68]. ولكن الأهم هو إنشاء مكتب الأمن في القصر الجمهوري، لتلقي تقارير أجهزة المخابرات، كمنافس لمكتب الأمن القومي. وأحاط بشار الأسد نفسه بمجموعة من المستشارين من مختلف الاختصاصات. وبالمحصلة؛ جرت عملية واسعة لإعادة ترتيب السلطة لتلائم الوريث الجديد، مع بروز مصطلحين سياسيين جديدين هما الحرس القديم والحرس الجديد.

(68) ومنهم علي حيدر وعلي دوبا وعلي صالح ومحمد الخولي.

الأجهزة الأمنية[69]

جاءت أولى الانتقادات للأجهزة الأمنية من داخل الحزب نفسه أيضًا، فبعد انقلاب 23 شباط/ فبراير 1966، ورد في بيان صادر عن المؤتمر القطري الاستثنائي بعد شهر على الانقلاب المذكور، وعكس وجهة نظر أنصار صلاح جديد، شجبٌ لممارسات الأجهزة الأمنية وتعددها واعتدائها على الحريات وهدرها لأموال الشعب والامتيازات التي يحصل عليها عناصرها[70].

وإذا كانت هذه هي الحال قبل وصول الأسد إلى السلطة بأربع سنوات، فإن الأجهزة الأمنية في عهده أصبحت مجرد أداة بيد الحاكم، وقادتها مسؤولون أمامه وحسب، وصارت أكثر عددًا وتوسّعت أنشطتها وأضحت أكثر استقلاليةً وتحررًا من القيود، واشتركت جميعها في عمليات قمع المعارضين، ومن جملة ذلك الصراع ضد الإخوان المسلمين، وذلك بخلاف السنوات الخمس الأولى من حكم الأسد، التي لم تشهد شيوعًا في القمع والتعدي على الحريات. وجرى تحديث أساليب عمل الأجهزة الأمنية، وتزويدها بالتقنيات التي لم تتوافر للجهاز الحزبي على سبيل المثال، ما يعكس أولويتها لدى الأسد[71].

وبفعل الممارسات القمعية العلنية لأجهزة المخابرات، صار الخوف في سورية الأسد يرافق المرء كظله، شبح قد يتحوّل إلى حقيقة في أي وقت، ولا ضمانة لأحد، كما لا حدود لصلاحيات هذه الأجهزة، وهي غير مسؤولة أمام القضاء، وتراقب الأشخاص في تنقلاتهم وأماكن عملهم، وتضع فيتو على التوظيف، وتمنع السفر، وتستجوب، وتعتقل، ولها سجونها الخاصة، تساعدها في ذلك شبكة واسعة من المخبرين هي عيونها في كل مكان، و«إذا كان للحيطان آذان» أيضًا، فأين يمكن الاحتماء؟ بكلام آخر: كانت الأجهزة الأمنية تشيع الخوف وتفرض الخضوع، فكأنها القضاء والقدر.

ساهمت ثلاث محطات أساسية في تعزيز سلطة الأجهزة الأمنية: الأولى الصراع مع إسرائيل، والذي تحول إلى معارك مخابراتية بعد حرب 1973؛ والثانية الصراع مع الإخوان المسلمين؛ والثالثة الصراع مع رفعت الأسد على السلطة وتحجيم سلطة الضباط الكبار، ما جعل الأجهزة الأمنية تتصدر المشهد السلطوي كتحصيل حاصل بعد عام 1984. وبسبب مراقبة هذه الأجهزة لكل شخص وكل نشاط، مدفوعة بالشك المسبق، قلّت فرص الإبداع والتنوع في كل المجالات، ومنها منظمات الحزب والصحافة والإعلام، ووضعت كلها في قالب واحد لا تجد فيه إلا رأيًا وحيدًا ومبتسرًا، بقناعة أو بدونها، ولكنه يمنح أصحابه الأمان وبعض الامتيازات، فصار الذكاء والتميز مدانًا بما هو خروج عن هذا النمط. وحتى الأستاذ الجامعي يجب أن يُقاس ولاؤه تبعًا لتطابق رأيه مع هذا النمط من التفكير، فالتقييم الأساسي هو تقييم

(69) ثمة أربعة أجهزة أمنية معروفة: الأمن السياسي، والمخابرات العامة (أمن الدولة)، والمخابرات العسكرية، ومخابرات القوى الجوية. وعلى الرغم من تداخل مهماتها وتنوعها، فإن الأمن السياسي والمخابرات العامة تبقى مسؤولة أساسًا عن مراقبة اتجاهات الرأي العام وأيّ إشارات ليست في مصلحة النظام، في حين تتمثل المهمة الأساس للمخابرات العسكرية والجوية بمنع الانشقاقات في صفوف الجيش. والسرّية هي الأمر المشترك في عمل الأجهزة الأمنية، ويمكن القول بأن كل منها لا يعرف ما يفعله الجهاز الآخر. أما بالنسبة إلى المهام، عمليًا، فهي متداخلة وغير متخصصة إلى حد كبير. أهمّ الضباط الذين عملوا في الاستخبارات: علي دوبا (مخابرات عسكرية)، ومحمد ناصيف (مخابرات عامة – الفرع الداخلي)، ومحمد الخولي (مخابرات جوية)، وهؤلاء جميعهم من العلويين.

(70) حزب البعث العربي الاشتراكي، بيان القيادة القطرية، دمشق 1966، ص 19.

(71) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 440 - 441.

الحزب والأجهزة الأمنية، وبدون ذلك، لا تنفع كل الشهادات الأخرى لتعيين أستاذ في الجامعة، وأسهم ذلك كله في انحدار المستويات العقلية والفكرية للسوريين.

ولكي تكون هذه الأجهزة موثوقة لدى النظام، كان يجب تخصيصها بالامتيازات، ولا سيما المادية منها، مباشرة أو من خلال انخراطها في مختلف أنواع الفساد. فالخوف منها هو بحد ذاته مدعاة لأن يمارس عناصرها مختلف أشكال الابتزاز. ومع أن عقد التسعينيات شهد حالات اعتقال أقل، لم تكن ثمة ضمانات من أي نوع، ما دامت الصلاحيات ونواظم عمل أجهزة المخابرات لم تتغير. ومن جانب آخر، تورط ضباط أمنيون كبار في علاقات الفساد، بدرجات مختلفة. وعلى الرغم من صعوبة الحصول على معلومات مؤكدة ودقيقة، بسبب غياب الشفافية حول مصادر الثروات، فقد أُشيع أن علي دوبا كان شريكًا خفيًا لمنذر الكسار، تاجر السلاح والمخدرات من مدينة النبك، وتحدثت شائعات أخرى عن شراكة محمد ناصيف للتاجر الدمشقي صائب النحاس (كان رفعت الأسد شريكًا للنحاس أيضًا)[72].

وكما تبيّن لاحقًا، كان الهمّ الأساسي للأسد ليس الاستحواذ على السلطة والتفرد بها وحسب، بل توريثها أيضًا. ومن هنا يمكن فهم تسامح الأسد مع فساد الضباط الكبار الذين اعتمد عليهم، وكذلك الأشخاص الآخرين في الحزب ومؤسسات الدولة، وقد استخدم هذا الفساد سلاحًا ضدهم يبرزه عند الحاجة. على سبيل المثال، اتُهم علي حيدر عند اعتقاله عام 1994، بسبب انتقاداته للنظام، بأنه يمتلك 51 مليون دولار في البنوك الأجنبية، مع أن ذلك كان على الأرجح مجرد اتهام. وانسحبت هذه السياسة على كل من يعارض النظام. يمكن القول بأن إضعاف كبار مساعدي الأسد كان سيضعف سلطته بالذات، فتحمل فسادهم، وكأنّ ثمة اتفاقًا غير مكتوب بين الأسد وبين كبار الضباط أن أثروا كما تريدون وبأي طريقة، ولكن لا تحاولوا الاقتراب من كرسي الحكم. لكن، من جهة ثانية، فقد أثّر إغماض عين الأسد عن الفساد على نظامه، وجعله موضع انتقادات من قبل معظم السوريين.

(72) لمزيد من التفاصيل، انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقلّ شأنًا وسياساتهم، ص 442 – 448.

تحوّلات المجتمع العلوي خلال حكم الأسد

يعود حضور بعض النخب العلوية في المشهد السوري إلى نهاية القرن التاسع عشر، وهم الذين كانوا قد درسوا في مدارس البعثات التبشيرية الأميركية واليسوعية، وبعض المدارس التي بناها الولاة والحكام العثمانيون المتنورون، وازداد عدد هؤلاء في فترة الانتداب وبعد الاستقلال، من خلال انضمام نخبٍ عسكرية أيضًا، ومنهم حافظ الأسد. لكن التوسّع الكبير في استيعاب العلويين في مؤسسات الدولة، من مختلف الشرائح ولا سيما العسكرية والأمنية، إنما حصل بعد انقلاب 1963. أما ما حصل بعد عام 1970، فهو أن العلويين والإنجازات التي حققوها صارت مرتبطة عضويًا بنظام الأسد، وأصبح كل خطر يتهدد هذا النظام يتهددها هي أيضًا بصورة مباشرة، وينطبق ذلك بدرجة أقل على باقي الأقليات، وهذا ما سيظهر بوضوح إبان ثورة 2011.

ومع هجرة العلويين الواسعة إلى المدن واختلاطهم مع باقي السكان وتفاعلهم الثقافي مع المسلمين السنّة في بداية حكم الأسد، فقد باتوا «أقل علوية» أو «أكثر إسلامية»، بسبب المناهج المدرسية التي تُدرس فيها مذاهب السنة فقط[73]، وبسبب صعوبة لمّ شملهم اجتماعيًا ودينيًا، بعد تشتتهم في ضواحي المدن، ولو أنهم استعادوا بعض الاهتمام بتراثهم الديني، كضرب من ردة الفعل على نبذهم من جديد بعد الحرب مع الإخوان، بعد إعادة تموضعهم في أحياء محددة حول العاصمة، كما في حيّ المزة 86 وعشّ الورور، ما سيعيدهم إلى عزلة نكوصية من نوع جديد، ويؤثر في اندماجهم الاجتماعي السوري إلى حد ما[74].

ولم يكن من مصلحة العلويين كأقلية (12% من السكان، وهو التقدير المتداول حيث تغيب الإحصاءات الرسمية) أن تكون ثمة ديمقراطية توافقية تُطيح بدورهم الذي بات يفوق حجمهم، فكان الأفضل لهم أن يظهروا كعلمانيين ووطنيين، بالتضاد، النسبي، مع الانتماءات التقليدية الدينية والليبرالية للأسر السنية الإقطاعية والبرجوازية في المدن وممثليها السياسيين[75].

على العموم، يمكن ملاحظة التحولات الاجتماعية السورية، في الربع الأخير من القرن العشرين، من خلال تتبع أحوال العلويين، وكيفية صعود نخبهم من آخر الصفوف الاجتماعية، وبتعبير باتريك سيل،

(73) تخلو المناهج المدرسية من أي إشارة إلى العلويين ودينهم وتاريخهم، ما سيجعل انتماءهم إلى الأسد هو الأساس.

(74) في ظروف الفساد وعدم القدرة على حلّ مشاكل السكن العشوائي، من الصعب القول بأن إعادة تموضع الكثير من العلويين وغيرهم من العاملين في مؤسسات السلطة في أحياء محددة حول دمشق (المزة 86 وعش الورور، على سبيل المثال) كان خطة مدروسة، كحل «بائس» لمشكلة السكن، مع العلم أن بعض الجهات شجعت على ذلك واستفادت من خلال حواجز الأتاوات على إدخال مواد البناء، مستغلة حدة المشكلة. وكانت قد ضاقت السبل بعناصر الأمن والجيش وغيرهم وزادت أعدادهم، فضلًا عن رفضهم، جزئيًا، في بعض الأحياء المختلطة، بسبب ممارسات عناصر سرايا الدفاع على وجه الخصوص في النصف الثاني من السبعينيات. ولم تقتصر ظاهرة التموضع الديني أو العرقي أو المناطقي حول دمشق على العلويين، وهي سمة رئيسة في مناطق السكن العشوائي، كما في تجمّع الأكراد في وادي المشاريع (جبل الرز) وغيرها.

(75) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 432.

فقد «كانوا يسيرون في الممر السوري السريع»[76]. وبالفعل، فقد حدث انقلاب في نمط عيش العلويين، على سبيل المثال، لم تكن طريقة البناء قد تبدّلت كثيرًا خلال قرون، إذ أزيلت بيوت القرى المبنية من الحجارة غير المشذَّبة والمسقوفة بجذوع الأشجار، وبُنيت محلّها بيوتٌ من الإسمنت المسلّح، وتخلى العلويون بسهولة لافتة عن لباسهم التقليدي لصالح الأزياء الأوروبية، وترافق ذلك مع انتشارهم في محيط معاقلهم الجبلية، باتجاه سهل الغاب في الشرق ومدن السهل الساحلي في الغرب، وتوجّهوا إلى أبعد من ذلك، في مرحلة لاحقة، إلى الداخل السوري، وإلى مدينة دمشق خاصة.

في عام 1970، كانت مياه الشرب تصل إلى 10% من بيوت محافظة اللاذقية فقط، ووصلت إلى 70% من البيوت في منتصف الثمانينيات. وكانت مؤسسة الريجي هي المؤسسة شبه الوحيدة التي يعمل فيها عشرات العلويين، ثم وصل عددهم إلى أكثر من 40 ألفًا، في العديد من المعامل والصناعات المقامة في هذه المحافظة حتى منتصف الثمانينيات. أما مدينة اللاذقية، فقد زاد تعداد سكانها من 30 ألف نسمة في الأربعينيات إلى أكثر من ربع مليون في السبعينيات، وسكنها كثير من العلويين، وجرى توسيع مرفئها الذي بني عام 1952. وتأسست جامعتها، جامعة تشرين، عام 1971، ووصل عدد طلابها إلى أكثر من 15 ألفًا في منتصف الثمانينيات[77].

وكما في المجال العسكري، فقد كان ثمة حماس لافت للتعليم، ولم ينقضِ عقدان حتى لحق العلويون بالمسيحيين والسنّة في هذا المجال، واستفادوا، كريفيين، من الدعم الذي وفرته الأطر الثورية والحزبية للحصول على فرص الإيفاد والوظائف منذ انقلاب 1963. وعلى غرار زيادة أعداد العلويين البعثيين في الجيش والأمن، كانت أعدادهم كبيرة، نسبيًا، في بعثات الإيفاد الخارجية، إذ استخدم النظام هذا المجال لتكوين فئة وازنة من أساتذة الجامعات البعثيين العلويين. فالتعليم مصنع العقول والأفكار في مراحله كافة. ومن جهتهم، فقد برهن العلويون على رغبة وجدّية في التعلُّم والعمل[78]. وبسبب تاريخهم الفلاحي وعدم وجود المدن في مناطقهم أو بعدهم عنها، كانت نقطة ضعف العلويين المزمنة في الحرف والتجارة[79]، لذا اتجه أبناؤهم مبكرًا إلى المؤسسات الأمنية والعسكرية والخدمية التي لا تحتاج إلى مهارات خاصة في كل المراحل، وقد أتيحت لهم الفرصة. وعلى العموم، فقد بدا تقدّم العلويين غير قابل للتراجع، لأنهم شقّوا طريقهم بالدراسة والجهد من جهة، ولأن بعضهم قد حصل على دعم الأقرباء من ذوي النفوذ في الحزب والجيش والأمن، من جهة أخرى[80].

وللمقارنة، لم يكن المسيحيون بأفضل حالًا من العلويين، في بداية القرن التاسع عشر، لكنّ تصنيفهم كأهل ذمّة في عام 1839 جعل وضعهم مقبولًا أكثر بهذه الصفة، فضلًا عن تمتّعهم بحماية

---

(76) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 734.

(77) المرجع نفسه، ص 734 – 735.

(78) في أثناء دراستي الجامعية أواخر سبعينيات القرن العشرين، عرفت من زميلي الشامي أن البعض كانوا يطلقون لقب الألمان للإشارة إلى العلويين.

(79) برزت قلة خبرة العلويين في هذا المجال، عند نزوح الحلبيين إلى الساحل السوري، بعد السيطرة على حلب الشرقية من قبل المسلحين عام 2012، وبان الفرق الواضح في أسلوب التعامل، لدرجة أن الحلبيين استثمروا في معظم الحرف والمحلات التجارية وحققوا نجاحات باهرة، وتعلم السكان المحليون الكثير منهم – الباحث.

(80) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 736.

القناصل الأجنبية[81]، ولا سيّما بعد حوادث 1860. أما العلويون فكانت تُهَم التكفير والهرطقة جاهزة بـ «إجماع العلماء»، ولذلك كانت هذه «الوصمة» عائقًا كبيرًا أمام تقدّمهم وتقبّلهم الاجتماعيين، قبل عهد الانتداب الفرنسي، وكانت السلطة العثمانية قد حاولت قبل ذلك، من خلال بعض متنوريها كمدحت باشا وضيا باشا، التصرّف كدولة تجاه مواطنيها، والتخلي عن شرط تسنين العلويين، كما كان يحدث كنهج متّبع. وفي هذه السياسة التنويرية، وقفت السلطنة عمليًا ضد محاولات التجهيل، من داخل الطائفة، التي كان يمثلها معظم المشايخ والمقدَّمون (رؤساء العشائر)[82]، ضمانًا لاستمرار تجهيل عامة العلويين وخضوعهم[83].

وباستثناء الجهات الدينية الأصولية، لم تكن البيئة السنّية العادية طاردة للعلويين، فقد اقتصرت نظرتها السلبية على «غيرة طبقية» من نهضة أبناء طائفة كانت سابقًا دونهم في الثروة والجاه والعلم والمنصب، وهذا مفهوم كنوع من التنافس الاجتماعي[84]. وثمة ميزة اجتماعية – دينية مشتركة، بين السنة والعلويين، هي عدم وجود مرجعية دينية واحدة، وهذا ما جعل التعايش الاجتماعي ممكنًا بين الطائفتين، بالمقارنة مع الإمكانية الضعيفة للتعايش بين العلويين والشيعة الأكثر انضواء تحت مرجعية وحيدة. مع التنبيه إلى ضعف الالتزام الديني عند العلويين وعدم تكليف النساء[85]، مقارنة بالسنّة والشيعة.

وفي القرى العلوية التي لم تكن مظاهر البؤس قد فارقتها وما تزال تفتقد إلى معظم الخدمات، عاد معظم الضباط الكبار المنحدرين منها بعد حرب 1973 ليعيشوا في القصور والفلل المسوّرة، مميزين أنفسهم عن المحيط الذي عاشوا فيه، ولم يقدّموا أي خدمات ملموسة لقراهم، باستثناء تنفيع بعض المقربين من خلال سوء استخدام السلطة، سلطتهم. ومنذ ذلك الحين، تُرك الريف العلوي على وجه الخصوص ليشكل خزانًا احتياطيًا لرفد الأجهزة الأمنية والجيش بالعناصر البشرية.

---

(81) فشلت محاولة إسماعيل خير بك إقامة كيان علوي مستقل عن الدولة العثمانية، في منتصف القرن التاسع عشر (حكومة الدريكيش)، بسبب عدم دعم الدول الأوروبية الرئيسة التي كانت قد دعمت موارنة لبنان (فرنسا) ودروزه (بريطانيا)، ربما بسبب صدفة غير ملائمة هي تحالف هذه الدول مع السلطة العثمانية في حرب القرم (1854 – 1858) ضد روسيا، وقد استغل إسماعيل هذه الحرب لبسط نفوذه على النصف الجنوبي من الساحل السوري (الحالي).

(82) في مدرستي الابتدائية، في النصف الثاني من الستينيات، كان المدرّس شيخًا برتبة دينية معتبرة، وكان يحثّ الفلاحين على عدم تعليم بناتهم حتى لا يقرأن ديانتهم الباطنية، مع أنه كان يرسل ابنته للدراسة في المدينة! كانت نسبة الفتيات في مدرستنا الابتدائية تعادل الربع من المجموع، سبع أو ثمان طالبات، وتابعت اثنتان منهن فقط الدراسة، لأن الأهل لم يقبلوا تبريرات الشيخ. كما كان معظم آبائنا يستدينون المال القليل لتغطية نفقات الأعياد والنذور الكثيرة وتقديم الزكاة للمشايخ، ويحرمون منه أبناءهم الذين يضطرون للذهاب إلى المدارس البعيدة مشيًا على الأقدام، وتسبب ذلك في تمرد كثير من أبناء جيلنا على مثل هذه العادات والممارسات.

(83) لاحقًا، أُشير في إحدى الدراسات إلى ظهور تفاوت بين الريفيين العلويين والسنّة، في مجال تعليم المرأة، إذ بلغت نسبة الفتيات اللواتي يذهبن إلى المدارس بعد تجفيف سهل الغاب 34 – 41% في المناطق الغربية التي يقطنها العلويون، مقارنة بنسبة صفر إلى 7% في المناطق الشرقية التي يقطنها السنّة، وتقاربت هذه النسب لاحقًا. انظر: فرانسواز ميترال، ورقة مقدمة في مؤتمر عن سورية عقدته مدرسة الدراسات الشرقية والأفريقية في لندن بتاريخ 20 أيار/ مايو 1987.

(84) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 434.

(85) يختلف الالتزام بين منطقة وأخرى، وهو أقلّ في الساحل مقارنة بسهل الغاب والمناطق الشرقية من محافظتي حماة وحمص والأحياء شبه المغلقة في العاصمة دمشق.

من جهة ثانية، لم تكن في الريف العلوي خدمات اجتماعية وخيرية يمكن البناء عليها، وكان نظام الزكاة المعمول به بخلاف الهدف المأمول منه، حيث تذهب الأموال إلى جيوب المشايخ، انطلاقًا من كونهم يمتلكون «المعرفة»، مقابل تمتماتهم وأدعيتهم. ولعلّ ذلك هو ما تنفرد به هذه الطائفة وما يزال، وبما يتعارض مع إنشاء جمعيات خيرية ومشاريع خدمية على المستوى المحلي[86]. من جهة ثانية، عارض عدد من المشايخ المتنورين مثل هذه الممارسات، ومنهم على سبيل المثال العلامة سليمان الأحمد، وكذلك الخط الأقرب إلى الشيعة عند العلويين، وألغاها تمامًا المرشديون (أنصار سلمان المرشد). لكن هذه الممارسات بقيت كجزء من «التدين الشعبي»، واستمرت بقوة العادة، وبدعم السلطة غير المباشر[87]، وبسبب الجهل والخوف.

وبافتراض حسن النيّات، لم يجد معظم الضباط العلويين الكبار قاعدة خيرية يستندون إليها من أجل المساعدة في تنمية أريافهم، لا بل إنهم انضموا إلى النظام المشايخي القديم لينالوا بركاته، وليبرروا سرقاتهم وما اغتنموه من المال العام، أي تبييض الأموال دينيًا، ولا سيما أن بعض هؤلاء هم من أبناء المشايخ الذين سمح لهم وضعهم المادي الأفضل نسبيًا في الحصول على فرصة التعليم. بذلك حاول هؤلاء الضباط لعب دور مقدمي العشائر الذي انقرضوا بعد التحولات الاجتماعية العميقة التي حدثت منذ أواخر الخمسينيات، ولكن بكرم ونفوذ أقل.

وللمقارنة، حوّل محمد دعبول (أبو سليم) قرية دير عطية إلى مدينة عصرية، مستفيدًا من سلطته الواسعة كمدير لمكتب الرئيس حافظ الأسد، وكونه الشخص الموثوق والمؤتمن من قبله. ونجح أبو سليم في ذلك من خلال تحفيز الأنشطة الاجتماعية التعاونية التقليدية (الخيرية) ودعم المساهمين فيها، وتوجيهها إلى إقامة مشاريع خدمية وتنموية عامة. ولم تتعمم مثل هذه التجربة في أي منطقة من مناطق العلويين، ولا في المناطق الأخرى وعلى هذا المستوى.

---

(86) مؤخرًا، في فترة الحرب، نجح شيخ علوي من منطقة الغاب (شعبان منصور) في بناء مستشفى من أموال التبرعات وتعرض لكثير من الانتقادات من مشايخ التدين الشعبي (يُطلق عليهم مشايخ البرغل واللحم)، وحصل على تأييد شعبي كبير، لكن وزارة الصحة رفضت استلام المشفى، بحجة ارتفاع تكلفة تجهيزه. https://youtu.be/1F-_WH5WoJ4?si+S3RaCv8MuvQDIHNb

(87) تحوّل بعض المتقاعدين من الجيش والأجهزة الأمنية للعمل كمشايخ من هذا النوع، وهم يمثلون اتجاه وحدة الحال مع السلطة، وتركز دورهم في الأحياء العلوية المحيطة بالمدن، ولا سيما العاصمة دمشق، وغذت مشاعر الخوف وعدم اليقين من المستقبل هذا الاتجاه.

المرأة العلوية: التهميش والحرية

إن «إعفاء» المرأة العلوية من الواجبات الدينية، بحسب الدين العلوي، كان من منطلق اعتبارها غير مؤهلة بطبيعتها لحمل هذا العبء. وحتى في مفهوم التقمّص العلوي، فإن أقصى ما يمكن أن تبلغه المرأة (الصالحة) هو أن تتحول إلى رجل، وليس لها حظ في بلوغ مملكة السماء، حيث سيفوز الرجال العلويون الصالحون بعد مرورهم بتجربة التقمّص سبع مرات لاختبار صلاحهم، وذلك تطبيقًا للعدالة الإلهية بحسب هذا الاعتقاد.

لكن التخلص من عبء الواجبات الدينية منح المرأة العلوية فرصة لا تُعوض لتعيش تجربتها الروحية الخاصة، كنوع من التدين الفطري الحر الذي لا يرتبط بمصلحة، فهو مجرد مناجاة لطيفة للرب ودعاء من القلب[88]. ومع ذلك، لم تنجُ المرأة من الاستغلال الروحي والمادي، وقد كبلتها القيود المرتبطة بضرورة وساطة المشايخ وتقديم النذور للمقامات الدينية لتحقيق مرادها، نظرًا للارتباط الوثيق بين التدين/ الدين والثقافة الذكورية السائدة.

هذه الحرية الدينية النسبية كلّفت المرأة العلوية أعباءً اجتماعية إضافية، فضلًا عن عدم احترام كرامتها الإنسانية أحيانًا، وحرمانها من الإرث وتكليفها بما لا يُطاق من أعمال وأعباء وما ارتبط بذلك من ضعف الحماية، الأمر الذي استفادت منه لاحقًا كحرية في الاختيار والعمل. فلم تكن مكاسب المرأة العلوية في عهد الأسد بسبب القوانين والحماية الاجتماعية والمساواة في الأجر فقط، وهي أمور استفادت منها المرأة السورية بصورة عامة، بل بإمكانية تجاوزها للعادات والتقاليد الاجتماعية الرخوة بدرجة أكبر، مقارنة بالمرأة السنّية في الأوساط الاجتماعية الريفية المشابهة.

ومثلما أبرز نظام الأسد النموذج الذي يريده للمرأة السنية، من خلال شخصية وزيرة الثقافة نجاح العطار، ابنة دمشق من الطبقة الوسطى التقليدية، فإنه وجد في شخصية بثينة شعبان، الطالبة المجدة المنحدرة من أوساط علوية فقيرة، والمدينة للأسد بإرسالها في بعثة لدراسة اللغة الإنكليزية في الخارج ومترجمته لاحقًا، المرأةَ التي تكرّس حياتها للدفاع عن النظام وتتمتع بمزايا القرب منه. ويمثل الفارق بين الشخصيتين المواليتين الفرق بين المرأة التي تسلقت حديثًا سلّم الوصول إلى الشريحة العليا من الطبقة الوسطى، والمرأة التي عاشت في المستوى ذاته منذ أجيال أو عقود.

وعلى العموم، كان ثمة فارق تنمويّ في بداية عهد الأسد، يجب على المرأة الريفية أن تتجاوزه، للاقتراب من حياة المرأة في المدينة، بسبب نوعية الخدمات أو غيابها، ولا سيما ما يتعلق بالكهرباء والاتصالات والمرافق الصحية، وهذا ما ستساعد في تقليص فجوته القفزةُ التنموية الكبيرة في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي.

(88) منير شحود، ذكريات، الجزء الأول: جبال الأغاني والأنين (إي كتب، لندن، 2017)، ص 22، 67.

المعارضة العلوية والأحزاب العلمانية

نشط العلويون في فترة حكم الأسد الأب بقوة في المعارضة العلمانية السورية[89]، وبالإضافة إلى الأحزاب الشيوعية (حزب العمل الشيوعي، والحزب الشيوعي السوري بمختلف تشكيلاته)، كان الاتجاه القومي بشقيه السوري (الحزب القومي السوري الاجتماعي) والعربي (بقايا حزب صلاح جديد أو حزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي من ضباط ومدنيين، والاتحاد الاشتراكي العربي أو الناصريون) حاضرًا. وكان ثمة أيضًا معارضون مستقلون وعائلات تركت بينها وبين النظام مسافة ما. تسبب المعارضون العلويون بمشكلة كبيرة، معنوية على الأقل، لنظام الأسد وللبيئة الحاضنة لنظامه، إذ لا يمكن اتهامهم إلا بوطنيتهم في اتخاذ جانب المعارضة، وقد كان لهم دور مهم في بعض أحزابها.

حزب العمل الشيوعي

في نهاية الستينيات، وكانت الماركسية والتجارب الاشتراكية ما تزال موضع اهتمام النخب اليسارية، تأطرت بعض الحوارات في الجامعات في ما سمي بالحلقات الماركسية[90]، وكانت قد اتحدت عام 1976 لتشكيل رابطة العمل الشيوعي. وبعد عقد مؤتمرهم (الأول والأخير) في لبنان (1 – 6 آب/ أغسطس 1981)، برعاية رابطة الشغيلة التي يرأسها النائب اللبناني زاهر الخطيب وفي منزله، تحولت الرابطة إلى حزب العمل الشيوعي. عقد المؤتمر تحت شعار: «من أجل بناء الحزب الشيوعي الثوري في سورية ودحر التسوية الإمبريالية والظفر بالحريات السياسية»[91].

كان معظم أعضاء الحزب من العناصر الشابة التي تتمتع بسوية تعليمية جيدة وبطاقة عالية وإصرار لافت للنظر على مقاومة حملات القمع والاعتقالات من خلال تنظيم سري، فضلًا عن وجود نسبة معتبرة من شابات متمردات كحالة جديدة في الأحزاب اليسارية السورية. يدين الحزب بالماركسية – اللينينية وكان له مطبوعات عدة تعبّر عن وجهة نظره متل «الراية الحمراء» و«الشيوعي» و«البروليتاري». طالب الحزب بالديمقراطية وبإلغاء حالة الطوارئ وإطلاق الحريات السياسية، ودعا إلى إسقاط النظام، ثم استُبدل هذا الشعار بعد المؤتمر المذكور بشعار دحر الدكتاتورية[92]. وانبثقت عن الحزب لجان شعبية رديفة ذات توجهات وطنية عامة، وكانت بمنزلة قاعدة شعبية لتحضير الكوادر الحزبية بين عامي 1984 و1986[93].

---

(89) إطلاق صفة العلمانية على الأحزاب السياسية اليسارية المعارضة لا يجب أن يكون من دون تحفظ، فقد ورثت هذه الأحزاب كثيرًا من أمراض المجتمع، وتحولت إلى ما يمكن أن يطلق عليها جماعات و«عشائر سياسية». وفي هذا السياق أيضًا، يمكن النظر إلى علمانية النظام، كعلمانية انتقائية وقاسية ومعادية للدين.

(90) لم تكن الحوارات آنذاك منفصلة عن الخلافات التي عصفت بالحزب الشيوعي السوري وانشقاقه لاحقًا، كما تأثرت بالأجواء الخلافية داخل حزب البعث والتيار الذي بدا ينحو باتجاه ماركسي.

(91) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي في سورية، ص 117.

(92) يبدو أن هذا التحوّل مرتبط بصعود الإخوان المسلمين والخوف من دكتاتوريتهم المنتظرة في حال وصولهم إلى السلطة

(93) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص 397. نقلًا عن أحد أعضاء الحزب.

بين عامي 1976 و1987، تعرض الحزب لحملات متلاحقة من الاعتقالات لأبرز كوادره وقادته وكثير من أعضائه ومناصريهم، تعرضوا خلالها للتعذيب الشديد من أجل الاعتراف بأسماء رفاقهم في حزبهم ذي التنظيم السري[94]. ثم خضع المعتقلون (بلغ عددهم 777) لمحاكمة صورية، وحكمت عليهم محكمة استثنائية[95] (تشرين الأول/ أكتوبر 1990) بعد توقيف استمرّ سنوات في السجون، ومنها سجن تدمر العسكري، بمدد تراوح بين 3 و15 سنة، ولكن بعضهم بقي في السجن أكثر من ذلك[96]، وذلك بتهم مختلفة منها تكوين جمعية إرهابية ومناهضة الوحدة العربية والتحريض على أعمال الشغب وزعزعة ثقة الجماهير بأهداف الثورة.

اللافت في هذه التجربة الحزبية هو دور النساء المميز، إذ بلغ عدد المعتقلات نحو 100 سيدة، اعتُقلن فترات مختلفة راوحت بين بضعة أيام وبضع سنين، ومنهن 26 معتقلة خُصص لهن سجن سياسي في سجن دوما، وكانت بينهن حوامل وأمهات وعازبات، وهن من مهن شتى. وبقي نصف هذا العدد معتقلًا في فرع فلسطين (الفرع 235). وعلى الرغم من هذا الحضور اللافت للمرأة في الحزب، فقد بقيت قيادات الحزب حكرًا على الرجال، وهذا أمر يدعو للتساؤل، ولو أنه قد يُفسر جزئيًا بظروف العمل السري والاعتقال والتعذيب، وسيادة العقلية الذكورية أيضًا، كما صرّحت بعض العضوات[97].

وفي ما يتعلق بانتماءات أعضائه، تبين من إحدى الإحصاءات التي أجراها أحد أعضاء الحزب في سجن صيدنايا على عينة اشتملت على 291 معتقلًا (لم يشمل العدد كل المعتقلين في السجن أو كل أعضاء التنظيم) أن نسبة المتحدرين من الوسط العلوي (12% من مجموع سكان سورية)، بلغت على وجه التقريب 48.1% (140 عضوًا)، ومن الوسط السني (70% من السكان باستثناء الأكراد) 28.1% (82 عضوًا)، والإسماعيلية (2% من السكان) 11% (32 عضوًا)، والدروز (3% من السكان) 5.2% (15 عضوًا)، والمسيحيين (13% من السكان) 5.4% (16 عضوًا). مما سبق، نجد أن النسبة الأعلى من الأعضاء، قياسًا لعدد سكان الطائفة، كانت من الإسماعيليين ثم من العلويين، وكانت النسبة الأقل من السنة[98].

---

(94) تذكر أدبيات الحزب أن أحد أعضائه، مضر الجندي، استشهد تحت التعذيب في فرع فلسطين عام 1987، وكان عضوًا في اللجنة المركزية للحزب.

(95) وهي المحكمة رقم 9 المعنية بقضايا أمن الدولة، وقد عقدت جلساتها في فرع الشرطة العسكرية التابعة للمخابرات العسكرية بالقابون، كما أشارت نشرة للحزب مؤرخة في 20 تشرين الأول/ أكتوبر 1990. انظر: هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص 398.

(96) مثل فاتح جاموس وعبد العزيز الخيّر، وهما علويان ومن قادة الحزب. في 16 تسرين الأول/ أكتوبر 2012، اختُطف عبد العزيز الخير واثنان من رفاقه (إياس عياش وماهر الطحان) على طريق مطار دمشق، عند عودته من زيارة إلى الصين، ولم تعلن أي جهة مسؤوليتها حتى تاريخه، مع أن أصابع الاتهام توجهت إلى النظام. برز الخيِّر كسياسي معتدل من هيئة التنسيق الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي بقيادة حسن عبد العظيم، بعد اندلاع أحداث الانتفاضة السورية 2011، وتعرض للضرب في القاهرة من قبل مؤيدين للمجلس الوطني.

(97) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي في سورية، ص 130 - 131. نقلًا عن: الراية الحمراء، العدد 127، حزيران/ يونيو 1988.

(98) راتب شعبو، قصة حزب العمل الشيوعي في سورية، فصل من تاريخ اليسار السوري، ص 190. تم تعديل بعض الأرقام بصورة طفيفة لوجود بعض الأخطاء في حساب النسب المئوية – الباحث.

التجمع الوطني الديمقراطي

تشكل التجمع الوطني السوري عام 1979، من الأحزاب المعارضة التي لم تنضو في إطار الجبهة الوطنية التقدمية، وهي: 1. الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي وكان قد شارك في الجبهة الوطنية التقدمية عام 1972 وانسحب منها بعد عام واحد، 2. الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي – رياض الترك)، 3. حزب العمال الثوري (ياسين الحافظ). ثم انضم إليه في التسعينيات المجموعة المؤيدة للحوراني من حركة الاشتراكيين العرب وحزب البعث العربي الاشتراكي الديمقراطي، الذي لم يلبث أن انسحب[99].

كان الدكتور جمال الأتاسي أوّل أمين عام للتجمع، وخلفه بعد وفاته عام 2000 المحامي حسن عبد العظيم. دعا التجمع إلى إرساء الديمقراطية في سورية، وأدان منذ تشكيله لجوء الإخوان المسلمين إلى العنف، وانتقد النظام على الردّ بالعنف المفرط. كما انتقد التجمع عام 2000 توريث الحكم في بيان أصدره بتاريخ 14 حزيران/ يونيو، فعارض تعديل الدستور وترشيح بشار الأسد لرئاسة الجمهورية. وأصدر التجمع دورية تدعى «الموقف الديمقراطي». وانضوى معارضون علويون في صفوف أحزاب هذا التجمع.

(99) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية السرية والعلنية، ص 413.

حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973: التحضير والمجريات والنتائج

كانت حرب 1967 هزيمة للعرب جميعًا، ولا سيّما لدول الطوق التي كان يتزعمها جمال عبد الناصر، ومن ثَم لمشروعه القومي والاجتماعي. وكان حافظ الأسد من الذين نالتهم تُهم المسؤولية عن الهزيمة في هذه الحرب، كونه كان وزيرًا للدفاع، فضلًا عن مسؤوليته بصورة ما عن البيان 66، الذي أعلن سقوط مدينة القنيطرة قبل ساعات من سقوطها.

بناءً على ما سبق، فإن ردّ الاعتبار للجيش وله شخصيًا ربّما كان مسيطرًا على تفكير الأسد، وأن المفاوضات يجب أن يسبقها شيء من إعادة التوازن مع إسرائيل، والحرب هي الوسيلة الوحيدة التي تجبرها على التسليم بحقوق العرب، ولا سيما أن وضعها بعد حرب 1967 صار أفضل بكثير. **وكان الأسد قد رفض القرار 242، الأرض مقابل السلام، كالنظام الذي سبقه**، ولكنه تحدّث عن السلام العادل المستند على توازن القوة. ودعم الشعور القومي العربي في سورية مشروع الحرب هذا، والذي لم يكن يقبل بوجود إسرائيل أصلًا، وقد سادت مقولة «ما أُخذ بالقوة لا يُستَرَد إلا بالقوة»[100]. أضف إلى ذلك أن علاقة سورية بالقضية الفلسطينية منذ نشوء دولة إسرائيل جعلتها ذات أهمية محورية في وجدان السوريين، وقد عززتها مشاركة سورية المحورية في حرب 1948.

وبوجود شخصية مثل عبد الناصر، كان من الصعب على الأسد أن يأخذ دورًا قياديًا في حركة القومية العربية المليئة بالمزايدات والعواطف. ولسوء الحظ، وربّما لحسن حظ الأسد، مات عبد الناصر قبل وصوله إلى السلطة. وعلى الرغم من الصدمة التي أحدثها موته، فقد كانت تلك فرصة لظهور قادة جدد يمكن أن يحملوا بعض التغيير ويخففون من هيمنة شخصية عبد الناصر على الجماهير العربية، وما ارتبط بها من نجاحات وفشل، وكان حافظ الأسد على رأس هؤلاء المرشحين، بحكم موقع سورية كدولة مواجهة على الأقل، لكن الأسد لم يكن يمتلك شخصية عبد الناصر ولا قدراته الخطابية.

بكلام آخر، كان موت عبد الناصر فرصةً للأسد لسدّ الفراغ في زعامة الحركة القومية العربية، وكانت الحرب ضد إسرائيل من أهم الروافع التي يمكن أن تغذي طموحاته هذه، فضلًا عن اكتسابه شرعية «كرئيس مناضل»، والتخفيف من وقع هزيمة 1967 ومسؤوليته الجزئية عنها. وكان الأسد يعبّر عن موقفه القومي لضيوفه، وقد نقل كريم بقرادوني عنه: «سورية لا تستطيع إلا أن تكون قومية عربية قبل أن تكون سورية، وحتى عبد الناصر كان يُدرك هذه الحقيقة، وكان يفتش عن سورية لبسط نفوذه على العالم العربي»[101].

في سبيل هذا الهدف، كان لا بد من بناء التحالفات السياسية والعسكرية، وكانت البداية من خلال كسر طوق العزلة الدولية والإقليمية التي حبست القيادة السابقة سورية فيها، فأجريت المصالحات مع الدول العربية، بغض النظر عن طبيعة أنظمتها وسياساتها، كتونس والمغرب والأردن والسعودية، وأعلن

(100) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 298.
(101) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 21.

الأسد أن سورية ترغب في الانضمام إلى الاتحاد المقترح بين مصر والسودان وليبيا. وقام الأسد في شباط/ فبراير 1971 بزيارة إلى الاتحاد السوفياتي كحاكم لسورية، مستغلًا علاقاته الشخصية حين كان وزيرًا للدفاع. دعم السوفيات الأسد، مع أن صلاح جديد أقرب إليهم عقائديًا، ولكنه كان بنظرهم مغامرًا قد يجر المنطقة إلى حالة من عدم الاستقرار. وكان خالد بكداش قد نظم لقاءات سرية بين السوفيات والأسد قبل انقلاب 1970[102].

تأتي أهمية الاتحاد السوفياتي من أنه البلد الوحيد الذي يوفّر الأسلحة لمشروع الحرب المرتقبة، ولو مقابل بعض الامتيازات التي يريدها السوفيات في سورية ليكونوا أقرب إلى المنطقة، كمنصات تنصت وتسهيلات بحرية وجوية. وساهم في تعزيز العلاقة مع الاتحاد السوفياتي أنّ العلاقة كانت مقطوعة مع الولايات المتحدة في تلك الفترة. مع أن السوفيات كانوا منزعجين بخصوص النزعة الاستقلالية للأسد، فقد تأخّر توقيع اتفاقية الصداقة السوفياتية – السورية حتى عام 1980[103].

كان التحالف مع مصر هو الخيار الطبيعي من أجل شنّ الحرب ضد إسرائيل، لاعتبارات جغرافية وقومية، ولكونهما دولتي مواجهة لحقت بهما معًا هزيمة نكراء في حرب 1967، وتعزز هذا التحالف بانضمام الملك السعودي فيصل بعد إصلاح العلاقة مع مصر التي كانت قد تدهورت منذ حرب اليمن. كما تحسنت العلاقة بين السعودية وسورية عقب إجراءات اتخذتها هذه الأخيرة لإصلاح العلاقات التي ساءت في عهد النظام السابق[104].

كان حليف الأسد الشخصي أنور السادات قد وصل إلى سدة الرئاسة في 15 تشرين الأول/ أكتوبر 1970، أي قبل قيام الأسد بانقلابه بشهر واحد. وكان السادات لا يميل إلى اليسار ولا إلى السوفيات ولا إلى قومية عبد الناصر العروبية، ولكنه وقّع اتفاقية الصداقة مع الاتحاد السوفياتي في 27 شباط/ فبراير 1971 كضرب من الاحتجاج على السياسة الأميركية، بعد أن رفضت إسرائيل عرضه لفتح قناة السويس مع انسحاب جزئي للإسرائيليين من سيناء، ولم تدعمه حكومة نيكسون في هذا المسعى.

لعب السادات على حبل العلاقات الأميركية – السوفياتية، وكان مستعدًا للابتعاد عن الاتحاد السوفياتي إن ساعدته الولايات المتحدة في استعادة سيناء، فقرر في 8 تموز/ يوليو 1972 طرد الخبراء السوفيات من مصر، بحجة أن السوفيات يتأخرون في إرسال الأسلحة. فكان الأسد وسيطًا في رأب الصدع واستئناف توريد الأسلحة إلى مصر، على أساس أن مصر تحتاج إلى كثير منها لتحرير أرضها، بخلاف ما كان يضمره السادات[105]، إذ كان طرده للخبراء خطوة يغازل بها الولايات المتحدة، ومحاولة للامتثال لشرط كيسنجر بالابتعاد عن السوفيات مقابل مساعدة مصر.

---

(102) حسب ما ذكره لي أحد أعضاء الحزب الشيوعي السابقين.

(103) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 300 – 301.

(104) مثل إصلاح خط نقل النفط السعودي المار في سورية، وإغلاق إذاعة صوت الجزيرة العربية التي تبث من دمشق، والسماح للطيران السعودي باستخدام الأجواء السورية. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 446.

(105) Jon Glassman, Arms for the Arabs, The Soviet Union and war in the Middle East, Baltimore, Johns Hopkins University press, 1975.

أما الأردن، فلم يكن متحمّسًا سياسيًا للحرب مع إسرائيل، وقد تركت مواجهات أيلول الأسود مع السوريين جرحًا عميقًا في العلاقة بين البلدين. ثم ساءت العلاقات السورية – الأردنية من جديد بعد استئناف الأردن المعارك مع بقايا الوجود الفلسطيني المسلح في شمال الأردن صيف 1971، واندلعت اشتباكات على الحدود بين البلدين. وسهّل السوريون عبور المقاتلين الفلسطينيين الحدود إلى سورية وإعادة تنظيم صفوفهم. وللاستفادة من أخطاء حرب 1967، كان لا بد من شن الهجوم على جبهتين في الوقت ذاته، وعدم السماح لإسرائيل بالاستفراد بكل بلد على حدة.

جرت تفاصيل الإعداد للعمليات الحربية مع السادات وحسني مبارك في أثناء زيارة سرّية قام بها الأسد إلى القاهرة لمدة يومين في 23 نيسان/ أبريل 1973. ثم سافر الأسد إلى موسكو لتأمين مزيد من أسلحة الدفاع الجوية والطائرات، لمواجهة التفوق الإسرائيلي في هذا المجال. وبعد مناقشة تفاصيل العمليات الحربية بين ضباط كبار سوريين ومصريين في 21 آب/ أغسطس 1973[106]، اتفق السادات والأسد في 12 أيلول/ سبتمبر على موعد الحرب، في الساعة الثانية بعد ظهر يوم 6 تشرين الأول/ أكتوبر، في أثناء لقاء جمعهما على هامش قمة ثلاثية مع الملك حسين في القاهرة.

في 4 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، أي قبل يومين من نشوب الحرب، استدعى وزير الخارجية السوفياتي أندريه غروميكو كبار مستشاريه على عجل، وأبلغهم بأنه بُلّغ بقرار الحرب، ترافق ذلك مع إجلاء الموظفين المدنيين وعائلاتهم من سورية ومصر، وسحب السفن الحربية السوفياتية من المرافئ إلى عرض البحر، وكان ذلك إعلامًا غير مباشر للإسرائيليين والأميركيين بموعد شن الحرب. وقد علم السوفيات بقرار الحرب عن طريق المخابرات الخارجية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية، وذُكر أن الذي سرّب المعلومة هو محمد الخولي، رئيس فرع المخابرات الجوية والمستشار الأمني الخاص للأسد[107].

وبعد إبلاغ السفير السوفياتي رسميًا بقرار الحرب قبل يوم واحد[108]، اجتمع الأسد بكبار ضباطه عند منتصف يوم الجمعة، 5 تشرين الأول/ أكتوبر، حيث سحب الأسد مسدسه ووضعه على الطاولة، ثم أخبرهم بقرار الحرب وقال لهم: «من يعترض على ذلك ويعتقد أنه أقدر على توجيه سياسة البلاد أكثر مني، فليأخذ مكاني، وكل ما أرجوه أن تتاح لي فرصة العودة إلى موقعي في القوات المسلحة»[109].

(106) سافر الفريق السوري الذي ضم كبار ضباط الجيش برئاسة وزير الدفاع مصطفى طلاس إلى الإسكندرية بباخرة سوفييتية من ميناء اللاذقية، وذلك خوفًا من أن تقوم إسرائيل بعملية قرصنة ضد الوفد. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، ص 630.

(107) فيكتور إسرائيليان، داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها، ص 110. وحسب فيكتور إسرائيليان فإن محمد الخولي تصرف بشكل شخصي من دون علم قيادته، بعد اجتماع للقيادة تقرر فيه أن لا يتم إبلاغ السوفيات عن موعد الحرب، فيما كان رأي الخولي بأنه يجب إبلاغهم باعتبارهم الحليف السياسي والمزود للسلاح. لكن، ربما أراد الأسد إبلاغ السوفيات عبر الخولي، حتى لا يخالف إجماع القيادة علنًا، إذ إنّ العلاقة التي تربط الخولي بالأسد تجعل من الصعب على الخولي أن يتخذ القرار بنفسه.

(108) وفي رواية فيكتور إسرائيليان، جرى ذلك صباح يوم الحرب. انظر: فيكتور إسرائيليان، داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها، ص 140.

(109) هاشم عثمان: تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 70. نقلًا عن حديث لأنور السادات لمجلة روز اليوسف، العدد 2431، 12 كانون الثاني/ يناير 1975. إن صحت هذه الحادثة، التي تبدو أقرب إلى سلوك صدام حسين منه إلى سلوك الأسد، فهل كان الهدف ترهيب من يفكر برفض قرار الحرب أم ماذا؟ أما موضوع الرغبة في ترك كرسي الرئاسة لمن هو أجدر، فإنه يبدو كنكتة بعد كل ما فعله الأسد لتثبيت سلطته، فكان السلاح على الطاولة حسمًا

لم يكن الهدف من الحرب متطابقًا بالنسبة إلى الأسد والسادات، فبينما أرادها السادات حربَ تحريكٍ من أجل المفاوضات، اعتبرها الأسد حرب تحرير من أجل المفاوضات، ولكنه أهمل الدبلوماسية قبل الحرب وفي أثنائها، وكانت علاقاته مقطوعة مع الأميركيين بخلاف السادات[110]. بمعنى آخر، كانت المفاوضات هي الهدف الأساس من وراء الحرب عند السادات، وكانت الحرب هي الأساس من أجل المفاوضات عند الأسد. تُرجم ذلك بصورة واضحة بعد انتهاء الحرب، حيث انخرطت مصر في مفاوضات شاقة أفضت إلى استعادة سيناء بالكامل ونجحت الخطة المصرية، في حين لم تُفض المفاوضات بعد الحرب بين سورية وإسرائيل إلا إلى توقيع هدنة دائمة ما زالت مستمرة حتى تاريخه، وبقي الجزء الأكبر من الجولان تحت الاحتلال.

إن رفع السقف بالنسبة إلى النتائج المتوخاة من الحرب أفضى إلى نتائج أقل بالنسبة إلى سورية، في حين أثبتت الخطة المصرية باحتلال شريط من سيناء شرقي القناة يمكن الدفاع عنه أنها أكثر واقعية، مع وجود خلافات داخل القيادة المصرية حول هذا الأمر، ومع أن ذلك أثّر بالتأكيد في الجبهة السورية سلبًا، وقد علم الإسرائيليون بخطة السادات هذه.

لقد كان الأسد، وهو الحذر، أقلَّ قدرة على المغامرة لاعتبارات تتعلق بشخصه وحسابات يصعب فهمها وقبولها، من أجل استعادة الجولان مقابل التطبيع مع إسرائيل وعقد اتفاقية سلام دائمة، كما حصل مع مصر، ولم تتغير طريقة التفكير هذه حين عُقدت مباحثات السلام في عقد التسعينيات وانتهت بفشل ذريع. بالطبع، لا يمكن أن تُؤخذ الحجج القومية التي كان يسوقها الأسد على محمل الجد، ولم تكن مقبولة لا من مصر ولا الأردن ولا اللبنانيين ولا الفلسطينيين على وجه العموم، والذين حققوا اتفاقات أفضل مع الإسرائيليين.

وعلى الرغم من التحذيرات الاستخبارية وتسرّب معلومات صحيحة، ومنها إخبار الملك حسين غولدا مائير عن الموعد الدقيق لشن الهجوم قبل أسبوعين، فإن إسرائيل وحلفاءها لم يأخذوا هذه التقارير على محمل الجد بدرجة كافية، وكانت نشوة الانتصار الإسرائيلي في حرب 1967 ما تزال ماثلة، مع القناعة بعجز السوريين والمصريين عن التخطيط المحكم لمعركة كهذه بعد 6 سنوات من الهزيمة. وقد كشفت معلومات الأرشيف الإسرائيلي التي أُفرج عنها في الآونة الأخيرة عن جوانب إضافية من اللقاء الذي جمع

لأي خيارات أخرى.

(110) عمل باتريك سيل، كاتب سيرة الأسد بصورة ما، إلى تحويل القضية إلى مسألة وكأن السادات قد كذب على الأسد في سياق التخطيط للحرب، في حين إن الأمر أعقد من ذلك، ويتعلق بتباينات طبيعية في ظروف المعارك وإمكانية تحقيق نتائج عسكرية ملموسة ومن ثم البناء عليها في المفاوضات، وهذا ما نجح فيه المصريون على الرغم من ثغرة الدفرسوار وعبور قوات شارون إلى غرب القناة قبل توقف الحرب.

أما على الجبهة السورية، وعلى الرغم من القتال الضاري وتحقيق نتائج سريعة في الأيام الأولى للحرب، فقد أُمرت القوات السورية بالتراجع إلى الخط الثاني في اجتماع للأسد وقادته في مدينة قطنا، وبعد وصولها إلى مشارف طبرية وجسر بنات يعقوب في نهاية اليوم الثاني للحرب (8 تشرين الأول/ أكتوبر)، قبل أن ينجح الهجوم الإسرائيلي المضاد بالوصول إلى قرية سعسع على بعد 40 كيلومتر من دمشق. وقد اعترف لاحقًا مصطفى طلاس وحكمت الشهابي بحصول ذلك الاجتماع والقرار بالانسحاب في اتصال مع المؤلف فيكتور إسرائيليان، وبرّر الشهابي ذلك بوصول معلومات عن تهديدات إسرائيلية باستعمال أسلحة نووية ضد سورية، وقد شكك السوفيات بهذه المعلومات. انظر: فيكتور إسرائيليان، داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها، ص 206، 221 - 323.

الملك حسين بن طلال برئيسة الوزراء الإسرائيلية، في مكتب تابع للموساد قرب تل أبيب. كما كشفت تلك الوثائق عن دور أشرف مروان، صهر الرئيس جمال عبد الناصر ومستشار الرئيس أنور السادات، كعميل «ملك» لإسرائيل، الذي نقل إليها قرار شن الحرب قبل يوم واحد[(111)]، واعتبرتها إسرائيل مجرد معلومات تهدف إلى تضليل الإسرائيليين وتحميلهم أعباء تعبئة عسكرية لا لزوم لها[(112)].

وعلى **الصعيد الميداني**، فقد بدأ الهجوم كما هو مقرر (الساعة الثانية من بعد ظهر يوم السبت 6 تشرين الأول/ أكتوبر 1973) على الجبهتين المصرية والسورية، ووافق ذلك اليوم عيد الغفران اليهودي. وخلال ساعات تم العبور المصري إلى شرق القناة، وحققت القوات السورية نجاحًا باهرًا في القطاع الجنوبي للجبهة (قطاع الفرقة الخامسة)، ووصف أحد الضباط السوفيات هذا التقدم بأنه يشبه قطع الزبدة بسكين محماة[(113)].

على العموم، كانت البدايات مشجعة، وحقق الجيشان نتائج أولية مبهرة على وقع المفاجأة شبه التامة[(114)]. ومع أن ذلك لم يستمر طويلًا، بعد استيعاب الهجوم والجسر الجوي الأميركي المباشر لإسرائيل، فإن الوقع المعنوي على السوريين والمصرين والعرب كان عظيمًا، فمجرد شنّ الهجوم على هذا المستوى بعد سلسلة طويلة من الهزائم الكبيرة والصغيرة لم تتخللها سوى معارك قليلة ناجحة استند معظمها إلى بطولات فردية، كما حدث في بعض المعارك الشرسة في حرب 1967 وفي معركة الكرامة في غور الأردن عام 1968، كان يعدُّ حدثًا حربيًا في غاية الأهمية، ولا سيما من حيث استعادة الثقة بالنفس وإمكانية خوض معارك ناجحة ضد إسرائيل، غير أن الخيبات جاءت سريعًا، ولأسباب عسكرية وغير عسكرية.

فبينما توقف الجيش المصري عن التقدم بعد عبوره القناة، واكتفى بتعزيز قواته في الشريط الذي احتله منها، حسب الخطة التي وضعها المصريون من الحرب لتحريك المفاوضات؛ توجه الضغط العسكري الإسرائيلي إلى الجبهة السورية في الأيام 7 و8 و9، وأرغم القوات السورية على العودة إلى مواقعها الأصلية

(111) ما الجديد الذي كشفت عنه إسرائيل بشأن حرب أكتوبر 1973؟ موقع الجزيرة نت، 9 أيلول/ سبتمبر 2023، شوهد في 12 أيلول/ سبتمبر 2023، https://rb.gy/briq8 .

(112) كما تحدث باتريك سيل عن عميل سوري للأردن برتبة لواء، سرّب خطة الحرب إلى إسرائيل ونقلها الحسين إلى موشي دايان وكيسنجر. نال العميل أرفع وسام من إسرائيل بعد الحرب، لصدق معلوماته التي لم يؤخذ بها، نقل سيل ذلك عن مصدر غربي لم يشأ الكشف عن اسمه. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 319 – 320. وكمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 458. نقلًا عن: Avi Shlaim, Lion of Jordan, The life of king Hossein, London, Benguin Books, 2007, pp. 360 - 361

(113) فيكتور إسرائيليان، داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها، ص 200.

(114) في سورية لم يعرف بموعد شن الحرب غير الأسد ورئيس الأركان يوسف شكور وثلاثة ضباط كبار، ومستشار الأسد الإعلامي أسعد إلياس الذي كتب خطابات ورسائل الأسد حول الحرب قبل ثلاثة أيام من اندلاعها. انظر: كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 458.

بعد معارك تصادمية عنيفة بالدبابات[115]، وبفعل الطلعات الجوية الكثيفة لسلاح الجو الإسرائيلي[116].

لقد كان فقدان السيطرة على الجولان مسألة حيوية بالنسبة إلى إسرائيل، في حين أن وجود القوات المصرية شرق القناة وعلى بعد مئات الكيلومترات لا يشكل أي خطورة على الأمن الاستراتيجي لإسرائيل. وكانت إسرائيل قد سحبت قواتها المرابطة على الجبهة الأردنية، وزجت بها على جبهة الجولان، بعد التطمينات التي تلقتها من الملك حسين بأنه لن يشارك في الحرب.

وعن دور السوفيات في الحرب وبطء اتخاذ القرارات والتدخل السافر في قرارات القيادة العسكرية السورية[117]، بصورة أربكت القوات السورية المهاجمة، تحدّث اللواء المصري حلمي السماع، رئيس فرع القيادة الاتحادية، وهو ممن شاركوا في التخطيط للهجوم السوري في الجولان، ما ساهم في ضرب الدبابات السورية المتقدمة عند اكتمال التعبئة الإسرائيلية[118].

في هذه الأثناء، تصاعد الخلاف المصري السوري، بسبب توقف المعارك في سيناء، لكن وصول القوات الإسرائيلية إلى قرية سعسع في منتصف الطريق إلى دمشق دفع السادات إلى استئناف الهجوم لتخفيف الضغط عن الجبهة السورية، بالرغم من معارضة كبار ضباطه، ففشل الهجوم بعد خسارة 250 دبابة، نظرًا لاستكمال إسرائيل استدعاء الاحتياط، وتحويل الجهد لمواجهة المصريين بعد النجاحات التي حققوها على الجبهة السورية، وقد نجحت إسرائيل بالاستفراد بكل جبهة بعد اليوم الأول للحرب.

ثم استغلت إسرائيل فشل الهجوم المصري، ودفعت برأس جسر من الدبابات إلى الضفة الغربية للقناة، وحاصرت الجيش الثالث المصري جنوب سيناء، فحدث ارتباك كبير وخلاف حول طريقة مواجهة العملية العسكرية الجديدة بين السادات ورئيس أركانه سعد الدين الشاذلي[119]. وعلى الجبهة السورية، صار الدفاع عن دمشق هو الأمر الحيوي، فاستعان الأسد بقوات عربية: عراقية (من ضمنها سلاح الطيران) وأردنية وسعودية. وكانت قوات التجريدة المغربية قد وصلت قبل نحو ثلاثة أشهر من الحرب، واشتركت في القتال على سفوح جبل الشيخ لوقف الاختراق الإسرائيلي. ثم توقف الهجوم المعاكس الذي كانت ستقوم به القوات السورية والعراقية والأردنية، بسبب الالتزام بقرار وقف إطلاق النار، فتم سحب قوات صلاح الدين العراقية احتجاجًا.

(115) يقول خبراء عسكريون بأن الدبابة السورية الرئيسة في الحرب كانت الروسية ت 55، يقابلها في إسرائيل الدبابة الأميركية باتون إم 60، وبما أن مدفع الدبابة الإسرائيلية أبعد مدى، فكان من مصلحة السوريين الدخول في معارك التحاميه مع الدبابات الإسرائيلية. وتفوقت الدبابات السورية من طراز ت 62، لكونها مزودة بأجهزة الرؤية الليلية. انظر أيضًا:

https://www.facebook.com/weworshipsr/videos/125925106089873/?app=fdland. And : www.shorturl.at/ioxNZ

(116) حسب ما أورده باتريك سيل عن حافظ الأسد، فقد فاق عدد الطلعات الجوية ألف طلعة يوميًا، في حين يشير جنرال إسرائيلي إلى أنها كانت تراوح بين 500 و600 طلعة. انظر: باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 338.

(117) عن مواقف السوفييت في الأيام الأولى من الحرب وقبلها بيومين، يمكن الاطلاع على ما كتبه الدبلوماسي الروسي فيكتور إسرائيليان: فيكتور إسرائيليان، داخل الكرملين خلال حرب أكتوبر وما بعدها، ص 203 - 206.

(118) هاشم عثمان: تاريخ سورية الحديث، عهد حافظ الأسد 1971 - 2000، ص 71. نقلًا عن: مجلة الحوادث، العدد 886، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 1973.

(119) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 343 – 345.

وبعد جهود دبلوماسية أميركية – سوفياتية، تتوجت باجتماع وزير الخارجية الأميركي هنري كيسنجر مع الرئيس السوفياتي بريجنيف؛ تم الاتفاق على نص القرار رقم 338 الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي من أجل وقف إطلاق النار مساء 22 تشرين الأول/ أكتوبر. قبلت مصر وإسرائيل القرار فورًا، وتأخّر الأسد يومين «لإنقاذ بعض الكرامة من وضع مهين فيه ألم عميق»، لأنه لم يُستشر، كما بدا من مكالمة بين الرئيسين السوري والمصري بعد ظهر يوم الثاني والعشرين[120]. ونظرًا لاستمرار المعارك[121]، صدر القراران 339 و340 في اليوم التالي لتنفيذ قرار وقف إطلاق النار 338، واستغلت إسرائيل ذلك لإعادة احتلال مرصد جبل الشيخ، ولم تتوقف إلا بعد تهديد سوفياتي بالتدخل، تبعه استنفار القوات الأميركية والضغط على إسرائيل لوقف القتال نهائيًا، والبدء بمفاوضات الكيلومتر 101 بين ضباط إسرائيليين ومصريين للفصل بين القوات المتحاربة.

ومع ذلك، أعطت الحرب العرب الثقة بأنهم يمكن أن يحاربوا، ولو خسروا الحرب، وشعر الإسرائيليون بأن مسألة تفوقهم على المحكّ، وعليهم استعادة قوتهم وتفوقهم بأي ثمن. وبالنتيجة فإن الطرفين باتت لديهما مصلحة أكبر في الجلوس إلى طاولة المفاوضات لتحقيق السلام، ولو أن نتائجها ستكون لصالح الطرف الأقوى – إسرائيل، في نهاية المطاف. ومنحت حرب 1973 الأسد رصيدًا سياسيًا كبيرًا سيستخدمه في تثبيت أركان نظامه والحصول على كثير من المساعدات الخليجية التي ستُحدث نقلة مهمة في الاقتصاد السوري في النصف الثاني من السبعينيات.

---

(120) المرجع نفسه، ص 357 - 358.

(121) قامت إسرائيل باحتلال مرصد جبل الشيخ في 22 تشرين الأول/ اكتوبر بعد معارك طاحنة، بحجة عدم قبول سورية بوقف إطلاق النار. ولم يكن ثمة حجة لإسرائيل على الجبهة المصرية التي توقف القتال فيها، ومع ذلك، استمرت القوات الإسرائيلية بإطباق الحصار على الجيش الثالث لفرض استسلامه.

الأسد وفرص السلام الضائعة

نجح هنري كيسنجر، صاحب الإنجازات المعروفة في السياسة الخارجية الأميركية والمنحاز لإسرائيل[122]، في لعب دور حاسم كوسيط قبلت به مصر في المفاوضات مع إسرائيل، بعد أن حُيّد الاتحاد السوفياتي والأمم المتحدة عن نتائج تلك الحرب. وكانت الخطوة الأولى هي توقيع اتفاقية سيناء الأولى لفصل القوات في 18 كانون الثاني/ يناير 1974.

وفي خضم التركيز على الجبهة المصرية الإسرائيلية من أجل المضي قدمًا في اتفاقية السلام مقابل الأرض، كما ينص القرار 242، وجد الأسد نفسه معزولًا، لا سيما أنّ إسرائيل لن تتخلى عن الجولان بالسهولة التي يمكن أن تتخلى بها عن سيناء، وقد فاجأها الاختراق السوري السريع في الحرب، حيث وصلت طلائع القوات إلى مشارف بحيرة طبرية. وعلى الرغم من تطمينات السادات للأسد بأنه لن يتركه وحيدًا، فإن إصرار الأخير على أن تبقى الحرب تهديدًا دائمًا لإسرائيل سيفضي إلى اتفاقية ناقصة ومؤقتة لفك الاشتباك على الجبهة السورية، ولكنها استمرت حتى تاريخه!

لقد كان ثمة عناد سياسي سوري تقليدي، كان باسم المبادئ أكثر من كونه سياسات ناجعة، وكأن الأسد فقد براغماتيته التي اشتُهر بها في أثناء صراعه مع صلاح جديد وفي بداية حكمه، وعاد إلى استعداء العالم كما فعل سلفه. دفع ذلك هنري كيسنجر للقول بأن ثمة تشابهًا بين السوريين والإسرائيليين، من حيث العناد السياسي أكثر مما قد يعترف به أي من الجانبين. إن وجهة نظر الأسد بأن إسرائيل لن تتراجع إلا بالضغط العسكري قد تكون صحيحة، ولكن سورية لم تكن قادرة على خوض الحرب وحدها في أية حال.

في وقت مبكر، 16 تشرين الأول/ أكتوبر 1973، كانت الدول العربية قد أعلنت حظر النفط عن دول الغرب وخفض إنتاجه، كخطوة لدفع الغرب على الضغط على إسرائيل من أجل الانسحاب من الأراضي المحتلة، فارتفعت أسعار النفط وارتفع مستوى التضخم. وبرفع الحظر عن تصدير النفط العربي، 18 آذار/ مارس 1974، في أثناء قمة الجزائر، فضلًا عن وصول قائمة الأسرى الإسرائيليين إلى كيسنجر عن طريق الدكتور صباح قباني، رئيس قسم المصالح السورية المفتوح حديثًا في واشنطن؛ فقد الأسد ورقتين مهمتين قبل بدء مفاوضات فك الاشتباك في الجولان[123].

ومهما حاول الأسد وضع اللوم على عدم وضوح هدف السادات من الحرب وألاعيب كيسنجر خلالها، فإن ذلك لا يعفيه من كونه لم يأخذ كل الاحتمالات بالاعتبار، فلا توجد خطة يمكن أن تُطبّق بحذافيرها، إذ يجب أن يكون أي لخطة بدائل في حال تعذر تطبيقها. من جهة ثانية، كانت تجربة ضياع الجنود المصريين في صحراء سيناء وموتهم من العطش في حرب 1967 ماثلة في ذهن السادات، وربما يكون ذلك هو ما جعله يُحجم عن شنّ حرب شاملة في سيناء، ولا سيما بعد الجسر الجوي الأميركي

(122) مثل الانفتاح على الصين وحل مسألة الحرب في فيتنام.

(123) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 388 – 389.

لإسرائيل، فضلًا عن أنه لا يستطيع الحرب ضد أميركا وإسرائيل معًا. «ولعل قلة خبرة القيادة السورية في السياسة الخارجية، وخاصة في زمن الحرب، كان نابعًا من عزلتها منذ عام 1966، ما عكس ضعفًا في تعاملها مع العالم الخارجي»[124].

على الجبهة السورية، فبعد شهر من الرحلات المكوكية لكيسنجر إلى دمشق والقدس (من 29 نيسان/ أبريل إلى 29 أيار/ مايو 1974)، تم التوقيع على اتفاقية فصل القوات في جنيف، في 31 أيار/ مايو 1974، واستعادت فيها سورية مدينة القنيطرة مدمّرةً، مقابل خسائر الحرب الباهظة، ومنها نحو 6000 شهيد. سلطت محادثات الأسد مع هنري كيسنجر الضوء على شخصية الأسد، ولكن تصاعد نفوذه لم يقابله على الأرض سوى مكاسب ضئيلة.

من جهة ثانية، وجد الأسد في كيسنجر أستاذًا خصوصيًا ليتعلم منه الكثير، ولم تكن دراما الزيارات المكوكية لكيسنجر أكثر من شعوذة مضللة. وبتوقيع الاتفاقية، صار بوسع كيسنجر التفرغ لمسألة المفاوضات المصرية – الإسرائيلية، التي ستُفضي إلى عزل مصر عربيًا لعقد من السنين، وجعل خيارات السوريين والفلسطينيين والأردنيين في التعامل مع إسرائيل محدودةً. وبالنهاية، فقد خسر الأسد مبارزته مع كيسنجر، وإن كان لم يُدرك ذلك في حينه[125]، وتم توقيع اتفاقية فصل القوات من دون أن يستعيد الجولان. فلا سلام مع إسرائيل، ولكن لا أرض أيضًا.

ثمة تساؤل مهم هنا: لماذا أبقى الأسد الأمور معلقة في الجولان ولم يسعَ إلى مفاوضات على النمط المصري، ربما كان قد استعاد من خلالها الجولان كاملًا، عوضًا عن إهدار عقد من السنين على توجيه الشتائم لاتفاقية كامب ديفيد وموقّعيها؟ لا نملك إجابة وافية عن هذا التساؤل، لكن إهدار السوريين لكثير من فرص المفاوضات في التسعينيات والتعلّق بتفاصيل محدودة الأهمية قد يشي برغبة في إبقاء قضية الجولان معلقة، لأن ذلك يخدم الأسد في استمرار القبض على السلطة والاحتفاظ بأعداد ضخمة من الجيش والأجهزة الأمنية بحجّة استمرار حالة الحرب، ولخوف الأسد من إجراء أي تغيير جدي في النظام الذي كان قد نوى توريثه. لاحقًا، بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد، فقد الأسد بالفعل الأمل باستعادة هضبة الجولان، كما أن التعنت الإسرائيلي وقرار ضم الجولان الأحادي (1981) قد عززا هذا الاحتمال.

أما على الجانب المصري، فقد أفضت جولات المفاوضات المصرية الإسرائيلية برعاية كيسنجر إلى توقيع اتفاقية سيناء الثانية في جنيف، 4 أيلول/ سبتمبر 1975، وهي التي أسست لاتفاقية كامب ديفيد بعد ذلك بثلاثة أعوام. تضمّنت الاتفاقية فصلًا جديدًا للقوات في سيناء مع محطات إنذار مبكر أميركية. وأخرجت الاتفاقية مصر عمليًا من الصراع العسكري مع إسرائيل. وعشية توقيع الاتفاقية، زار كيسنجر دمشق لتبديد مخاوف الأسد، ولم يكن ذلك أمرًا واقعيًا، فخيم البرود على هذه الزيارة القصيرة[126].

من جهة ثانية، تفاقمت الخلافات بين سورية والعراق، كانعكاس لصراعات شِقيّ حزب البعث الحاكم في البلدين، ولاستمرار الخلاف حول تقاسم مياه نهر الفرات بعد بناء سورية لسدّ الطبقة. وشكّل

(124) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 481.
(125) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 402.
(126) المرجع نفسه، ص 421.

اغتيال الملك السعودي فيصل ضربةً للأسد بفقدان حليف مهمّ. وبنتيجة ذلك، توجّه الأسد إلى بلدان الكتلة الشرقية لتوقيع مزيد من الاتفاقات التنموية وصفقات السلاح التي ستعزز الاقتصاد السوري وتقوي الجيش في النصف الثاني من السبعينيات.

في عام 1975، بدا أنّ سورية عادت إلى نوع من العزلة الإقليمية والدولية، كما كانت في أواخر الستينيات ما قبل الأسد، وتبيّن أن الأمر يعود إلى طبيعة سياسة التحدي التي لا تستند إلى ركائز حقيقية وإمكانات واقعية، وإلى سياسات لا يمكن أن تتكيف مع المحيط لمصلحة التنمية الداخلية، والأسد بذلك لا يختلف نوعيًا عن صلاح جديد، وكان ما يزال أسيرًا لسياسات البعث غير الواقعية، بما لازمها من تطرف، مع فرق مهم يتمثل بعدم وجود منافسين يعوقون خطط الأسد، كما كان يحصل في المرحلة السابقة.

في هذه الأثناء، انتقل الأسد، كردة فعل على فشله مع الأميركيين والمصريين، إلى محاولة سدّ الثغرات التي يمكن أن تأتيه منها المتاعب من الإسرائيليين، في الساحتين اللبنانية والأردنية والساحة الفلسطينية المتداخلة معهما. وكان الثقل الفلسطيني قد انتقل إلى لبنان بعد أحداث أيلول الأسود 1970. ففي بداية عام 1975، زار الأسد الرئيس اللبناني سليمان فرنجية الذي تربطه بعائلة الأسد علاقات سابقة متينة، ولكن العلاقات السورية – اللبنانية لم تكن على هذا المستوى، وذكريات الماضي القريب ما تزال ماثلة، حيث اقتُطعت أجزاء كبيرة من سورية عام 1920 لضمّها إلى جبل لبنان، من أجل تشكيل دولة لبنان الكبير، وليصبح لبنان مشابهًا لسورية من حيث تعدد مكوناته وثقافاته.

بعد ثلاثة أشهر من اجتماع الأسد بفرنجية، وبالتزامن مع عملية فصل القوات تطبيقًا لاتفاقية سيناء الثانية، طرح الأسد فكرة تشكيل قيادة موحدة مع منظمة التحرير الفلسطينية ثم مع الأردن، بما يشبه مشاريع الوحدة الفاشلة مع الدول العربية الأخرى، ولكن على نحو أضيق. من أجل ذلك، زار الأسد الأردن في حزيران/ يونيو 1975، ورد الحسين، الذي كان ساخطًا على السياسة الأميركية التي عزلته عن عملية السلام، الزيارة في شهر آب/ أغسطس من العام ذاته.

وتمثل التحدي الأساس بمن سيقف في وجه إسرائيل بعد خروج مصر؟ وكان جواب الأسد هو من خلال جبهة «الصمود والتصدي»، لتكون سورية نواة لقوة عسكرية عربية تقف في وجه إسرائيل وتهيمن، في الوقت ذاته، على لبنان والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، بما يتضمنه ذلك من محاولة استعادة سورية الكبرى والوقوف في وجه مشاريع السلام المنفردة. ولذا عارضت سورية اتفاقية كامب ديفيد (1979)، واتفاقية أوسلو بين المنظمة وإسرائيل (1993)، واتفاقية وادي عربة بين الأردن وإسرائيل (1994)[127].

(127) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 490.

السياسة الخارجية في عهد الأسد: الطموحات والإخفاقات

الغرق في الحرب الأهلية اللبنانية

اندلعت الحرب الأهلية اللبنانية في أعقاب حادثة عين الرمانة، في 13 نيسان/ أبريل [128]1975. وكان الفلسطينيون المسلحون، مستغلين حرية الحركة في لبنان، قد وصلوا إليه بعد هزيمتهم في معركة أيلول الأسود في الأردن، فاستقرّوا في البداية في تلال العرقوب جنوب لبنان، ثم انتقلت مقارّهم إلى بيروت الغربية، حيث لاقوا دعمًا من مسلمي لبنان، إذ لم يكن لبنان، المنقسم طائفيًا حسب صيغة 1943، منيعًا تجاه الفوضى التي أحدثها تدفق الفلسطينيين، فضلًا عن وجود مئات الآلاف من الذين كان آباؤهم قد نزحوا من فلسطين بعد حرب 1948. لكن كان لمسيحيي لبنان وأحزابهم رأي آخر، فتسلحت ميليشياتهم تخوفًا واستعدادًا للأسوأ.

هكذا، كان الوجود الفلسطيني عامل إخلال في التوازن هدّد الصيغة الديمقراطية الطائفية الهشة للحكم اللبناني، ولم تنفع محاولات ضبط الوجود الفلسطيني المسلح منذ اتفاقية القاهرة عام 1969، فنقل الفلسطينيون أسلحة ثقيلة إلى المخيمات لمواجهة الغارات الإسرائيلية التي تلاحقهم، في مخالفة لهذه الاتفاقية، لا بل إنهم استباحوا لبنان بما يتعارض مع سيادته كدولة. وساعد السوريون الفلسطينيين بإرسال عناصر مزودة بصواريخ أرض – جو تُحمل على الكتف، للتصدي للغارات الإسرائيلية على المخيمات[129].

كان التذمر من هيمنة الموارنة كطائفة قد نما بقوة بين الطوائف الإسلامية، وعمل الإمام الصدر على إيقاظ الشيعة المظلومين وتنظيمهم في حركة المحرومين عام 1974، ومن ثم انبثقت عنها حركة أمل (أفواج المقاومة اللبنانية) المسلحة في العام التالي. وكان لبنان أيضًا مكانًا للصراعات الحزبية والسياسية السورية والعربية منذ نشوئه.

وباعتبار أن التسوية الشاملة لم تعد موجودة وتحولت إلى مفاوضات مصرية – إسرائيلية لفصل القوات، شعر الفلسطينيون بعدم الأمان واستعدوا للقتال. وانتشرت المخاوف في أوساط المسيحيين حول مستقبل الكيان اللبناني الذي يحصلون فيه على ميزات وامتيازات، فالتفّوا كجبهة حول الحزب الأكثر تنظيمًا وتسليحًا وقتها: حزب الكتائب[130]. وعملت الغارات والعمليات الإسرائيلية على تصعيد التوتر وإثارة الشقاق بين فريقي النزاع المتبلور بقوة[131].

(128) هاجم المسلحون الكتائبيون باصًا ينقل فلسطينيين كانوا قد شاركوا في مهرجان في بيروت الغربية، في أثناء مرورهم في منطقة عين الرمانة، فقتلوا 27 منهم، وكان ذلك ردًا على محاولة اغتيال بشير الجميل رئيس الحزب عند خروجه من كنيسة سيدة الخلاص، ومقتل بعض مرافقيه.

(129) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 512.

(130) كان لدى الكتائبيين بين 7000 و8000 مقاتل مدرب مع أسلحتهم الخفيفة والمتوسطة، قُبيل الحرب الأهلية اللبنانية. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص 12.

(131) منها عملية كوماندوس إسرائيلية تم فيها تفجير 13 طائرة ركاب في مطار بيروت، ردًا على الهجوم على طائرة ركاب

وعند اشتداد معارك الحرب الأهلية وحدوث مذابح مريعة، أواخر 1975 وأوائل 1976[132]، وانقسام الجيش اللبناني في آذار 1976 وما تلاه من تغلب كفة حركة المقاومة الوطنية اللبنانية وحلفائها الفلسطينيين ومحاصرة معقل الكتائب في جبل لبنان؛ شعر الأسد، حسب باتريك سيل، بأن ثمة مؤامرة لتصفية القضية الفلسطينية، وأن الحرب الأهلية اللبنانية غطاء لمفاوضات فصل القوات في سيناء، وأن إسرائيل قد تجد سبيلًا للتدخل في هذه الحرب، سواء انتصر المسيحيون وأقاموا دولة، أو نجح الفلسطينيون وحلفاؤهم بقيادة كمال جنبلاط، فتدخل إسرائيل لمعاقبتهم أيضًا[133].

ولم يكن هنري كيسنجر المنحاز إلى إسرائيل ليقف مكتوف الأيدي أمام انتصارات اليسار، ولا سيّما أن السوفيات يدعمون الطرف المنتصر، وأن حربًا جديدة في الشرق الأوسط قد تقود إليها الحرب الأهلية اللبنانية، فتعرقل الخطط الأميركية في مباحثات السلام. يضاف إلى ذلك أن التهديدات الإسرائيلية بالتدخل في لبنان إن تدخلت سورية كانت أكثر من جدية، وقد نقلها السفير الأميركي في دمشق ريتشارد مورفي إلى القيادة السورية. لكن كيسنجر ارتأى أن السياسة الصحيحة ليست في تخويف الأسد من الدخول، بل تخويفه من عدم الدخول، وبدل أن يُقال له إذا دخلتَ فستدخل إسرائيل، يجب أن يُقال له إذا لم تدخل فستتدخل إسرائيل[134]. ويبدو أن ذلك الرأي هو ما أزال مخاوف الأسد الذي كان يردد بأن «الأميركيين هم أساس العلة، يحاولون التهويل عليَّ ليحولوا دون تدخلي في لبنان، يبحثون عن منعي من الحركة وتدويخي، ولكني سأعرقل مساعيهم.. إنهم رعاع»[135]!

وهكذا، يبدو أن الأسد ذهب إلى ما يريده كيسنجر منه في لبنان، أي أن يدفع كيسنجر الأسد إلى الصراع مع الحركة الوطنية اللبنانية وحلفائها الفلسطينيين ويمنعهم من الانتصار على المسيحيين لتفادي تدخل إسرائيل، وبذلك تتشوه سمعته عربيًا ويخيب أمل السوفيات فيه، ولكن الأمر كان مجرد التقاء المصالح، وبالنسبة إلى كيسنجر فإن انشغال الأسد في لبنان بجعل المفاوضات المصرية – الإسرائيلية تسير بهدوء.

إسرائيلية في مطار أثينا أواخر عام 1968. ومنها أيضًا عملية اغتيال لثلاثة قادة فلسطينيين في بيروت في ليلة 9 – 10 نيسان/ أبريل 1973. كما قامت إسرائيل بغارات انتقامية على طول الساحل اللبناني، بعد مقتل الرياضيين الإسرائيليين في ميونخ 1972، وغيرها.

(132) من أسوئها مجزرة الكرنتينا، الحيّ الفقير قرب مرفأ بيروت، حيث قتلت الميليشيات المسيحية (المارونية) مئات من اللبنانيين والفلسطينيين، غالبيتهم العظمى من المدنيين، غير بعيد عن مقر المجلس الحربي الكتائبي. يصف الصحفي جوناثان رندل مقاتلي الميليشيات بأنهم كانوا يتعاطون الحشيش، ويعلقون صلبانًا خشبية ضخمة حول أعناقهم ويعتمرون خوذات نازية، ويقتلون بقلب منشرح. وأدّى القصف العشوائي الذي قامت به القوات اليسارية على بيروت الشرقية إلى تنامي قوة الكتائب كرمز للمقاومة المارونية وإلى التفاف قوى سياسية حولها. انظر: جوناثان رَندل، حرب الألف سنة حتى آخر مسيحي، أمراء الحرب المسيحيون والمغامرة الإسرائيلية في لبنان، ص 26، 71. ثم تتالت سلسلة المجازر، فكانت مجزرة الدامور ردًا على مجزرة الكرنتينا، ومجزرة تل الزعتر ردًا على مجزرة الدامور.. إلخ.

(133) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 447 - 448.

(134) المرجع نفسه، ص 452.

(135) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 22. قد يبدو مثل هذا النقل لكريم بقرادوني عن الأسد غريبًا، ويشبه أحاديث قبضايات لبنان!

وردًا على اتهامات الفلسطينيين والحركة الوطنية اللبنانية، بأن ما قام به كان بالاتفاق مع الأميركان؛ شدد الأسد على أنه لا يقبل الضغوط، وأن ما يحدث في لبنان شأن عربي، لأن التاريخ واحد والمصير واحد. ولم يعترف الأسد بوجود تفاهم غير رسمي بينه وبين الإسرائيليين بوساطة أميركية حول الخطوط الحمر في لبنان، في حين إن السفير الأميركي في دمشق، تالكوت سيلي (1978 – 1981)، أشار إلى أن الولايات المتحدة قامت بدور الوسيط في صفقة طمأنت فيها إسرائيل على التدخل السوري في لبنان، إن لم تجتز القوات السورية خط نهر الليطاني في الجنوب[136].

أما المسيحيون فقد كانوا في وضع حرج في بداية عام 1976، فالقوات الفلسطينية – الجنبلاطية تتقدم في الجبل، وإسرائيل ليست جاهزة لتمدهم بالأسلحة اللازمة للانتصار، والمبعوث الأميركي دين براون مارسَ عليهم حربًا نفسية، مقترحًا نقلهم إلى الولايات المتحدة بالبواخر، وأن لا أحد في الغرب جاهز لمساعدتهم، فخيّرهم براون بين الرحيل عن لبنان أو الاستعانة بسورية[137].

في كل الأحوال، طمأنت أميركا السوريين بعدم معارضتها لتدخلهم في لبنان، وبأن إسرائيل لن تتدخل، واقتنع الإسرائيليون بفكرة إبعاد الجيش السوري عن الجولان وبأن ذلك سيضعفه، ووضعوا بعض الخطوط الحمر، مثل عدم عبور القوات السورية لنهر الليطاني وتحديد الأنشطة الجوية والبحرية وعدم إدخال صواريخ سام إلى لبنان[138]، ويعني ذلك، حسب باتريك سيل، أن هذه الشروط كانت بمثابة دعوة من الإسرائيليين لدخول القوات السورية[139]. حتى إن قلق الإسرائيليين والأميركيين كان منصبًّا على أن يعدل الأسد عن التدخل، فينتهي احتمال ضرب سورية للمقاومة الفلسطينية، من خلال الاتفاق بين المتحاربين (اجتماع كمال جنبلاط مع بشير الجميل) ومواصلة دمشق لمبادرتها السياسية، فتنتهي الحرب من دون تحقيق هدف إسرائيل، فصار المطلوب إطالة أمد الحرب الأهلية لحين حصول التدخل السوري[140].

في 27 آذار/ مارس 1976، اجتمع الأسد مع كمال جنبلاط في دمشق[141]، وكان اجتماعًا عاصفًا خرجا منه متخاصمين. فقد أمل جنبلاط بإمكانية النصر القريب على القوى المسيحية التي كانت تُدعى من قبله وحلفائه الفلسطينيين بالقوات الانعزالية[142]، واعتبر الأسد هذه الخطوة خدمةً لإسرائيل، وأنها تعرّض

---

(136) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، ص 68. باعتبار أنه ليس ثمة اتفاق مكتوب حول هذا الأمر، فقد تضاربت التوقعات حول الخط الذي يجب ألا تجتازه القوات السورية في الجنوب، إن كان نهر الليطاني أو نهر الأولي في صيدا.

(137) تم تجاوز هذه الخطوط الحمر مرتين، مرة من قبل السوريين حين أدخلوا صواريخ سام إلى البقاع عام 1981، ومرة عام 1982 حين اجتاحت القوات الإسرائيلية الجنوب وصولًا إلى البقاع. انظر: كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، ص 67.

(138) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، ص 68.

(139) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 454.

(140) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 514 – 515.

(141) اعتمد جنبلاط خليطًا من النظريات والأفكار، فهو اشتراكي وقومي ويساري وصديق الفلسطينيين والسوفيات وداعية لإصلاح النظام السياسي اللبناني.

(142) جاءت التسمية من اتهام الموارنة من قبل خصومهم بمحاولة عزل لبنان معنويًا واجتماعيًا، ومن ثم قوميًا، عن العالم العربي لصالح القومية اللبنانية (الفنيقية) ذات الطابع المسيحي والماروني خاصة، وقد شجعتهم على ذلك الامتيازات

سورية، التي تتميز بالتنوع الديموغرافي ذاته، للخطر. وعند استقباله لكريم بقرادوني، في 16 أيار/ مايو 1976، موفدًا من قبل الرئيس اللبناني المنتخب حديثًا إلياس سركيس، حذّر الأسد من قبول أي شرط مسبق يضعه جنبلاط لبدء الحوار، وشدد على ضرورة إشراك التجمّع الإسلامي الذي يضم شخصيات سنّية في طليعتها صائب سلام[143]، ما يعكس حدة الخلاف بين الأسد وجنبلاط في اجتماعهما المشار إليه أعلاه، ورغبة الأسد في ألا تستفرد الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة جنبلاط بالصوت الإسلامي، في مقابل الجبهة اللبنانية المسيحية.

ولم تُسفر اجتماعات الأسد مع ياسر عرفات في ربيع 1976 عن أي نتائج، وكان رأي الأسد أن الانتصار على المسيحيين في لبنان لن يخدم القضية الفلسطينية، وأن قتال المسيحيين العرب فضيحة لمنظمة التحرير التي تقاتل من أجل دولة علمانية ديمقراطية في فلسطين[144]. وكان عرفات، كجنبلاط، يتوقّع النصر القريب، وأن يثبت مواقعه في لبنان مدعومًا من قبل نصف اللبنانيين على الأقل.

حتى ذلك الوقت، كان التدخل السوري قد اقتصر على لواء من جيش التحرير الفلسطيني وقوات الصاعقة، للفصل بين المتحاربين في بعض الجبهات وتأمين انتخاب رئيس الجمهورية إلياس سركيس. وأرسلت سورية نحو 50 ضابطًا للمشاركة في اللجنة الأمنية وفروعها، التي انبثقت عن المبادرة السورية لحل الأزمة أواخر كانون الثاني/ يناير 1976، وجرى إهمالها بعد انقلاب العميد عزيز الأحدب قائد منطقة بيروت في 11 آذار/ مارس1976، فسحب السوريون ضباطهم من لبنان، باستثناء نقطة ارتباط البقاع. وأُدخلت بعض القوات الخاصة في 19 آذار/ مارس، وتمركزت على محور المصنع – صوفر من طريق دمشق – بيروت، وفي 9 نيسان/ أبريل، دفعت سورية بلوائي دبابات إلى الحدود في منطقة البقاع، وسط معارضة حادة من قبل كمال جنبلاط وحلفائه في الحركة الوطنية اللبنانية[145].

ثم حسم الأسد أمره، ففي ليلة 31 أيار/ مايو – 1 حزيران/ يونيو 1976، دخلت المدرعات السورية إلى البقاع[146]، وتقدمت بحذر وبطء في البداية لاستكشاف ردات الفعل الإقليمية والدولية[147]، ثم اشتبكت القوات السورية مع قوات تحالف جنبلاط – عرفات، وتمكنت من فك الحصار عن مدينة زحلة. استغلت القوات المسيحية التدخل السوري، وتحولت إلى الهجوم، فحاصرت مخيم تل الزعتر شرق بيروت 52 يومًا حصارًا وحشيًا، إلى أن سقط في 12 آب/ أغسطس، وقتل 3000 فلسطيني ذُبح معظمهم على يد

الفرنسية، ومنحتهم الأرجحية في التمثيل في صيغة 1943. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص 61. كما تحدثت الجهات المارونية آنذاك عن «الغرباء»، وكانت تقصد الفلسطينيين والسوريين.

(143) كريم بقرادوني، السلام المفقود (عهد إلياس سركيس 1976 – 1982)، ص 18.

(144) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 512.

(145) مصطفى طلاس، مرآة حياتي، الجزء الثالث، ص 1139، 1148.

(146) دخلت القوات السورية الرئيسة في 7 حزيران/ يونيو، حسب مصطفى طلاس. انظر: مصطفى طلاس، مرآة حياتي، الجزء الثالث، ص 1160.

(147) يقول كمال جنبلاط في «وصيتي» إن القوات السورية كانت تتقدم ثم تتوقف، لكي يقوم سياسيو دمشق باستطلاع اتجاهات الرأي العام العالمي وتسجيل مواقف القوى العظمى والمتوسطة. وكان عليهم أن يُسكتوا بلا كلل ولا انقطاع جميع المخاوف، وأن يضللوا مختلف الشكوك، قاضمين -في الحين ذاته وبحنكة بارزة- البلاد والعباد قضمة قضمة وقطعة قطعة. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص 27.

«النمور الأحرار» بقيادة داني شمعون[148] بعد سقوط المخيم[149]. وفي نهاية حزيران/ يونيو، خسر تحالف الحركة الوطنية بقيادة كمال جنبلاط ومحسن إبراهيم ومنظمة التحرير الفلسطينية المعركة، وباتت قواتهم تسيطر على 18% من مساحة لبنان، بعد أن كانت تسيطر قبل شهر على 82% من مساحته[150].

وبخلاف الرضى الأميركي الإسرائيلي، لاقى التدخل السوري استنكارًا عربيًا واسع النطاق، ولا سيما من مصر والعراق، وبالطبع من الحركة الوطنية اللبنانية، فقد كان ثمة توافق سياسي بين سورية وإسرائيل في ما يتعلق بدعم الموارنة والحصار البحري، لمنع وصول الأسلحة إلى الحركة الوطنية اللبنانية وحلفائها الفلسطينيين. وبنتيجة ذلك، هوجمت السفارات السورية في الخارج من قبل مؤيدي منظمة التحرير، وحشد العراق قواته على الحدود، وقطعت مصر علاقاتها بسورية، وهددت الدول الخليجية بقطع المساعدات، وغضب الاتحاد السوفياتي.

من جانب آخر، اهتز النظام من الداخل على خلفية الغضب الشعبي داخل سورية، وقام ثلاثة فلسطينيين باحتجاز رهائن في فندق (سميراميس) في دمشق، ثم شنقوهم علنًا. وردّ الأسد أيضًا بتعزيز نظامه من الداخل، من خلال تقوية القوات التي تحمي النظام كسرايا الدفاع وسرايا الصراع[151]. وتلقف أئمة الجوامع الغضب الشعبي، وأطلقوا مقولة: «ارتضيناك رئيسًا علويًا في سورية، ولكننا لن نقبل بك رئيسًا مارونيًا»، في إشارة إلى أن الأسد ضرب بمصالح السوريين والعرب عرض الحائط لصالح الموارنة الحاكمين في لبنان كما العلويين في سورية. ورد الأسد: «لا شيء يحرجنا في سورية، لقد أصبحت عقد الماضي وراءنا، وتحررنا من عقد الأقليات منذ زمن طويل»[152]. لكن ما سبق خلق بيئة مناسبة للتصعيد الإخواني بعد عام 1976.

في منتصف تشرين الأول/ أكتوبر 1976، هدأت المعارك، وعُقد مؤتمر للمصالحة في السعودية (قمة عربية مصغرة) واتُّفق على وقف إطلاق النار وتشكيل قوات الردع العربية بإمرة الرئيس اللبناني إلياس سركيس، كتغطية لوجود القوات السورية وبتمويل سعودي – كويتي، كما تألفت لجنة رباعية (مصر وسورية والسعودية والكويت) لتطبيق اتفاقية القاهرة خلال 90 يومًا[153]. وبسبب التوافق المصري – السوري – السعودي حول لبنان، وافقت القمة العربية الثامنة في القاهرة (25 تشرين الأول/ أكتوبر 1976) على ما تم الاتفاق عليه في الرياض، مع تحفّظ العراق.

---

(148) دور داني شمعون في المجزرة يعود لانتقامه لمجزرة الدامور، 20 كانون الثاني/ يناير 1976، وقد كانت الدامور معقلًا لكميل شمعون ونموره الأحرار.

(149) اعتبر جنبلاط بأن قادة دمشق أظهروا تسامحًا واضحًا إزاء المجازر التي ارتكبها الموارنة، بحجة أنهم يحاولون استمالة هؤلاء للقضية العربية، في حين أن التدخل السوري كان يهدف أساسًا إلى ضرب الفلسطينيين والحركة الوطنية واليسار اللبناني. وأن السوريين والموارنة تدفعهم رغبة متبادلة بالحفاظ على الذات، ما دفع السوريين إلى المحافظة على الكيان الماروني كرديف للكيان السياسي السوري الحالي. انظر: كمال جنبلاط، هذه وصيتي، ص 100.

(150) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 516.

(151) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 363 – 364.

(152) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 518.

(153) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 65.

لكن اللجنة الرباعية أخفقت، بسبب الانقسام داخلها حول آلية تنفيذ اتفاقية القاهرة بين الموقف السوري وباقي الدول، وبحلول منتصف 1977، كانت هذه اللجنة بحكم المنتهية. وتبعًا لمقررات القمة المصغرة في الرياض، دخلت قوات الردع العربية، ومعظمها من القوات السورية، إلى بيروت الغربية في منتصف تشرين الثاني/ نوفمبر، وأُعلنت نهاية الحرب الأهلية اللبنانية.

لم يفهم كثيرون تبريرات الأسد عن التدخل في لبنان، واعتُبرت سياساته خارجة عن إجماع العرب والأصدقاء. أما عدوا الأسد: جنبلاط وعرفات، فقد اغتيل الأول في 16 آذار/ مارس 1977، واتّهم السوريون بذلك، لكن ابنه وليد، الذي خلفه في الزعامة، قام بزيارة دمشق بعد فترة الحداد، وقال بأن خياراته كانت ثلاثة: إسرائيل وسورية والضياع، وقد اختار سورية. ونجا عرفات. ثم استقرت الأمور نسبيًا في لبنان حتى زيارة السادات للقدس خريف 1977، فتعكرت الأجواء من جديد وانقلبت التحالفات.

وانهارت حجج الأسد بأن الهدف من التدخل في لبنان كان حماية المسيحيين، والحيلولة دون التدخل الإسرائيلي منذ أواسط 1976، فلا المسيحيون – الموارنة اعترفوا بذلك[154] ولا الإسرائيليون اكتفوا بالتدخل السوري للجم الفلسطينيين. فبعد شهر من دخول القوات السورية، فتحت إسرائيل خطوط الدعم للموارنة عن طريق ميناء جونية، واحتضنت قوات الضابط السابق في الجيش اللبناني سعد حداد في جنوب لبنان، حيث فُتحت الحدود عمليًا من خلال ما سمي بالجدار الطيب. وهكذا، لم يبق ثمة صديق للسوريين في لبنان، وسقط الأسد في الفخ اللبناني[155].

ومع ذلك، بالنسبة إلى النظام السوري، فقد كان ثمة إيجابيات للتدخل السوري في لبنان، ومنها وقف الحرب في مراحل مختلفة وشرعنة التدخل السوري عربيًا في نهاية عام 1976، فاستقر الوضع الأمني نسبيًا بعد حرب السنتين. وحصل الوجود السوري على شرعية عربية ودولية إضافية، بعد اتفاق الطائف في شهر أيلول/ سبتمبر 1989، فصار للسوريين اليد الطولى في لبنان على المستويين الأمني والسياسي. وبالملموس، فقد أنقذ التدخل السوري المسيحيين في بداية الحرب، ولجم اليسار اللبناني، وكفّ يد الفلسطينيين عن لبنان، وحافظ، ولو شكليًا، على الكيان اللبناني، لصالح الأسد وحلفائه.

واستمرت الأحداث، رغم الإعلان عن انتهاء الحرب الأهلية، ففي عام 1978 حدث اشتباك بين الجيشين اللبناني والسوري قرب ثكنة الفياضية[156]، وساءت العلاقة بين الرئيسين الأسد وسركيس. وقُتل طوني فرنجية ومجموعة من مقاتليه في هجوم للقوات اللبنانية بقيادة سمير جعجع على معقله في إهدن، بتاريخ 13 حزيران/ يونيو 1978. واحتدمت المعارك في خريف 1978، بين القوات السورية والقوات اللبنانية (الكتائب)، في الأشرفية والضاحية الشرقية من العاصمة والمتن وكسروان. وبذلك تكون سورية قد خسرت كل الأطراف اللبنانية إلى هذه الدرجة أو تلك.

---

(154) في الوقت الذي كان السوريون يفكون الطوق عن القوات اللبنانية المتمثلة بالكتائب والنمور الأحرار، سمع كاتب هذه السطور، الذي كان يعمل في لبنان صيف 1976، عبارات كثيرة من سكان منطقة كسروان، تندد بالدخول السوري وتعلن عدم الثقة بالسوريين، وإنهم يريدون التعامل مع الغرب لا مع الشرق، في الإشارة إلى سورية والاتحاد السوفياتي.

(155) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 468.

(156) قتل 30 جنديًا سوريًا في هذا الاشتباك.

اتسمت دبلوماسية الرئيس سركيس بمحاولة إقامة توازن صعب بين الأطراف اللبنانية المتصارعة وبين سورية وباقي الدول العربية، ولا سيما مصر، لتفادي انعكاسات الخلافات العربية على الوضع الداخلي اللبناني الهش، ولكن مع علاقات مميزة أكثر مع سورية بحكم الجغرافية على الأقل. لذلك كان الرئيس سركيس يصطدم أحيانًا مع وزير الخارجية عبد الحليم خدام «الاستفزازي». ففي 13 – 14 أيار/ مايو 1979، وبعد محادثات صعبة مع خدام في بيروت، زار الرئيس سركيس الأسد في دمشق. وردًا على لوم الأسد لسركيس بأنه لا يقبض على الوضع الداخلي، أجاب سركيس بأن طبيعة الحكم في لبنان تختلف عن سورية، «فبإشارة منك أو كلمة واحدة، يجري التنفيذ فورًا، أما أنا فداخل دولتي دويلات»[157].

فهل كان الأسد يجهل الواقع اللبناني؟ بالطبع لا، ولكنه كان يريد الهيمنة على القرار اللبناني من خلال الرئيس سركيس، فهذا من طبيعة النظام الحاكم في سورية، فهو لا يتراجع إلا أمام نظام أقوى منه، وحتى مع نظام أقوى، فهو سيعاند حتى النهاية. أما في لبنان، فإنه سيزيح من يعارضه بأي طريقة، ولن يقبل بمعارض، ولو كان الرئيس اللبناني ذاته، وقد أثبتت مجريات الأحداث اللبنانية أن هذا الهدف قد تحقق بدءًا من رئاسة العماد لحود، وازداد مع رئاسة الجنرال عون.

العلاقات الأميركية السورية

انتُخب جيمي كارتر الديمقراطي رئيسًا للولايات المتحدة، في تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، وحدث انقلاب في السياسة الأميركية الخارجية لجهة كبح سياسة التنافس الكيسنجرية مع الاتحاد السوفياتي على مستوى جغرافية العالم، واهتمّ داعية حقوق الإنسان كارتر بالمظالم التي لحقت بالفلسطينيين وبحقوق العرب، فشكل ذلك صدمة لإسرائيل، الولد المدلل للسياسة الكيسنجرية. وكان على وزير خارجية كارتر، سايروس فانس، ومستشاره للأمن القومي، بريجنسكي، تنفيذ السياسات الجديدة.

كان كل ما يمكن أن يأمله الأسد، في ضوء السياسة الأميركية الجديدة، هو الاعتراف بنفوذه على لبنان والفلسطينيين والأردن، لضمان تشكيل جبهة ضد إسرائيل بعد ابتعاد مصر. بتعبير باتريك سيل، فإن الأسد أراد القول في رسالة التهنئة بمناسبة فوز كارتر: «اعترفوا بي كصاحب النفوذ في المنطقة، وسأحقق لكم السلام والاستقرار»[158]، ويُفهم من ذلك أيضًا أنه، بخلاف ذلك، سيثير المشاكل في المنطقة. ومن الناحية العملية، ونظرًا لعدم تقبّل مثل هذا الدور السوري الطموح، لا عربيًا ولا إسرائيليًا ولا أميركيًا، فقد تحققت رغبة الأسد فقط في السيطرة على لبنان حتى اغتيال الحريري (2005)، وبعد ذلك أيضًا من خلال حزب الله.

وكان لقاء الأسد مع كارتر في جنيف، 9 أيار/ مايو 1977، فرصة للتعارف واستكشاف النيّات، وأوحت نتائج اللقاء بإيجابية معقولة بخصوص السلام القائم على مقايضة الأرض بالسلام، ولكن كارتر اشترط، من أجل إشراك الفلسطينيين في مؤتمر جنيف للسلام، أن تعترف منظمة التحرير بالقرار 242 وبحق إسرائيل في الوجود. لكن فترة حكم كارتر انتهت، ولم يتحقق اشتراك الفلسطينيين ولا السوريين في عملية

(157) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 205 – 206.

(158) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 476.

السلام، ومن أسباب ذلك الضغوط الداخلية التي تعرّض لها كارتر، من جهة، وبناء موجة تفاؤل الأسد على الحديث في العموميات، مع إهمال كيفية معالجة التفاصيل العملية، من جهة ثانية[159].

أما العامل المؤثر الأهمّ، فقد حدث في الداخل الإسرائيلي، وتمثل بفوز اليمين بزعامة مناحيم بيغن، زعيم ميليشيا الأرغون، على حزب العمل في أيار/ مايو 1977، بما يعنيه ذلك من مقاومة شديدة لمشروع كارتر ولفكرة إرجاع الأراضي المحتلة عام 1967، ولا سيّما الضفة الغربية. من أجل ذلك، حشد بيغن ووزير خارجيته موشي دايان اللوبي الإسرائيلي في أميركا، وطلبت إسرائيل من الولايات المتحدة الالتزام بتعهدات كيسنجر لإسرائيل، واستشارتها في أي أمر يخص المنطقة قبل اتخاذ أي مواقف أو إجراءات. ومارس موشي دايان سياسة استفزازية ضد كارتر، فطالبه بالإعلان أنه ضد قيام دولة فلسطينية، وابتزه بنشر اتفاقيات ومراسلات إسرائيل وأميركا منذ عام 1967، فرضخ كارتر، مقابل تهدئة اللوبي الإسرائيلي في واشنطن[160]. ثم توقفت مساعي السلام الشامل، وعادت السياستان الأميركية والإسرائيلية للتركيز على مفاوضات السلام مع مصر، وقد أعادت الحياةَ إليها بقوة زيارة السادات المفاجئة إلى القدس في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977.

لم يعط الأسد الحجّة للأميركان ليتخلّصوا منه عسكريًا أو يقصفوه في عقر داره، كما فعلوا مع صدام حسين والقذافي، وكان يجد سبيلًا ما للتفاهم معهم في اللحظات الأخيرة، مناورًا بين رؤسائهم الذين يتبدلون ولا يتبدّل، وباحثًا عن نقاط التقاء بينه وبين صقور الجمهوريين منهم، كرونالد ريغان، ومستغلًا تسامح الديمقراطيين منهم، كجيمي كارتر. وكان الأميركيون يجدون أمامهم متطرفين في المنطقة يجب ترويضهم، وهنا يكون الأسد لهم عونًا كصدام حسين في العراق وميشيل عون في لبنان. وبتعبير كريم بقرادوني، فقد كانت سورية تسهر على «المجانين»، وتقبض من أميركا ثمن بناء «العصفورية»[161].

العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية

سمحت اتفاقية القاهرة (1969) بوجود مسلّح لمنظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات ومنطقة العرقوب جنوب لبنان، وبالقيام بالعمليات المسلحة ضد إسرائيل في المناطق الحدودية المتاخمة. وعلى الرغم من التعامل البارد والمقيّد مع المنظمة في سورية، فإن الأسد دعمها في لبنان بعناصر من الجيش مزودة بصواريخ أرض - جو تُحمل على الكتف (1973)[162]، ثم أغلق الحدود مع لبنان في أيار/ مايو من العام نفسه، بعد قصف الجيش اللبناني لمخيمات فلسطينية. لكن هدف الأسد كان أبعد من حماية الفلسطينيين، ولم يفتح الحدود حتى وقَّع اتفاقًا أمنيًا مع اللبنانيين للتنسيق، من ضمنه التضييق على الصحف اللبنانية المناوئة لسورية وإغلاقها، إذ كانت حرية لبنان هي المستهدفة لصالح أمن النظام[163].

---

(159) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 483.

(160) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 530 - 531.

(161) كريم بقرادوني، لعنة وطن من حرب لبنان إلى حرب الخليج، ص 119.

(162) خطاب حافظ الأسد في 20 تموز/ يوليو 1976.

(163) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 536.

وعلى الرغم من موقف الأسد شبه السلبي من قيادة منظمة التحرير، فقد عاد للتنسيق معها بعد حرب 1973، وكانت المنظمة قد حصلت على اعتراف عربي بأنها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين (تشرين الأول/ أكتوبر 1974)، وصارت تحصل على دعم مالي عربي ثابت، وتستورد أسلحتها مباشرة من الاتحاد السوفياتي. وعززت المنظمة علاقاتها مع الحركة الوطنية اللبنانية التي أنشأها كمال جنبلاط في عام 1969، وكان ذلك بداية لدخولها طرفًا في الصراع اللبناني الداخلي لدعم الجبهة المناوئة للمارونية السياسية الحاكمة في لبنان.

في بداية الحرب الأهلية اللبنانية، كانت منظمة الصاعقة وجيش التحرير الفلسطيني، اللذان يأخذان أوامرهما من سورية، هما أداتا خلط الأوراق لصالح الأسد في سعيه لإحداث نوع من التوازن يُحكم من خلاله سيطرته على مجريات الأحداث، لكن ذلك لم يجرِ بهذه السهولة، فقد انشقت وحدات من الصاعقة حين زُجّت هذه المنظمة ضد قوات الضابط اللبناني المنشق أحمد الخطيب.

بعد حرب 1982، تراكمت عوامل عدة أدت إلى حدوث قطيعة علنية بين الأسد وعرفات، ومنها انتقاد عرفات للنظام السوري لعدم كفاية دعمه للمقاومة الفلسطينية، ورفض عرفات نقل مقر إقامته إلى دمشق بعد خروجه من بيروت، فضلًا عن محاولات الأسد الحثيثة وغير المباشرة لتحجيم عرفات ومنظمة فتح. وسبقت ذلك محاولات الأسد لتشكيل جبهة ضد فتح، من الجبهتين الشعبية والديمقراطية ومنظمة أحمد جبريل والصاعقة، واشتكى عرفات إلى الأسد في 31 تشرين الأول/ أكتوبر 1977 من بيان وزّعته الصاعقة بهذا الصدد، وقد كان ثمة شكوك سورية بتزويد منظمة فتح الإخوانَ المسلمين بالسلاح[164].

ووصل الصراع الخفيّ إلى أوجه حين دعم السوريون انشقاق أبو موسى وأبو صالح عن فتح في البقاع، بما سمي فتح الانتفاضة. ولكن ليس بهذه البساطة، إذ كان الموقف في العلن غيره في السرّ، فقد أرسل الأسد رسائل إلى قادة فتح، أيار/ مايو 1983، يدعوهم فيها إلى إبداء الحكمة وتقدير الظروف التي تمر فيها سورية ومنظمة التحرير، وكلّف خدام بإعادة هيكلة منظمة فتح مناصفة، بين مؤيدي عرفات ومعارضيه، في حين فُتحت مخازن الذخيرة التابعة لفتح قرب دمشق للمنشقين. وفي 23 حزيران/ يونيو، أعلن عرفات أن القوات السورية قصفت مواقعه في سهل البقاع وقطعت عنها الإمدادات، وأن مشكلته مع سورية وليست مع أبي موسى، وأنه لن يعطي القرار الفلسطيني لسورية، فتمّ طرده من سورية والمناطق الخاضعة لسيطرة القوات السورية في لبنان[165].

وفي بداية شهر آب/ أغسطس 1983، أعلنت الإدارة السياسية في الجيش أن الاقتتال الفلسطيني في البقاع يشكل تهديدًا للقوات السورية، وأنه لا بد من وضع حد لعرفات وإلى الأبد[166]. استشعر عرفات الخطر وهرب إلى طرابلس، 18 أيلول/ سبتمبر، حيث يوجد 2000 من مسلّحيه في مخيّمي البداوي ونهر البارد، فضلًا عن مناصرين من الأصوليين الإسلاميين، ثم لحق به جنوده من البقاع تحت جنح الظلام، نهاية الشهر نفسه.

(164) حديث حنا بطاطو مع أبو إياد، في 11 تموز/ يوليو 1985. انظر: حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 555 - 557.

(165) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 558 – 559. رواية بطاطو هذه منقولة عن مقابلاته مع قادة فلسطينيين في تونس من جماعة عرفات في عامي 1985 و1993.

(166) الإدارة السياسية، النشرة الأسبوعية، العدد 31، 2 آب/ أغسطس 1983.

وفي بداية شهر تشرين الثاني/ نوفمبر 1983، وبعد تصريح للعميد طارق الخضراء قائد جيش التحرير الفلسطيني بانضمامه إلى مناوئي عرفات، شُنّ هجوم واسع مدعوم بقصف مدفعي سوري على مواقع عرفات[167]، فاضطر بعد ثلاثة أسابيع إلى مغادرة طرابلس بحرًا مع مقاتليه. ومرة أخرى، حصل نوع من التوافق السوري – الإسرائيلي لضرب عرفات، عسكريًا وسياسيًا، ففي حين رغب الأسد في السيطرة على القرار الفلسطيني، حاولت إسرائيل دفع عرفات إلى التطرف من أجل تسهيل عملية القضاء عليه. حينئذٍ، قام عرفات بالتقارب مع مصر والاجتماع مع حسني مبارك فور خروجه من طرابلس، في محاولة لم يتفق عليها الفلسطينيون للهروب مرة أخرى من هيمنة الأسد.

وفي 11 شباط/ فبراير 1985، اتفق عرفات والملك الأردني حسين على القيام بمبادرة سلام، مقابل الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل 1967، وفسّرها الأسد كمحاولة لتحييد سورية، فشجع على تشكيل جبهة الإنقاذ الوطني الفلسطيني، في 25 آذار/ مارس عام 1985، من المنشقين عن فتح والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والقوى الفلسطينية المؤيدة لسورية. وفشلت المبادرة الفلسطينية الأردنية بسبب معارضة الولايات المتحدة بصورة أساسية[168].

ولم تكن حرب المخيّمات التي شنتها حركة أمل الموالية لسورية بين عامي 1985 و1988 بعيدة عن الصراع بين الأسد وعرفات، مع أن سورية اعتبرتها حربًا لبنانية داخلية[169]. ومن نتائج هذه الحرب عودة الفصائل الفلسطينية للتوحّد نسبيًا، وتحسّن العلاقة الفلسطينية – المارونية، وتسهيل القوات المارونية التابعة للرئيس اللبناني أمين الجميل مرور الأسلحة إلى الفلسطينيين في حرب المخيمات، عن طريق مرفأ جونية. ونظرًا لعدم قدرة منظمة أمل على حسم المعركة، دخلت القوات السورية مرة أخرى إلى بيروت الغربية، في شباط/ فبراير 1987، واستمرّ حصار أمل للمخيمات حتى مطلع عام 1988.

وبعد انطلاق الانتفاضة الفلسطينية عام 1987 وتمثيلها شرعيًا من قبل منظمة التحرير، صار من الصعب تجاهل المنظمة أو الهيمنة عليها، وانخرطت قوى فلسطينية جديدة إسلامية التوجّه في الصراع، كالجهاد الإسلامي (1988) وحركة حماس (1990)، إلى جانب قوى منظمة التحرير الفلسطينية. وأعلن عرفات في خطاب أمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، 13 كانون الأول/ ديسمبر 1988، قبوله القرارين 242 و338، ودعا قادة إسرائيل إلى «سلام الشجعان». واعتبر الأسد ذلك نوعًا من التنازل، وأن القضية الفلسطينية هي قضية العرب جميعهم[170]، ولم تعترف سورية بالدولة الفلسطينية التي أعلنها المجلس الوطني الفلسطيني في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988. وفي كل الأحوال، لم يحصل عرفات على شيءٍ يذكر من خطابه ذاك.

---

(167) ينقل حنا بطاطو عن أحمد سليمان الأحمد، ابن العلامة سليمان الأحمد شيخ مشايخ العلويين، أن رجال المدفعية العلويين إبان المعركة ضد عرفات وعدوا هذا الأخير بأنهم سيسددوا نيرانهم إلى البحر، ويبدو أن ذلك، إن صحت الرواية، قد تم بتأثير من أحمد سليمان الأحمد الذي كان قد أنشا حزبًا هو الحزب الوطني الديمقراطي. انظر: إفادة أحمد سليمان الأحمد إلى صحيفة الوطن العربي، باريس، آب/ أغسطس 1988. من الصعب قبول هذه الرواية من دون تحفظات جدية.

(168) كانت الإدارة الأميركية وقتها تعارض منظمة التحرير وقيام دولة فلسطينية مستقلة وعقد مؤتمر دولي للسلام، أو ما سُمّي "اللاءات الثلاث".

(169) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 569.

(170) غالبًا ما يلجأ الأسد إلى الحديث القومي والعروبي عندما تعترض خططه العملية عقبات جدية.

وانتقل عرفات في عام 1988 لدعم الجنرال ميشيل عون المدعوم من قِبل العراق أيضًا. لكن حدثت أمور غيّرت المسار، منها توقيع اتفاق الطائف (تشرين الأول/ أكتوبر 1989)، وانتصار القوات السورية على عون (تشرين الأول/ أكتوبر 1990)، وتوقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق بين الحكومتين السورية واللبنانية (أيار/ مايو 1991). وكانت الحكومة اللبنانية قد ألغت اتفاقية القاهرة لعام 1969 في حزيران/ يونيو 1987.

ويستنتج حنا بطاطو، من علاقة الأسد بـ (فتح) بين عامي 1966 و1997، أن الأسد كان أستاذًا في التفريق بين الخصوم، وقائدًا ذا موهبة خاصة في التكتيكات السياسية، وأنه قام في لبنان، الذي كان مسرحًا للصدامات مع فتح، بتقديم الدعم أو توجيه الضربات بصورة مباشرة أو بطرق ملتوية، كما فعل مع باقي الأطراف اللبنانية، فشقّ صفوف كلّ طرف مُضعفًا الفريقين معًا، ومغيّرًا ميزان القوى لمصلحته، ولكن التفريق بين الفصائل واستخدامها لم ينجح في كل الحالات، كما في حرب المخيمات. أخيرًا، استعادت سورية ومنظمة التحرير علاقتهما في أيار/ مايو 1991، من أجل التنسيق حول مؤتمر مدريد للسلام، بعد تطورات عالمية ومحلية أضعفت الجانبين(171). وفي نهاية المطاف، مضى عرفات في حال سبيله في محادثات أوسلو السرية مع الإسرائيليين عام 1993.

المشرق العربي بديلًا عن القومية العربية

بعد اتفاقية كامب ديفيد، تحوّل الأسد من التفكير السياسي المستند إلى القومية العربية، إلى حصر اهتمامه بالمشرق العربي، فبات أقرب إلى قومي سوري من كونه بعثيًا. ومهما يكن، فقد التقت مصلحة الأسد كبعثي مع سياسة القوميين السوريين، وبات الطرفان أقرب إلى بعضهما، وتمثل ذلك بنوع من المصالحة مع الحزب القومي السوري الاجتماعي في السبعينيات، بعد قطيعة مستمرة منذ اغتيال عدنان المالكي عام 1955. وفي كل الأحوال، فإن تركيز الجهود على سورية الطبيعية يُعدُّ هدفًا أكثر واقعية وأقلّ رومانسية من سياسة حزب البعث القائمة على لمّ شتات العرب من المحيط إلى الخليج، أو أنها الخطوة الأولى لتحقيق وهم الوحدة العربية على أقل تقدير!

لكن سياسة الأسد لإعادة توحيد سورية الكبرى فُهمت كضرب من الهيمنة من قبل الأشقاء، اللبنانيين والأردنيين والفلسطينيين، وانتهت إلى عكس المراد، فخوّفت الأردن وجعلته يلجأ إلى إسرائيل والولايات المتحدة في أكثر من مناسبة، وقادت اليسار العروبي اللبناني لمقاومة التدخل السوري في لبنان عام 1976، ودفعت الموارنة للاستعانة بإسرائيل منذ عام 1978، وأبعدت منظمة التحرير بقيادة عرفات عن سورية(172).

---

(171) وأهمها انهيار الاتحاد السوفياتي وما ارتبط بذلك من توقف تزويد سورية بالأسلحة، وتدمير قدرات العراق العسكرية في حرب تحرير الكويت وما أحدثه ذلك من ميل الكفة أكثر فأكثر لصالح إسرائيل، وقطع المساعدات الخليجية عن منظمة التحرير بعد وقوف عرفات إلى جانب صدام حسين، وهجرة اليهود السوفيات الكثيفة إلى إسرائيل، وتفاقم الأزمة المعيشية للفلسطينيين، وبروز الدور المنافس لحركة حماس بخدماتها الاجتماعية وتمويلها الذي لم ينقطع، وعدم فائدة تنازلات عرفات بين عامي 1988 و1990.

(172) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 498.

لكن، لماذا كلّ هذا الجموح الأسدي نحو تحقيق إنجازات إقليمية؟ يكمن الجواب عن هذا السؤال، جزئيًا على الأقل، في طبيعة السياسة الداخلية التسلطية للنظام، فهو لا يرى في البلدان المجاورة (الأشقاء الصغار) إلا مساحات للهيمنة والنفوذ يجب إبقاؤها تحت السيطرة لتأييد سياسات الأسد حين يتطلب الأمر، فضلًا عن تحويل انتباه السوريين، المشبعين بالعواطف القومية، إلى قضايا خارجية. إنها السياسة المغامرة التي ستأكل أبناءها في نهاية المطاف.

في الواقع، لم تنجح سورية الأسد لا في الحرب ولا في المفاوضات، بينما نجحت مصر في استثمار الحرب من أجل مفاوضات مثمرة، ولو بثمن تحملها بعض العزلة مؤقتًا في محيطها العربي. صحيح أن مسألة الجولان كانت أعقد وأهمّ إستراتيجيًا وأمنيًا بالنسبة إلى إسرائيل، لكن مفاوضات النصف الثاني من التسعينيات أثبتت أن ثمة همومًا أخرى للأسد تتمثل بتوريث السلطة وبناء سلالة حاكمة، كسابقة في تاريخ سورية.

بعد خروج مصر من ميدان الصراع العربي – الإسرائيلي (1978)، وفشل محادثات الوحدة مع العراق (1979)، طرح الأسد مفهوم **التوازن الاستراتيجي** مع إسرائيل، وقادته مخاوفه من عزلة سورية إلى توقيع معاهدة الصداقة السورية – السوفياتية المؤجلة في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1980 [173]. ولكن تبيّن أن إسرائيل، التي تعهدت الولايات المتحدة بضمان تفوقها النوعي على العرب جميعهم، لن تسمح بالوصول إلى مثل هذا التوازن الإستراتيجي، لامتلاكها قوة جوية ضاربة بوسعها تدمير أي مشروع إستراتيجي يهدد أمنها، سواء أكان في سورية أم في غيرها[174]. وتبدد الحلم السوري بالتحوّل إلى قوة إقليمية فاعلة عسكريًا.

العلاقات السورية - المصرية بعد زيارة السادات للقدس

حدثت القطيعة النهائية بين الأسد والسادات، في 17 تشرين الثاني/ نوفمبر 1977، حين حضر السادات إلى دمشق ليقنع الأسد بفائدة علاقاته المباشرة مع إسرائيل، أو ليكسب صمت الأسد على الأقل، ولكنه فشل في الحالتين. لم يكن الأسد من النوع الذي يجعله يقبل أو يمارس مثل هذه البهلوانيات السياسية، في حين إن السادات كان مستعدًا لفعل أي شيء لإرضاء الأميركان والإسرائيليين، فقد كانت خطوة السادات تحمل نوعًا من قلة احترام لشخص السادات نفسه ولمصر الوطن، ولن يغامر الأسد بأن يتعرّض لمثل هذا الموقف، فصار الافتراق حتميًا بين الرئيسين. من جهة ثانية، كانت طموحات الأسد تتجه نحو بناء قوة سورية الإقليمية على حساب الدول التي انفصلت عن سورية الأم أو بلاد الشام، وإن انكفاء الدور المصري قد يحيل الأسد إلى بطل قومي كقائد لجبهة الصمود والتصدي العربية.

وكان من الواضح اختلاف طريقتي الرجلين في السياسة والحياة، وقد ضاق السادات ذرعًا بمناورات الأسد وشروطه للبدء في المفاوضات وميله للتنظير وربّما لفرض الرأي، بخلاف وجهة نظر السادات وشخصيته العملية والاستعراضية والمغامرة، التي تُوّجت بزيارة القدس، مدفوعًا بالحالة المعيشية

(173) ولكن لماذا الخوف دائمًا من عزلة سورية؟ ربما كانت سورية الأسد هي من تعزل نفسها من خلال سياسة الهيمنة على دول الجوار وإثارة المشاكل للدول الأخرى التي تشكل خطرًا عليها، كالولايات المتحدة وإسرائيل. لم تقدم مثل هذه السياسة أي فائدة لسورية، غير تشتيت الانتباه عن المشاكل الداخلية، ومنها سياسة القمع وكم الأفواه.

(174) دمرت إسرائيل مفاعل تموز النووي العراقي عام 1981، ومفاعل الكبر السوري في منطقة دير الزور عام 2007.

البائسة للمصريين وعدم كفاية المساعدات الخليجية. وإذا كانت الأمور بخواتيمها، فقد حقق السادات الكثير، أما أنه كان يمكن أن يحقق أكثر من ذلك، فذلك أقرب إلى التمني في ضوء موازين القوى السائدة. ينقل كريم بقرادوني عن الأسد قوله لوفد زائر: «الذي أراه أن المهمّ ليس إعادة قطعة من الأرض إلينا، بل الأهم هو الطريقة التي تُعاد بها هذه الأرض»... و«من الأفضل لنا أن تبقى أرضنا محتلة من أن نستعيدها على حساب كرامتنا الوطنية»[175]. فهل بقاء الأرض محتلة لا ينتقص من الكرامة الوطنية؟

تبقى قوة السادات من قوّة مصر، التي لا يمكن لبقية العرب، وخاصة سورية، أن يحاربوا إسرائيل المدعومة من قبل الولايات المتحدة بدونها، بينما حاول الأسد إعادة بناء توازن القوة مع إسرائيل وفشل في ذلك، وانتقل من سياسة التوازن الاستراتيجي إلى الردع الاستراتيجي، ولم تتحقق لا هذه ولا تلك، وبقيت الجولان محتلة، في حين عادت سيناء بالكامل إلى مصر. في كل الأحوال، حررت القطيعة مع سورية السادات من عبء كبير، وصار بوسعه الانطلاق من دون التفكير بالأسد وسورية.

وانفلتت وسائل الإعلام السورية بحملة واسعة ضدّ السادات ووصفته بالخائن، ما يذكّر بأسوأ مراحل العلاقات بين البلدين، كما في الحملة الإعلامية المصرية على سورية، في مرحلة الانفصال، وعقب ثورة 1963. لكن ليس من المضمون أن توافق إسرائيل على موضوع الحلّ الشامل، حتى لو وافق الساداتُ الأسدَ فيه، فهي الطرف المنتصر في كلّ الحروب حتى في حرب 1973. لقد كانت إسرائيل لعنة للمنطقة العربية، ولكن اللعنة الأكبر هي التخلّف والفقر وغياب التنمية المتوازنة والديمقراطية.

ومضت المفاوضات المصرية – الإسرائيلية برعاية أميركية قدمًا، رغم كل العقبات، وجرى التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد في أيلول/ سبتمبر 1978، وعلى اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية في 26 آذار/ مارس 1979، وكانت حصة الفلسطينيين منها اتفاقية ملحقة تعطيهم بعض الحكم الذاتي من دون تفاصيل، وكانت المحصلة بالنسبة إلى سورية هي الصفر[176]. وضعت اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية الأسد في وضع حرج، فقد أصبح مهددًا عسكريًا بهجوم إسرائيلي، وسياسيًا بالعزلة، فاستبق احتمال عزلته بمحاولة عزل مصر، حتى لا يتعمم نموذج السادات في الصلح مع إسرائيل[177].

جمع الأسد أصدقاءه في طرابلس الغرب (ليبيا والجزائر واليمن ومنظمة التحرير الفلسطينية)، في 5 كانون الأول/ ديسمبر 1977، لتشكيل «جبهة الصمود والتصدي»، فلم تقدّم غير الضجيج الإعلامي، أو الملاكمة الوهمية، بتعبير باتريك سيل[178]. وحتى الاتحاد السوفياتي لم يكن من الممكن الاعتماد عليه بسهولة بعد اعتراضه على التدخل في لبنان وتقنينه لواردات الأسلحة إلى سورية، واحتاج الأمر إلى العديد من الزيارات المتبادلة خلال سنة ونصف، وإلى بعض التسهيلات للأسطول السوفياتي حتى عاد تدفق الأسلحة من جديد.

وكانت العلاقة مع العراق في أسوأ حالاتها، ولم يمض وقت طويل حتى أدرك السوريون والعراقيون ضرورة العمل معًا، وجرت المصالحة في تشرين الأول/ أكتوبر 1978، تمهيدًا لمؤتمر القمة العربي في

(175) كريم بقرادوني، السلام المفقود، ص 140.

(176) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 499.

(177) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 533.

(178) باتريك سيل، الأسد والصراع على الشرق الأوسط، ص 503.

بغداد، 5 تشرين الثاني/ نوفمبر. نجح المجتمعون في تطويق مصر، وحين تم توقيع اتفاقية السلام المصرية – الإسرائيلية بعد أشهر عدة، كان العرب جاهزين لقطع العلاقات مع مصر وطردها من الجامعة العربية ونقل مقرها إلى تونس. أما العلاقة السورية – العراقية، فصمدت حتى منتصف عام 1979، لتعود قيادتا البلدين وإعلامهما إلى كيل التهم المتبادلة، ووصل الأمر إلى حد تبادل العمليات التخريبية وإغلاق الحدود.

وعند اجتياح القوات الإسرائيلية جنوب لبنان، في آذار/ مارس 1978 (عملية الليطاني)، ردًا على اختطاف حافلة إسرائيلية[179]، كانت سورية في أضعف حالاتها ضد إسرائيل، ولم تتدخل القوات السورية، واكتفت بتعزيز الدفاع عن دمشق من جهة البقاع. وكانت التقارير قد أشارت إلى انخراط واسع لضباط وجنود الجيش السوري في لبنان (وصل عددهم إلى نحو 30 ألف) بعمليات الفساد والتهريب والتصرفات غير القانونية مع اللبنانيين، فتشابهت ممارسات الجيش السوري مع ما تفعله الميليشيات الأخرى[180].

خرجت إسرائيل من لبنان بعد ثلاثة أشهر من بدء العملية، بعد إقامة شريط حدودي بقيادة سعد حداد، كما تعززت علاقاتها العسكرية بقوات الجبهة اللبنانية عن طريق مرفأ جونية. وأرادت إسرائيل من خلال عملية الليطاني، الأكثر عنفًا[181]، التأكد من عزل مصر عن مجريات الصراع العربي - الإسرائيلي والتزام السادات بمفاوضات السلام.

النزاع السوري - العراقي وتشعباته

ربطت سورية بالعراق علاقة معقدة منذ الخمسينيات، حين باعدت بينهما الأحلاف السياسية، فبينما كان العراق جزءًا من حلف بغداد، مالت الكفّة في سورية نحو الحلف المصري – السعودي، ثم المصري بعد عام 1956، وذلك على الرغم من محاولات الحزب القومي السوري لدفع سورية باتجاه حلف بغداد، والتي توجت بمحاولة انقلاب [182]1956، فضلًا عن علاقة أوساط مهمة من حزب الشعب بالحلف المذكور.

لكن الصراع العقائدي الأهم هو الذي حصل بين سورية والعراق، بعد انشقاقات حزب البعث أواخر الستينيات (1968) وهروب القيادة القومية وأهم زعماء البعث (ميشيل عفلق) إلى العراق، بعد نجاح الانقلاب العسكري البعثي في 17 تموز/ يوليو 1968 واستيلاء حزب البعث على السلطة، فتكرّس العداء بين قيادتي البلدين. وعلى الرغم من محاولات رأب الصدع في أثناء حرب 1973، فقد بقيت بعض

(179) عملية كمال عدوان التي قامت بها فرقة دير ياسين الفلسطينية، بقيادة دلال المغربي، في 11 آذار/ مارس 1978، وأدت إلى مقتل 37 مدنيًا إسرائيليًا وتسعة مقاتلين فلسطينيين، منهم دلال نفسها.

(180) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 535.

(181) قتل 2000 مدني في هذه العملية، وتم تهجير مئتي ألف آخرين.

(182) اشترك في هذه المحاولة الانقلابية الضابط السوري محمد معروف، المقرّب من الحزب القومي الاجتماعي السوري، والضابط غسان جديد، القيادي في الحزب المذكور، والأمير حسن الأطرش في السويداء، وبالتعاون مع السلطات العراقية بحجة الوقوف في وجه المد الشيوعي في المنطقة.

الخلافات التي لم يجر تذليلها حول مرور أنابيب النفط العراقية عبر سورية منذ الخمسينيات، وحول اقتسام مياه الفرات في السبعينيات والثمانينيات.

ثم أصبح العداء مستحكمًا بين الزعيمين حافظ الأسد وصدام حسين، بعد أن استولى الأخير على السلطة من أحمد حسن البكر الذي كان قد وقّع ميثاق العمل القومي المشترك مع الأسد في تشرين الأول/ أكتوبر عام 1978، ثم تطور هذا الميثاق إلى اتفاق حول إقامة دولة اتحادية سورية – عراقية. كانت دوافع الأسد جلية من هذا الاتفاق، للتعويض عن فقدان مصر بعد التوقيع على اتفاقية كامب ديفيد ربيع 1979، بينما حاول البكر قطع الطريق على صدام حسين للوصول إلى السلطة، حيث تضمّن الاتفاق أن يكون البكر رئيسًا للدولة الاتحادية، في حين يصبح الأسد أمينًا عامًا لحزب البعث، لكن صدام قال: «إن الرئيس يريد بيعنا لحافظ الأسد»[183].

بعد استقالة البكر وتوليه منصب الرئاسة، 16 تموز/ يوليو 1979، عقد صدام حسين مؤتمرًا تحدث فيه عن مؤامرة سورية ضده، فألغى الاتفاق الاتحادي السوري – العراقي، وأعدم كل من عارض استيلاءه على السلطة بما عُرف بحادثة قاعة الخلد في 22 تموز/ يوليو 1979.

من هذه العلاقة المضطربة بين النظامين، ولا سيما بعد أن دعم العراق بقوة الإخوان المسلمين، يمكن فهم التحول السوري نحو إيران الخميني ودعم نظامه ضد العراق، حيث انبرى الإعلام السوري، منذ اللحظات الأولى لسيطرة الخميني على السلطة، للترحيب بثورة الخميني. وكان موسى الصدر، الإيراني المقيم في لبنان، قد وقف إلى جانب الأسد عند توليه الحكم في إعلان أن الطائفة العلوية جزء من الشيعة، لذا فإن الأسد، العلوي، صار مسلمًا شيعيًا وبوسعه أن يحكم، وذلك بعد أن تم إدخال مادة في دستور 1973 تقول بأن رئيس الدولة يجب أن يكون مسلمًا، رضوخًا للاحتجاجات السنية. كما خدم الصدرُ الأسدَ عند التدخل السوري في لبنان عام 1976، حين نأى بطائفته بعيدًا عن التحالف مع جنبلاط، زعيم الحركة الوطنية اللبنانية، لدوافع مذهبية – سياسية على الأرجح.

ولم يكن للمعارضين السوريين المقيمين في بغداد أيّ مصلحة في تقارب البلدين، مخافة أن يصبحوا ضحية هذا التقارب، وكذلك كان حال المعارضين العراقيين في دمشق. ومنذ أن استقر ميشيل عفلق وقيادته القومية في بغداد (1968)، أصبح البلدان في نزاع دائم، وإن اختفى أحيانًا فإنه لم يلبث أن يعود من جديد وبقوة أكبر[184].

واستمر التراشق الإعلامي بين البلدين، ومنه حول دور القوات العراقية في حرب 1973، فبينما سخرت وسائل الإعلام السورية من دور العراق في هذه الحرب، تحدثت وسائل الإعلام العراقية عن إنقاذ جبهة الجولان. وفي الحديث عن النقاط الخلافية، استخدم إعلام البلدين أقسى عبارات التجريم والتخوين والتآمر. وكان يسهل على العراق المزاودة على سورية بشأن الصراع مع إسرائيل، كونه ليس دولة مواجهة ولم يخسر أراضي، بينما انصبّت الاتهامات السورية للعراق على تنازله عن سيادته على شط العرب لصالح إيران عام 1975. ترافق ذلك مع اعتقالات لأنصار العراق في سورية من مدنيين

(183) حرب البعثيين، كواليس وخفايا الصراع بين حافظ الأسد وصدام حسين تتكشف، مقال على موقع العربي في 13 آذار/ مارس 2023، شوهد في 7 كانون الثاني/ يناير 2024. https://t.ly/T8nuT

(184) Kienle, Eberhard: Ba'th v. Ba'th, the conflict between Syria and Iraq, London, 1987.

وعسكريين، وقدمت سورية الدعم لجماعة الطالباني الكردية في شمال العراق، فسحب الأخير سفيره من دمشق، ولم تعد العلاقات حتى عام 1977 بعد زيارة السادات للقدس.

مدفوعًا بعزلة عربية متزايدة حدّت كثيرًا من خياراته القومية، وبعد مصاعب في السيطرة على بلدان سورية الكبرى اقتصرت على بسط نفوذه على لبنان، وقف الأسد إلى جانب الثورة الإيرانية التي لم تلبث أن عبرت عن نفسها كثورة فارسية بغطاء ديني شيعي. وكان الخميني قد عاش في سورية أشهرًا عدة بعد أن طرده صدام حسين من العراق عام 1978، قبل أن يغادر إلى فرنسا ويعود منها في 11 شباط/ فبراير 1979 إلى طهران بعد قيام الثورة.

لم تُفهم خطوة الأسد هذه عربيًا، وعراقيًا بالطبع، مثلما لم يُفهم التدخل في لبنان عام 1976. ربما كان صراع الأسد مع الإخوان المسلمين قد دفعه للتحالف مع الخميني، في محاولة للاستقواء بإيران الشيعية للوقوف في وجه معظم الدول العربية التي كانت تؤيد الإخوان، أو تقف موقف المتفرج. وكان وقوف الشاه إلى جانب إسرائيل من الأسباب التي جعلت الأسد مرتاحًا لسقوطه، مقابل عداء الخميني السافر لإسرائيل (قطع العلاقات معها) ووصف داعمتها الولايات المتحدة بالشيطان الأكبر. فقد كانت وجهة نظر الأسد أن إيران يمكن أن تحل محل مصر في الصراع ضد إسرائيل، لكنّ ذلك كان خطأً استراتيجيًا ألحق الضرر بعلاقات سورية العربية، نظرًا لأهداف إيران المتباينة التي كانت تتمدد على حساب الصراع العربي – الإسرائيلي (تصدير الثورة).

ومنذ الثمانينيات، أصبح التحالف مع ممثلي شيعة إيران ولبنان من صلب الإستراتيجية السورية، في حين رأى العراق بأن الخميني لا يقل خطرًا عن الشاه، ويخفي نزعة قومية فارسية للهيمنة، وأنه يحاول تحريض شيعة العراق على النظام القائم، وبالفعل كان النظام العراقي في مأزق حقيقي بين الشيعة الموالين لإيران في الجنوب، والأكراد المتمردين في الشمال[185].

وما إن بدأ صدام هجومه على إيران في 22 أيلول/ سبتمبر 1980، حتى اعتبر الأسد ذلك حماقة، من منطلق أن الخميني يعادي إسرائيل ولا مصلحة عربية في ذلك، ويبدو أن الأسد خاف من أن ينتصر العراق وتصبح سورية بين فكي كماشة العراق وإسرائيل. ومن المؤكد أن الحرب أضرت بالشعبين العراقي والإيراني، وقلصت من القدرات العربية، لكن كانت ثمة مصلحة للأسد بالحد من طموحات صدام حسين منذ عام 1974، من خلال التعاون حتى مع نظام الشاه، وليس الخميني فقط، وكان قد حصل على قرض ميسر من إيران الشاه قدره 150 مليون دولار[186]. من جهة ثانية، حاولت تقارير حزبية سرية تلطيف موقف الأسد المؤيد لإيران الخميني، فأشارت إلى أن السياسة السورية ليست ساذجة لتسمح بسقوط نظام البعث في العراق، أو أن يقوم على حدودها نظام تابع للرجعية الإيرانية، وإن السياسة السورية موجهة ضد الزمرة التكريتية ولا تفرط بالمكاسب القومية للعراق[187].

(185) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 634 – 635.

(186) حنا بطاطو، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، ص 520.

(187) تقرير سري للغاية عن العلاقات السورية الإيرانية: حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، تقرير، 18 آذار/ مارس 1981.

وكان رد العراق حاسمًا بقطع العلاقات مع سورية في 12 تشرين الأول/ أكتوبر 1980، وقام الأسد بدوره بإغلاق الحدود مع العراق وأنبوب النفط العراقي المار عبر الأراضي السورية، مستعيضًا عن النفط العراقي بالنفط الإيراني وبأسعار تفضيلية. ورد صدام ببناء خط نفط يصب في خليج جيهان التركي، فحرمت سورية من الموارد المهمة لمرور النفط العراقي عبر أراضيها.

كانت إسرائيل متضررة بالفعل من الثورة الإيرانية، وكانت تستخدم علاقاتها مع الشاه لتحجيم العراق ومنعه من الالتفات نحو الجهة الشرقية، ومن ضمن ذلك دعم المتمردين الأكراد في الشمال، وصارت تراقب علاقات سورية المتنامية مع إيران الخميني. واستغلّت إسرائيل حاجة إيران لقطع الغيار لأسلحتها الأميركية لتبيعها إياها وتنقلها إليها بصورة سرية، بالاتفاق مع الأميركيين، ومصلحتها في ذلك إذكاء نار الحرب. سميت هذه العملية السرية بعد انكشافها عام 1988 بفضيحة إيران – كونترا[188] أو إيران - جيت.

وامتدّ الخلاف السوري – العراقي إلى لبنان. وكان العراق بموارده النفطية في السبعينيات قوة إقليمية تحاول منافسة مصر على زعامة العرب وتفرض نفوذها على لبنان ومنظمة التحرير الفلسطينية، فاصطدم النفوذ العراقي بالنفوذ السوري بعد تدخل سورية في لبنان، واستمرّ التنافس بينهما حتى عام 1990. وكان التقارب بين الدولتين قد حصل بين عامي 1978 و1979، لمواجهة تداعيات اتفاقية كامب ديفيد وتشكيل جبهة مشرقية، فانعكس ذلك على لبنان استقرارًا نسبيًا في تلك الفترة.

وفي بداية التدخل السوري، دعمت سورية الطرف المسيحي، في حين دعم العراق الحركة الوطنية اللبنانية بقيادة كمال جنبلاط، ثم انعكست الآية. وبالإضافة إلى دعم معارضي النظامين، دعمت كل من الدولتين منظمات فلسطينية مختلفة، وموّلت صحفًا ومطبوعات أو فجّرتها أو اغتالت محرريها. فعند دخول القوات السورية إلى بيروت، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1976، قامت بتصفية الجماعات والمنظمات التابعة للعراق[189]. كما تم تفجير مقار صحف موالية للعراق، كصحيفتي بيروت والمحرر. ولطالما نشبت المعارك بين «جبهة التحرير العربية» الموالية للعراق، ومنظمة «الصاعقة» الموالية لسورية.

بعد انتهاء الحرب العراقية – الإيرانية عام 1988، لم ينس العراق دعم سورية لإيران في الحرب، وتفرغ لمناكفة سورية وتحديها في لبنان، فدعم الجنرال عون في «حرب التحرير» التي شنّها ضد القوات السورية منذ منتصف آذار/ مارس 1989، بالتزامن مع تهديداته لدول الخليج. أتى ذلك في وقتٍ حاولت فيه الجامعة العربية إيجاد حل داخلي للأزمة اللبنانية، وخشيت الدول العربية أن يقود ذلك إلى حرب سورية – عراقية[190]. وعلى الرغم من اتفاق الطائف (1989)، فقد استمر الوضع على حاله، إلى أن اجتاح العراق الكويت (آب/ أغسطس 1990)، فانضمت سورية إلى قوات التحالف الدولي، ومهّد ذلك للتخلص من ميشال عون، حليف العراق، في 13 تشرين الأول/ أكتوبر 1990، وإعلان نهاية الحرب

(188) قضت العملية ببيع الولايات المتحدة لإيران (العدوة) صواريخ تاو، لاستخدامها ضد العراق في الحرب العراقية – الإيرانية، مقابل مساعدة إيران في الإفراج عن رهائن أميركيين في لبنان، على أن يذهب ريع عملية البيع لدعم ثوار الكونترا في نيكاراغوا، والذين يقاتلون حكومة نوريغا اليسارية. كان دور إسرائيل في هذه العملية هو شحن الأسلحة لإيران أو بيعها قطع الغيار المتوافرة لديها.

(189) وتم نفي رئيس الفرع اللبناني لحزب البعث العراقي عبد المجيد الرافعي من لبنان، ولم يعد حتى عام 2003.

(190) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 693.

الأهلية اللبنانية مرة ثانية (كانت المرة الأولى عام 1978).

كشف الخلاف السوري - العراقي عن كذب الأيديولوجيات، حين تتعارض مع المصالح الشخصية لزعماء مستبدين، ومنها الأيديولوجية البعثية، حيث يُضحّى بالمبادئ دائمًا على مذبح الطموحات الشخصية. ولعلّ مصير عراق صدام وسورية الأسد يكشف مدى ما وصلت إليه طموحات هذين الزعيمين، في ظل غطاء أيديولوجي مزيف، وانعكاس ذلك على المستقبل المفجع للبلدين.

تقاسم النفوذ بين سورية وإيران في لبنان

كانت حركة «أمل» حليفة سورية منذ عام 1974، استنادًا إلى علاقة الرئيس الأسد بموسى الصدر، التي تجسدت في أربعة مواقف: 1. دعم ثورة الخميني ضد الشاه، و2. الموقف السلبي من منظمة التحرير الفلسطينية، و3. اعتبار الصدر والمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى أن العلويين مسلمين شيعة، كتوصيف ليس مهمًا أو حقيقيًا بحد ذاته، إنما لدعم للأسد حتى يتمكن من حكم سورية، بعد أن تم تعديل دستور 1973 لينص على ضرورة أن يكون الرئيس مسلمًا، و4. وقوف الصدر إلى جانب التدخل السوري في لبنان وضد الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط[191].

وبسبب الاتفاق غير المعلن بين الإسرائيليين والسوريين، حول عدم تجاوز القوات السورية في لبنان لنهر الليطاني، فقد اعتمدت سورية على حركة أمل في الجنوب للوقوف في وجه منظمة التحرير. وحين قصف الجيش اللبناني الضاحية الجنوبية عام 1984، قام تحالف حركة أمل والحزب التقدمي الاشتراكي بتحدي حكم الرئيس أمين الجميل، والاستيلاء على بيروت الغربية. ثم انخرطت أمل في مقاومة الوجود الإسرائيلي في جنوب لبنان. وفتحت جبهة جديدة مع الفلسطينيين في مخيمات بيروت والجنوب، ولكنها فشلت في السيطرة عليها خلال سنة من المعارك (1985 – 1986)، بعد أن اجتمعت ضدها في بيروت قوى يسارية وإسلامية وفلسطينية، فتدخل السوريون لإنقاذها عام 1987، وفي أثناء ذلك، قتل الجيش السوري 20 عنصرًا من حزب الله المتشكل حديثًا، لرفضهم إلقاء السلاح.

بتأثير الثورة الإيرانية، كان قد نما تيار متشدد داخل الحركة بقيادة حسين الموسوي، واجتمعت عدة تنظيمات متطرفة موالية لإيران داخل الحركة، ومنها الجهاد الإسلامي، لتشكيل تنظيم «حزب الله»، وذلك بعد أن قامت هذه التنظيمات باختطاف عشرات الأجانب والقيام بتفجيرات ضد الأميركيين والفرنسيين في بيروت. على هذا الحامل من العمليات، ثبتت إيران نفوذها في لبنان، ودعمت التيار الجديد بالمال والسلاح وبناء المؤسسات، ولم يلبث حزب الله أن أصبح سيد الموقف بعد عام 1987، فانقسمت الساحة الشيعية بين موالين لسورية وموالين لإيران، واشتعلت الحرب بين حركة أمل وحزب الله حتى عام 1991.

وما إن عادت الأمور إلى مجاريها بين إيران وسورية، حتى تم الاتفاق بين الفصيلين، وفصل الجيش اللبناني بين المتحاربين في إقليم التفاح بداية عام 1991. وبعد أن أصبح حزب الله القوة الرئيسة في بيروت والجنوب، افتُتحت صفحة جديدة بين سورية والحزب. ثم احتكر حزب الله عمليات المقاومة في

(191) كمال أبو ديب، تاريخ سورية المعاصر، ص 698.

الجنوب وصفّى عناصر المنظمات الأخرى يسارية الاتجاه، كالشيوعيين، إلى أن تمت عملية الانسحاب الإسرائيلي عام 2000. وتخللت تلك الفترة عملية إسرائيلية كبيرة سُمّيت «عناقيد الغضب»، في نيسان/ أبريل 1996، وارتُكبت خلالها مجزرة بشعة في بلدة قانا.

WWW.HARMOON.ORG

مركز حرمون للدراسات المعاصرة

مؤسسة بحثية علمية مستقلة غير ربحية، تدعم الابتكار النظري المؤسس على اشتقاق المعرفة من الواقع. وتهتم بقضايا الإنسان السوري الراهنة وبمستقبله، وبالصراع الدائر في سورية وآفاقه، وبسبل الانتقال إلى الدولة الوطنية الحديثة.
تنتج المؤسسة دراسات وأبحاثا سياسية واقتصادية واجتماعية وفكرية، وتنفذ مشاريع، وتقوم بنشاطات وتجري حوارات، وتطلق مبادرات، وتعمل لأن تكون ساحة للنقاش العمومي، مستندة إلى القيم المعاصرة للعقلانية والحرية والديمقراطية والعدالة، وحقوق الإنسان، وقيم المواطنة.

Harmoon Center for Contemporary Studies

Doha, Qatar:

Tel. (+974) 44 885 996

Istanbul, Turkey:

Tel. +90 (212) 813 32 17

Tel. +90 (212) 542 04 05 PO.Box: 34055